طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

كانون الأول | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠١٩

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد صدام حسين

الانتفاضة وضرورة تحصينها من الإطباق والاختراق

بيانات للقيادة القومية حول العراق وسوريا

اضبطوا ساعاتكم على توقيت الثورة في العراق

في عيد تأسيسه جيش العراق الوطني مفخرة العراق والأمة

تدخل تركيا في ليبيا وموقعها في النظام الإقليمي

طليعة لبنان يحتفل في يوم الشهيد البعثي في لبنان والذكرى ١٣ لاستشهاد القائد صدام حسين والـ٥٥ لانطلاقة الثورة الفلسطينية

بيان القيادة القومية
لحزب البعث العربي الاشتراكي
في الذكرى "٩٩"
لتأسيس الجيش العراقي

أكدت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي أن حل الجيش العراقي أفقد الدولة مؤسستها الارتكازية الأهم وكشف العراق والوطن العربي أمام المخاطر الخارجية.

جاء ذلك في بيان للقيادة القومية في الذكرى "٩٩" لتأسيس الجيش العراقي، فيما يلي نصه:

تحل الذكرى التاسعة والتسعون لتأسيس الجيش العراقي البطل والعراق والأمة العربية يمران بظروف صعبة نتيجة التداعيات التي ترتبت على غزو العراق واحتلاله وما ترتب على ذلك من نتائج.

إن احتلال العراق وإسقاط نظامه الوطني لم تقتصر آثارهما السلبية على الدولة الوطنية فقط، بل طالت أيضاً الأمة العربية وامنها القومي. وهذا ما يثبت بأن العراق كمكون وطني ونظام سياسي لم يكونا مستهدفان لذاتهما وحسب وإنما المستهدف وبنفس المستوى الوطن العربي. وأن يبلغ استهداف العراق هذا المستوى من التركيز فلأنه يشكل أحد أهم الأضلع في البنيان القومي وهو الحامي للبوابة الشرقية من الاختراقات المعادية، وهذا ليس واقعاً افتراضياً، بل هو الواقع الحقيقي الذي عاشه العراق منذ القادسية الأولى والتي استعيدت مشهدياتها في القادسية الثانية التي خط أسطرها جيش وطني توفرت له الحاضنة الشعبية التي انخرطت في الصراع بكل إمكاناتها وتوفرت له الرعاية من قيادة سياسية نظرت له من زاوية وظيفته الوطنية والقومية في حماية الأمن الوطني للعراق كما الأمن القومي للأمة.

إن إقدام المحتل الأميركي على حل مؤسسة الجيش العراقي كأول قرار اتخذه بعد وقوع العراق تحت الاحتلال، إنما أراد من وراء ذلك أن يسقط المؤسسة الارتكازية الأهم في بنيان الدولة الوطنية العراقية، والدفع باتجاه تفكيك بنية الدولة، وما عاشه العراق من جراء حل الجيش العراقي وما يعيشه اليوم في انعدام وجود الأداة الوطنية الجاذبة ذات الدور التوحيدي هو احدى النتائج الكارثية لافتقار العراق لمؤسسة جيشه الوطنية. وكما أراد المحتل الأميركي أن يقوض بنيان المكون الوطني كنتيجة طبيعية لحل الجيش، فإنه أراد أيضاً، أن يسقط دور هذ الجيش، الذي كان من خلال الدور والمهمات التي اضطلع بها منذ تأسيسه، جيشاً للأمة العربية بحيث لم يتأخر يوماً عن المشاركة والانخراط الفعلي في كل معارك النضال القومي التي خاضتها الأمة على مساحة الوطن العربي الكبير. وهذا ما كان يُقلق العدو الصهيوني وحماته الاستعماريين وخاصة أميركا والمتحالفين موضوعياً معه من دول الإقليم وخاصة النظام الإيراني.

إن جيش العراق الذي شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وتشهد على ذلك أضرحة شهدائه الذين احتضنتهم ثرى فلسطين الطاهرة ودوره البارز في قيادة ثورة ١٤تموز التي أخرجت العراق من "حلف بغداد"، ومن ثم دوره في ثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ وإسقاط حكم قاسم الذي انحرف بثورة تموز عن أهدافها القومية، وبعدها دوره في ثورة ١٧-٣٠تموز المجيدة التي أولته كل رعاية واهتمام وجعلت منه جيشاً وطنيا وقومياً مهاب الجانب، تجسد من خلال الدور القومي في معارك المواجهة مع العدو الصهيوني على الجبهتين المصرية والسورية ويومذاك كان سرب الطائرات العراقية في طليعة القوى الجوية التي دكت المواقع الصهيونية على الجبهة المصرية كما كان للوحدات التي اندفعت لمواجهة العدو على الجبهة الشرقية الدور الحاسم في حماية دمشق من السقوط في حرب تشرين ١٩٧٣.

إن جيش العراق الذي حمى وحدة البلاد الداخلية التي هددتها مخاطر جمة وحمى إنجازات الثورة وضُع ضمن

دائرة الاستهداف المعادي خاصة بعد خروجه من الحرب مع ايران اكثر قوةً واقتداراً على المستويين التعبوي والميداني وهذا ما مكنه من خوض حربين في مواجهة تحالف عدواني دولي وإقليمي بقيادة أميركا في أم المعارك والحواسم.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، إذ تتوقف عند هذه الذكرى، ذكرى تأسيس الجيش العراقي فلأنها لا ترى في هذه المناسبة حدثاً وطنياً عراقياً وحسب، بل لأنها كانت وستبقى ترى فيها مناسبة قومية، انطلاقاً من رؤيتها لهذه المؤسسة التي هي مسكونة بالهم القومي بقدر ما هي مسكونة بالهم الوطني. إن الجيش العراقي هو جيش الأمة ومصدر قوتها ولهذا استهدف نظراً للرمزية التي تنطوي عليها شخصيته إسوة باستهداف الحزب الذي كان قرار اجتثاثه ثاني قرارٍ اتخذه الحاكم الأميركي بعد القرار الأول بحل الجيش. وإذا كان قرار حل الجيش هدف لتقويض بنيان الدولة فإن حل حزب البعث واجتثاثه هدفه ضرب العامل الجاذب لوحدة مكونات الشعب بكل طيفه المجتمعي.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي توجه التحية لجيش العراق في ذكرى تأسيسه ال"٩٩"، ترى أن استعادة العراق لحريته وتحرره من الاحتلالين الأميركي والإيراني وإعادة توحيده على الأسس الوطنية والديموقراطية لا يستقيم دون إعادة الاعتبار للجيش العراقي وإعادة بنائه على قاعدة قانونه الأساسي، وهذا لن يتم إلا بإسقاط العملية السياسية التي أفرزها الاحتلال الأميركي والتي احتواها النظام الإيراني عبر طغمة من الفاسدين وفرت له القنوات الداخلية ليتغول في كل مفاصل الحياة بكل مفرداتها وعناوينها ومكنته من اتخاذ العراق منصة انطلاق وتدخل في الشأن العربي في أكثر من ساحة وتوظيف ثروة العراق في خدمة مشروع التخريب الإيراني وتخفيف الاختناقات عن الاقتصاد الإيراني.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وبمناسبة حلول الذكرى الـ"٩٩" لتأسيس الجيش العراقي والتي تصادف الذكرى الثالثة عشر لاستشهاد قائد العراق الأمين العام للحزب الرفيق صدام حسين والقائد الأعلى للقوات المسلحة التي أولاها كل اهتمام ورعاية، تعتبر أن النيل من حزب البعث وما يمثل ومن قائد العراق ومن جيش العراق وما هو مناط به من دورٍ في صد عدوان الخارج وتخريب الداخل هي ثلاثية استهدافٍ، التقت على مركزية هدف واحد، عنوانه ضرب العراق وإسقاطه لأنه بدون ذلك ما كان العراق ليصل إلى حالة التشظي والتفلت المجتمعي وما كانت الأمة العربية لتنكشف بأمنها القومي.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي لها ملء الثقة بقدرة العراق على الاستنهاض وتجاوز الصعوبات التي تعترض طريقه، فلانها تعي جيداً حقيقة شعب العراق وتجذر انتمائه الوطني وعمق ارتباطه القومي وانشداده

إلى تاريخه الوطني الحافل بالإنجازات الوطنية والقومية والعطاء والتضحية دفاعاً عن الحق الوطني والقومي في الحياة الحرة الكريمة، وهذا الذي يشهده العراق اليوم من انتفاضة ثورية ضد منظومة الفساد المرتبطة بمركز التوجيه والتحكم الإيراني، ما هو إلا دليل على أن عراقاً كرم بجيش عظيم وبشعب يختزن بذاته كل عوامل الانبعاث المتجدد وقيادة تقدمت الصفوف وارتقت في مسيرتها حد الاستشهاد، هو عراق يقف على عتبة مرحلة جديدة من حياته السياسية خاصة في ظل قيادة مناضلة تولي رعايتها واهتمامها للقوات المسلحة بكل صنوفها، وتتولى الأمانة العامة للحزب الذي أقام نظاماً وطنياً وقادت وتقود مقاومة وطنية ضد الاحتلال الأميركي والايراني، وهي اليوم تتفاعل مع الشارع المنتفض لإسقاط العملية السياسية وطرد المحتل الإيراني وإعادة بناء العراق بناء وطنياً تكون الديموقراطية فيه ،هي الناظم الأساسي لحياته السياسية.

تحية لجيش العراق في ذكرى تأسيسه التاسعة والتسعين وتحية لشهدائه الذين سقطوا وهم يؤدون واجبهم الوطني والقومي وتحية لقادته الأبطال الرابضين في سجون الاحتلال.

تحية لشهيد الحج الأكبر وقائد العراق الرفيق الأمين العام للحزب الرفيق المناضل صدام حسين في الذكرى الثالثة عشر لاستشهاده.

تحية للرفيق القائد عزة إبراهيم الأمين العام للحزب والقائد الأعلى للقوات المسلحة وللجهاد والتحرير.

تحية لجماهير العراق الثائرة على استلابها الاجتماعي والوطني والخلود لشهداء الانتفاضة وكل شهداء العراق الذي سقطوا وهم يواجهون العدوان الخارجي والتخريب الداخلي.

الشفاء للجرحى ولإطلاق سراح الموقوفين والكشف عن مصير المخطوفين والمختفين قسراً.

عاش الجيش العراقي في ذكرى تأسيسه.

عاش العراق العظيم وعاشت انتفاضة شعبه الوطنية.

عاشت الأمة العربية.

في ٥/١/٢٠٢٠

كلمة الطليعة

الشهيد والقائد والثورة

تطوي الأمة العربية كما سائر البشرية عاماً وتستقبل آخرَ، وفي لحظة التسلم والتسليم يغتبط العالم بلحظة عبور فاصلٍ هو وهمي في انسياب الأيام لكنه ليس كذلك في تأريخ الأحداث إن الأيام التي تؤرخ لأحداث هامة في تاريخ الشعوب تصبح محطات نضالية، يتوقف فيها المسار الإنساني للحظة كي يتزود بوقود استمرارية يمكنه الوصول إلى حيث يبتغي، ولعل الوقود الأهم هو الذي يحقق الامتلاء للذات الإنسانية على المستوى الفردي والجمعي في يوم العبور من عام إلى آخر، اعتدنا أن نحييه لكونه ينطوي على دلالات نضالية تركت بصمات لن تمحى من ذاكرة الأمة.

واحدة، أُرخ لها منذ خمسة وخمسين عاماً، وهي يوم إعلان الكفاح المسلح، عبر ثورة شعبية منبثقة من إرادة أمة تتوق إلى التحرر من الاستعمار الاستيطاني والتخلف وإقامة المجتمع العربي الديموقراطي الموحد والمتقدم في كل مجالات الحياة.

وثانية، أُرخ لها منذ ثلاثة عشر عاماً يوم وقف قائد عربي على منصة الاستشهاد محولاً المشهدية إلى جولة منازلة في إطار الصراع المفتوح مع أعداء العراق والأمة العربية.

وثالثة، منطوية على رمزية اعتبارية يكرم فيها من قدموا حياتهم لتحقيق أهداف سامية في المجتمع الإنساني، فاستحقوا أن يكرموا في يوم واحد لأنهم شهداء مسيرة واحدة، فكان لهم الحق بالتكريم في يومهم الذي هو يوم الشهيد.

وأن يتزامن يوم الشهيد البعثي في لبنان، مع يوم انطلاقة الثورة الفلسطينية ويوم استشهاد القائد صدام حسين، فهذا التزامن ليس صدفة، بل هو تزامن موضوعي فرضته معطيات الوقائع لهذه الثلاثية التي ترتبط ارتباطاً عضوياً في ما بينها، وتتمحور حول قضية واحدة، هي قضية الإنسان العربي وتوقه للتحرر من كل أشكال الاستلاب القومي والاجتماعي.

فيوم انطلقت الثورة الفلسطينية قبل خمسة وخمسين عاماً، انطلقت لتكون طليعة للثورة العربية ضد العدو الصهيوني بكل شبكة علاقاته الدولية ولتحرر الأرض التي تعرضت للاغتصاب وأقيم كيان على أرضها لا ليستهدف فلسطين لذاتها وحسب وإنما الأمة العربية برمتها. ولهذا فإن ثورة فلسطين وإن كانت تقدم نفسها من خلال هويتها الوطنية إلا أنها في حقيقتها وأبعادها هي ثورة قومية، ولأنها كذلك تعامل معها حزب الثورة العربية بانها ثورة الأمة في فلسطين وعلى كل البعثيين في الوطن العربي أن ينخرطوا في صفوفها دون التوقف عند الأطر التنظيمية.

ويوم استشهد صدام حسين قبل ثلاثة عشر عاماً فهو لم يكن يقدم نفسه بأنه قائد عراقي ومن خلال هويته الوطنية وحسب، بل قدم نفسه من خلال أنه قائد عربي وأمينٍ عام حزب البعث العربي الاشتراكي والداعي دائماً إلى توفير الحضن القومي الدافئ لفلسطين وهذا ما توجه عندما نطق بتحية فلسطين والأمة العربية قبل النطق بالشهادتين.

إن صدام حسين الذي سقط شهيداً في يوم الأضحى مع ما يحمله هذا اليوم من معاني التضحية ومعه استحق تسمية شهيد الحج الأكبر هو شهيد البعث ولهذا اختير يوم استشهاده ليكون يوم الشهيد البعثي في لبنان منطوياً على تكريم إضافي لشهداء البعث من ناحية، وتكريم لشهيد الحج الأكبر بأن حضنت ذكرى استشهاده محطة التكريم لكل رفاقه الذين سقطوا وهم يدافعون ويقاتلون لأجل نفس الأهداف التي استشهد لأجلها يوم انطلقت الثورة الفلسطينية كان قادتها وكل المعنيين بالقضية الفلسطينية يعون جيداً أن

الطريق لن يكون مزروعاً بالورود، وأن التحديات والصعوبات التي ستواجهها ستكون متعددة المصادر والمواقع، وأن طريق تحرير فلسطين سيكون طريقاً للاستشهاد وحيثما توفرت إرادة مقاومة واستعداد شعبي للانخراط في صفوف الثورة.

والشهداء الذين سقطوا في مسيرة الثورة الفلسطينية كانوا من كل الجنسيات الوطنية العربية وإن كانت الغالبية العظمى من فلسطين.

لقد سقط شهداء من لبنان وهم كثر وهم أسسوا للمقاومة ضد العدو الصهيوني وملحمة الطيبة والتي تصادف في ذكرى انطلاقة الثورة، قاوم أبناء شرف الدين الأب والابنين حتى الرمق الأخير ولم يرموا السلاح حتى قضوا شهداء، وهام هم يكرمون في يوم الشهيد البعثي. وبعد الطيبة كانت ملحمة كفركلا التي استشهد فيها واحد من أبرز قيادات البعث الذي لم يجدوا أنفسهم إلا في الخنادق النضالية. وإذا كان المجال لا يتسع لاستحضار أسماء كل الشهداء فانهم مستحضرون برمزيتهم وتكريمهم في يومهم هذا ..

وكما سقط شهداء من لبنان على أرضية موقف القضية الفلسطينية، سقط شهداء من سوريا والأردن ومصر والجزائر واليمن والسودان والعراق وسائر أقطار الوطن العربي، وهكذا تكون فلسطين التي يفترض أن يتوحد الموقف العربي عليها، قد وحدت أبناء الأمة من مختلف أقطارها على أرضية الاستشهاد لأجلها ..

إن الاستشهاد هو قيمة إنسانية بحد ذاتها، وهي القيمة الأهم والأغلى في العطاء الإنساني، إلا أن أهميتها في الدلالة النضالية هو استمرار حضورها في الذاكرة والوجدان الجمعي للشعب الذي يستمد أفراده من معانيها عزيمة استنهاض المسيرة التي سقط في سياقاتها الشهداء. وبالاستناد إليها يتحول الاستشهاد إلى محفز نضالي تتراكم معطياته لتحدث تحولاً نوعياً في مسيرة الشعوب التحررية.

إن هذا يجري على أرض فلسطين حيث تنتقل الراية من يدٍ إلى أخرى، ومن جيل إلى آخر وما الانتفاضة في الأرض المحتلة إلا استمرار للثورة بتعبيرات جديدة.

وكما في فلسطين فإن العراق الذي جبلت أرضه بدماء الشهداء وعلى رأسهم شهيد الحج الأكبر، ينتفض شعبه ضد محتليه وجلاديه وناهبي ثروته ومشوهي هويته القومية، وبهذه الانتفاضة التي أثبت الشعب فيها أنه قابض على قضيته الوطنية، ما كان ليستطيع أن يصمد ويعطي لانتفاضته بعدها الوطني لو لم يكن يختزن في ذاته إرثاً نضالياً، عاد لينهل من معينه في لحظة استعادة ذاته الوطنية التي وقعت تحت تأثير الاستلاب منذ وقع العراق تحت الاحتلال.

إن الثورة الفلسطينية التي شكلت حالة امتلاء للأمة في لحظة الوقوف على حافة الانهيار القومي، فحالت دون الفراغ القاتل، جاءت مشهدية استشهاد القائد صدام حسين وما انطوت عليه من أبعاد نضالية لتؤدي وظيفتها في تحقيق الامتلاء النفسي والنضالي لشعب العراق الذي انفجر في ثورة ضد الاحتلال الأميركي واليوم ينفجر في انتفاضة ذات طابع ثوري ضد الاحتلال الإيراني ومنظومة الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وفي لبنان الذي يكرم شهداء البعث فيه في يومهم، ينتفض شعبه ضد منظومة الفساد التي أوصلت البلاد إلى حافة الانهيار الاقتصادي والمالي.

إن هذه الانتفاضة الشعبية ما كانت لتأخذ هذا البعد الوطني، لولا عقم الخطاب الطائفي الذي لوث الحياة السياسية والمجتمعية وأثبتت عجزه عن تقديم الحلول للأزمات الدورية التي تعصف بالبلد، ولو لم يكن هناك خطاب وطني بقي محافظاً على ثوابته واستمراريته لأجل إسقاط نظام المحاصصة الطائفية وإقامة النظام الوطني ومجتمع العدالة والمساواة.

إن كل ثورة تقدم شهداء، وكل ثورة تحتاج إلى قائد سواء كان على المستوى الفردي أو الجمعي، والثورة تبرز بأرقى تجلياتها، عندما تتقدم قيادتها الصفوف ويستشهدون وصدام حسين هو الرمزية الأبرز مع سائر شهداء العراق من قيادة البعث وكوادره وما قدمه وما زال شعب العراق، وعندما تكون ثورة فلسطين سخية بشهدائها على مستوى القيادة وعندما يسير المناضلون درب الجلجلة مقدمين انفسهم قرابين خلاص للأمة، يصبح شعار "الشهداء أكرم منا جميعاً" يكون هذا الشعار قد قارب قضية الاستشهاد من خلال بعدها النضالي كما الإنساني.

فتحية لشهيد الحج الأكبر القائد صدام حسين، وتحية للثورة الفلسطينية وكل شهدائها، وتحية لشهداء البعث في لبنان والذين لولا تضحياتهم لما بقي في هذه الأمة نبض للحياة، وهو الذي يُقرأ على شاشات انتفاضات الجماهير، من السودان إلى الجزائر ومن لبنان إلى العراق، وكله سيصب في حوض فلسطين.

"طليعة لبنان" يحتفل في يوم الشهيد البعثي في لبنان والذكرى ١٣ لاستشهاد القائد صدام حسين والـ٥٥ لانطلاقة الثورة الفلسطينية

في كلمة قومية شاملة ألقاها في الذكرى الثالثة عشر لاستشهاد القائد صدام حسين، والخامسة والخمسين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، المترافقتين مع يوم الشهيد البعثي في لبنان،

أكد رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي المحامي حسن بيان، أن ثورة فلسطين لا تجد نفسها إلا في حاضنتها القومية، وأن شخصية القائد الشهيد صدام لم تجد نفسها واقفة إلا على أرضية قضية فلسطين، وهكذا هم شهداء البعث الذين هم شهداء فلسطين، كما هم شهداء الأمة، وأن مرور خمسة عقود ونيف على انطلاقة الكفاح المسلح لم يُخمد جذوة الثورة الفلسطينية رغم ما تعرضت له وتتعرض من عدوان وتآمر وتخريب واستثمار سياسي رخيص لها، بل بقيت مستمرة وتعبّر عن نفسها في كل مرة بطلّة جديدة وآخرها انتفاضتها المتواصلة،

وإن مرور ثلاثة عشر عاماً على استشهاد القائد صدام حسين، لم تُخمد جذوة المقاومة ولم يُطفئ نارها بل بقيت شعلتها متوهجة وهي أثمرت اندحاراً لقوات الاحتلال الأميركي، وأنتجت ثورة شعبية ضد الاحتلال الإيراني وكل تغوله في مناحي الحياة العراقية،

كما أن قوافل الشهداء من البعث وكل القوى التي انخرطت في مواجهة الاحتلال الأجنبي وأنظمة القمع والاستبداد، مستذكرين ملحمة معركة الطيبة البطولية لآل شرف الدين في جنوب لبنان ثم ملحمة كفركلا مع الشهيد أبو علي حلاوي، شكلت جميعها محطات نضالية عبرها قطار العمل الوطني المقاوم للاحتلال الصهيوني منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية في ١/١/١٩٦٥ ومن معطى مقدماته كانت استمراريته التي أثمرت تحريراً ناجزاً.

حول الأهمية التي ينطوي عليها الحراك الشعبي في لبنان والعراق وقبله في السودان والجزائر،

اعتبر المحامي بيان، أن هذا الحراك أعاد الاعتبار للشارع العربي في وقت تتعرض فيه الأمة العربية لهجوم عدواني دولي وإقليمي متعدد المواقع والمشارب لغرض أطباقه على الواقع القومي من الشرق عير المشروع الإيراني المجبول بالحقد الشعوبي ضد العروبة، ومن الشمال عبر الدور التركي بعد تمادي تدخله في الشؤون العربية في تهديد صريح وخطير للأمن القومي العربي بدأ بسوريا ووصولاً إلى ليبيا، حيث يبرران بعضهما بعضاً على حساب مصالح الأمة والأمن القومي العربي ويتمددان تحت مظلة تفاهم دولي بركنيه الأميركي والروسي، فيما يبرز العدو الصهيوني كمستفيد أكبر من النتائج التي تترتب على تغوّل الأدوار الإقليمية والدولية في الواقع العربي.

وحول لبنان، رأى المحامي بيان أن التشكيل الحكومي تكليفاً وتأليفاً يجب أن يكون مستنداً إلى عملية سياسية جديدة تحاكي الانتفاضة بمشروعية مطالبها، وإلا فإنها لن تنال الثقة الشعبية وستسقط في الشارع كما سقطت سابقتها ومن هو على نمطها، وأن الشعب الذي انتفض على وقع البطون الخائرة والإجراءات الجائرة وعلى الآلام والأوجاع والموت على أبواب المستشفيات والتسرب المدرسي وانعدام فرص العمل والسكن والفساد المستشري وتوفير الملاذات الآمنة للفاسدين وملاحقة كاشفي عمليات التزوير والاختلاس،

هذا الشعب لن يرجع إلى الوراء من حيث وصل وهو إذ يقف على أرضية موقف وطني ويجوب الشوارع ويعتصم في الميادين، لم يعد له ما يمتلك سوى إرادته وإصراره على إنتاج نظام سياسي جديد تتوفر فيه شروط الأمان الاجتماعي والوطني.

وختم قائلاً: إننا إذ نؤكد على إعادة تكوين السلطة استناداً إلى قانون انتخابي وطني وخارج القيد الطائفي، واستعادة الدولة لدورها كدولة رعاية اجتماعية، وإقرار قانون استقلالية القضاء، كما إقرار نظام ضرائبي عادل لا يساوي بين صغار المكلفين وحيتان المال من المكلفين الكبار، ندعو إلى استمرار الضغط في الشارع لفرض معطى المرحلة الانتقالية التي تنقل البلاد من نظام المحاصصة إلى نظام المواطنة، ولتتوحد كافة قوى التغيير الوطني بمختلف طيفها السياسي والنقابي والوطني والاجتماعي لجعل رؤيتها البرنامجية أساساً في آليات الحكم.

وقائع الاحتفال

هذا وكانت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي قد أقامت احتفالاً شعبياً وقومياً مركزياً في ذكرى المناسبات الثلاث قبل ظهر يوم الأحد ٥/١/٢٠٢٠ في القاعة الكبرى لفندق الميريديان ببيروت حضرته قيادات وطنية لبنانية وفلسطينية وممثلو أحزاب وتنظيمات سياسية وشخصيات نقابية وحشود شعبية من مختلف المناطق اللبنانية وبعثيون من مختلف الإعمار،

وليبدأ الحفل بالنشيدين اللبناني والفلسطيني ونشيد البعث ، ثم الوقوف دقيقة صمت لأرواح شهداء الأمة العربية وفلسطين والعراق ولبنان،

وليتولى الأستاذ حسان قنبر الترحيب بالحضور متحدثاً عن تزامن ذكرى يوم الشهيد البعثي في لبنان مع الذكرى الثالثة عشر لاستشهاد القائد صدام حسين والذكرى الخامسة والخمسين لانطلاقة الثورة الفلسطينية معاهداً الشهداء وعلى رأسهم شهيد الحج الأكبر على العهد العهد والقسم القسم ان يبقى الرفاق على الوفاء لمبادئهم وثوابت أمتهم ورسالتها الخالدة

كلمة منظمة التحرير الفلسطينية الأخ رفعت شناعة

ثم أعطي الكلام للأخ رفعت شناعة ليتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية مستذكراً القائد الشهيد صدام الذي كنّا نحن كفلسطينيين وقضية فلسطينية من أكثر المتضررين برحيله وهو الذي وقف معنا في أحلك ما مر علينا من ظروف قاسية وحصار ظالم عندما هب ليجعلنا نقتسم الرغيف معاً ويخترق الحصار بالدعم المالي والمعنوي،

وأضاف قائلاً: إن ما حصل في العراق كان بداية تمزيق الوطن العربي والأمة العربية ضمن مخطط مرسوم ومبرمج لإنهاء النظام الوطني في العراق وان تصل الأمور ببعض الأنظمة العربية إلى أن تشارك في التآمر على العراق وان تعمل صاغرة على قصفه واحتلاله بناء على تعليمات الولايات المتحدة الأميركية، ليس لتصفية قيادة العراق الوطني وحسب وإنما أيضاً لإنهاء قضية فلسطين وكل من يدعم شعبنا الفلسطيني ومن هنا فإننا نقول أننا ما زلنا نعتز بالعراق وأهله الذين لديهم شهداء في فلسطين في مقبرة جنين وكلما ذهبنا هناك نتذكرهم ونتذكر الشهيد صدام حسين.

كلمة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
الرفيق الأستاذ حسن بيان

وألقى الرفيق المحامي حسن بيان عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي كلمة حزب الطليعة، حيث قال:

الأخوة والرفاق ممثلي الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية والهيئات النقابية

الأخوة والرفاق ممثلي فصائل الثورة الفلسطينية

الرفيقات والرفاق، الحضور الكريم

في كل مرة نلتقي إحياء للثلاثية التي نتظلل بهالتها، نجد أنفسنا أكثر انشداداً، إلى ما تنطوي كل واحدة منها على رمزية اعتبارية، من إعلان انطلاق ثورة فلسطين إلى مشهدية استشهاد القائد صدام حسين وإلى ضم يوم الشهيد البعثي في لبنان إلى صدر هاتين المناسبتين.

قبل خمسة وخمسين عاماً، فُتحت بوابة التاريخ العربي أمام قادم إليها من أمة طال مخاضها عشرون عاماً، حتى رأت مولودها الجديد ينطق في مهده، ها أنا آتٍ إليك يا فلسطين على صهوة بندقية.

وقبل ثلاثة عشر عاماً، رنت الأنظار إلى مشهدية قلما وقفت البشرية على مثيلٍ لها، يوم وقف إنسان وفي أشد اللحظات حراجةً معلناً وصيته الواجبة التنفيذ وقال قبل النطق بالشهادتين، أوصيكم بفلسطين وعاشت فلسطين حرة عربية عاشت الأمة العربية.

وأن يختار هذا اليوم، يوماً للشهيد البعثي في لبنان، فلأن الشهداء أكرم منا جميعاً، وأفضل تكريم أن يكون يومهم ليس كسائر الأيام بل يوم التمييز بدلالاته النضالية، وهل هناك دلالات أهم من دلالة بدء الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، ودلالة تجاوز الذات الإنسانية نحو الانصهار في الذات الوطنية للشعب والذات القومية للأمة.

أن نلتقي إحياءً لذكرى هذه الثلاثية التي تباعدت في امداءاتها الزمنية والتقت في يوم واحد، فلأن ثورة فلسطين لا تجد نفسها إلا في حاضنتها القومية، وشخصية القائد الشهيد صدام حسين لم تجد نفسها واقفةً إلا على أرضية قضية فلسطين وهكذا هم شهداء البعث الذين هم شهداء فلسطين كما شهداء فلسطين هم شهداء الأمة.

إن مرور خمسة عقود ونصف على انطلاق الكفاح المسلح، لم يخمد جذوة الثورة الفلسطينية رغم ما تعرضت وتتعرض له من عدوان وتآمر وتخريب واستثمار سياسي رخيص لها، بل بقيت مستمرة وتعبر عن نفسها كل مرةٍ بطلةٍ جديدة وآخرها انتفاضتها المتواصلة. ومرور ثلاثة عشر عاماً على استشهاد القائد صدام حسين، لم يخمد جذوة المقاومة ولم يطفئ نارها، بل بقيت شعلتها متوهجة، وهي كما أثمرت اندحاراً لقوات الاحتلال الأميركي، فإنها تنتج اليوم ثورة شعبية عارمة ضد الاحتلال الإيراني وكل تغوله في مناحي الحياة العراقية.

إن قوافل الشهداء من البعث وكل القوى التي انخرطت وتنخرط في مواجهة قوى الاحتلال الأجنبي وأنظمة القمع والاستبداد يتواصل مرورها عبر محطاتها الكثيرة، ومعركة الطيبة هي واحدة منها. ففي مثل يوم الاحتفاء بهذه الثلاثية منذ خمسة وأربعين عاماً، سطر علي وعبد الله وفلاح شرف الدين ملحمة بطولية على تخوم فلسطين، ثم أعادت إنتاج نفسها بعد عشرة أشهر في ملحمة كفركلا مع قائدها المناضل أبو علي حلاوي، وهما شكلتا محطتين عبرهما قطار الفعل الوطني المقاوم للاحتلال الصهيوني منذ انطلاقة الثورة في الـ ٦٥ومن معطى مقدماته، كانت استمراريته، التي أثمرت تحريراً ناجزاً.

أيها الرفاق والرفيقات، أيها الأخوة والأخوات

إن المناسبة بعناوينها الثلاثة والتي نحييها اليوم، تتميز عن سابقاتها لأنها تعبر الزمن، على وقع أحداث وتطورات هامة تعيشها أمتنا العربية في أكثر من ساحة،

إنه وقع انتفاضة جماهير فلسطين المتواصلة، والرفض الفلسطيني الشامل لما يسمى بصفقة القرن وهذه فرصة لتوفير أرضية سياسية لإعادة تموضع كافة القوى الوطنية الفلسطينية والمقاومة في إطار تمثيلي واحد اكتسب شرعية وطنية وعربية ودولية بتضحيات امتدت على مدى عقود، وهي شرعية منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الجميع أن ينضووا تحت لوائها بعيداً عن الفئويات القاتلة.

إنه وقع انتفاضة جماهير العراق ضد منظومة الفساد السياسي والإداري والاقتصادي وراعيها الإقليمي المتمثل بالنظام الإيراني، الذي أمعن تخريباً من جراء تغوله في الواقع العراقي وسعيه لجعل العراق جرماً يدور في الفلك الإيراني. وأن تأخذ انتفاضة العراق بعدها الوطني من خلال إطلاقها شعار "إيران برا برا"، بغداد حرة حرة، فهذا تأكيد أن

شعب العراق بدأ يكتب الصفحة الثانية من مقاومته ضد محتليه التي بدأت بمقاومة الاحتلال الأميركي وتستمر اليوم في مواجهة المحتل الإيراني بكل أشكاله وتعبيراته.

إنه وقع انتفاضة شعب لبنان ضد منظومة سلطوية أدى فسادها السياسي والاقتصادي والمالي إلى جعل البلد يقف على حافة الانهيار الشامل.

هذه الانتفاضة تدخل العام الجديد بذات الإصرار على تحميل الكل السلطوي مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، وهي إذ استطاعت أن تسقط رهان السلطة على تعب الجماهير ووهن إرادتها، فإنها استطاعت أيضاً أن تحقق الإسقاط الأخلاقي لهذه المنظومة وهذه مقدمة لا بد منها للإسقاط السياسي من خلال جعل قضايا الفساد المتعدد الأشكال في كافة مؤسسات المرفق العام وآليات الحكم قضية رأي عام، وهذا ما لم يشهده لبنان منذ تأسست دولته لمئة سنة خلت.

إننا ننظر بأملٍ كبير لهذا الحراك الشعبي الذي تختلج به ساحتا لبنان والعراق، وهما إذ انطلقا في وقت واحد تقريباً، فلأن الأوضاع التي تشكلت في ظلها معطيات الانتفاضة هي متشابهة. ووجه التشابه أن البلدين يعانيان من أداء سلطة فاسدة ونهمةٍ في سرقة المال العام وفي ارتهان لمواقع دولية وإقليمية في تحديد الخيارات السياسية ولو كان على حساب المصالح الوطنية للشعب.

إن الأهمية التي ينطوي عليها بُعد الحراك في لبنان والعراق وقبله في السودان واستمراريته في الجزائر، هو أنه أعاد الاعتبار للشارع العربي وحركة جماهيره في مواجهة نظم القمع والاستبداد والفساد، وأهميته تكمن أيضاً في كونه يجري في وقت تتعرض فيه الأمة العربية لهجوم عدواني دولي وإقليمي متعدد المواقع والمشارب لفرض أطباق على الواقع القومي من الشرق عبر المشروع الإيراني المجبول بالحقد الشعوبي ضد العروبة ومن الشمال عبر الدور التركي بعد تمادي تدخله في الشؤون العربية وتهديده الواضح والخطير للأمن القومي العربي بدءاً بسوريا ووصولاً إلى ليبيا.

إن هذين الدورين باتا يبرران بعضهما بعضاً على حساب مصالح الأمة والأمن القومي العربي وهما إذ يتمددان تحت مظلة تفاهم دولي بركنيه الأميركي والروسي، فإن العدو الصهيوني يبرز كمستفيد أكبر من النتائج التي تترتب على تغول هذه الأدوار الإقليمية والدولية في الواقع العربي، وهذا ما يعطي أهمية مضافة لانتفاضات الجماهير العربية، انطلاقاً من إدراكها أن الاستلاب الاجتماعي الذي عانت وتعاني منه، ليس إلا انعكاساً لحالة الاستلاب القومي، وهنا ترتبط ارتباطاً جدلياً قضية التحرر الاجتماعي بقضية التحرير الوطني، ولا يمكن للشعب أن يحقق أمناً اجتماعياً واقتصادياً ومعيشياً إن لم يحقق كل الشروط اللازمة لأمنه الوطني وهذا هو المدخل الصحيح للتغيير الشامل.

أيها الأخوة والأخوات، أيها الرفاق والرفيقات

إننا ونحن نقف على أبواب مرحلة جديدة من الصراع السياسي والاجتماعي في لبنان، نقول وليسمعنا الجميع، أن التثقيل الاقتصادي والاجتماعي للواقع اللبناني كما التثقيل السياسي هما اللذان أوصلا الوضع إلى مستوى الانفجار المعبر عنه بمشهدية الانتفاضة التي وحدت الشرائح الشعبية على مضمون خطاب وطني عابر للطوائف والمناطق.

وإذا كان البعض يطلق على هذه الانتفاضة توصيف "الثورة"، فهذا التوصيف ينحصر في المفتاح المفصلي الكامن في الخطاب الوطني والذي لو قيض له أن يفتح الباب على مصراعيه للدخول إلى دار المواطنة، لوصلت الانتفاضة مستوى الثورة الكاملة الأوصاف لأنها حينئذٍ تكون قد فتحت الطريق لنقل لبنان من نظام المحاصصة إلى نظام المواطنة، ومن حكم منظومة الفساد إلى منظومة حكم الشفافية والحوكمة وحكم تطبيق معايير المساءلة والمحاسبة على الجميع بعيداً عن أية انتقائية، وكلن يعني كلن ، ونحن إذ نشدد على أن يبقى الضغط في الشارع قائماً وبالتعبيرات الديموقراطية فلأننا:

١- نريد تأكيد حضور الدولة في كل المجالات والميادين، وأن تكون دولة رعاية وحماية اجتماعية، وليس دولة أمنية، أو دولة تتجاذبها قوى المحاصصة الطائفية. نريد دولة تكون صاحبة الحق الحصري في جعل الشرعية خيمة يتظلل بها الجميع، على قاعدة المساواة في المواطنة وفرض سيادة القانون.

٢- نريد إسقاط النظام الطائفي وإقامة النظام الوطني الديموقراطي الذي تحكمه قواعد الفصل بين السلطات وتأكيد استقلالية السلطة القضائية بعيداً عن أية وصاية سياسية عليها.

٣- نريد المصرف المركزي مؤسسة رقابية على المصارف الخاصة وليس محابياً لها، وهي التي تحولت إلى لوبي يتحكم بالسياسة الاقتصادية وحماية مصالح هذا القطاع على حساب مصالح الشعب الذي يدفع ظلماً تكاليف السياسة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية للمنظومة السلطوية التي حمت الاقتصاد الريعي وخربت مقومات الاقتصاد الوطني الإنتاجي.

٤-لأننا مع نظامٍ ضريبي عادل لتغذية واردات المالية العامة، لكن ليس على الطريقة العشوائية المعمول لها، والتي تحمل صغار المكلفين العبء الأكبر من الواردات الضريبية، فيما يبقى كبار المكلفين وحيتان المال يمارسون سياسة التهرب الضريبي ووضع يدهم على الأملاك العمومية والتمادي في نهب وسرقة المال العام.

إن تحقيق هذه العناوين الإصلاحية، لا يمكن أن يحصل

في ظل سلطة تعيد إنتاج نفسها وأن تحت مسميات مختلفة، سواء سميت حكومة اللون الواحد أو المتعددة الألوان. أن هذا السلوك الحكومي لا يقارب المطالب التي رفعتها الجماهير في الساحات والميادين في مواجهة سلطة تشكلت استناداً قانون انتخابي هو الأسوأ، وبالتالي لا يمكنها أن تحقق إصلاحاً لأنه يناقض طبيعتها، ولأن فاقد الشيء لا يعطيه. ولهذا فإن المدخل الفعلي لتحقيق الإصلاح الجدي هو بأحداث اختراق في بنية النظام السياسي، وهذا لن يتم إلا بإعادة تكوين السلطة عبر إلغاء الطائفية السياسية بدءاً من قانون انتخابي وطني وعادل وخارج القيد الطائفي، وهذا هو التشريع الأهم الذي يجب أن يتحقق كأولوية، وإلا بدون ذلك فإن الدوران يبقى ضمن الحلقة المفرغة.

على هذا الأساس، نطالب بسن قانون انتخابي يكون من أولويات خطوات الحكومة، لكن ليست تلك التي رافقتها التباسات التكليف والتأليف، وهذا ليس لكونها تجاوزت الأصول الدستورية وحسب، بل لأن عملية التكليف والتأليف إن لم تأخذ المعطى الجديد الذي أفرزته الانتفاضة بعين الاعتبار في إعادة تكوينها شكلاً وبرنامجاً، فهذا سيكون التفافاً على الحقوق الشعبية المشروعة، ولهذا نرى أن التشكيل الحكومي تكليفاً وتأليفاً يجب أن يكون مستنداً إلى عملية سياسية جديدة تحاكي الانتفاضة بمشروعية مطالبها، وإلا فإنها لن تنال الثقة الشعبية وستسقط في الشارع كما أسقطت سابقتها ومن هو على شاكلتها.

أيها الرفاق والرفيقات، أيها الأخوة والأخوة

إن الشعب الذي انتفض على وقع اختلاجات البطون الخائرة والإجراءات الضريبية الجائرة، وعلى وقع الآلام والأوجاع والموت على أبواب المستشفيات والتسرب المدرسي وانعدام فرص العمل والسكن، والفساد المستشري وتوفير الملاذات الآمنة للفاسدين وملاحقة كاشفي عمليات التزوير والاختلاس، إن هذا الشعب لن يرجع إلى الوراء من حيث وصل، وهو إذ يقف على أرضية موقف وطني و يتظاهر في الشوارع ويعتصم في الميادين، فلأنه يريد أن يعيش حياة حرة كريمة، ولهذا بات التغيير ضرورة، والشعب لم يعد لديه ما يخسره، لأنه خسر كل شيء ولم يعد يمتلك إلا إرادته وإصراره على إنتاج نظام سياسي جديد، تتوفر فيه كل شروط الأمان الاجتماعي والوطني مروراً بمرحلة انتقالية، ولأجل ذلك ندعو لاستمرار الضغط السلمي من خلال الشارع، لفرض معطى المرحلة الانتقالية، التي تنقل البلاد من نظام المحاصصة إلى نظام المواطنة، وعليه لتتوحد كافة قوى التغيير الوطني بمختلف طيفها السياسي والنقابي والاجتماعي لتأمين الرافعة السياسية لرؤيتها البرنامجية وجعلها قاعدة الارتكاز في برنامج وآليات الحكم.

في هذه المناسبة التي نوجه فيها التحية للانتفاضة الشعبية التي بدأت بكتابة مسيرة سياسية جديدة منذ انطلاقتها في السابع عشر من تشرين الأول، والتي أفصحت عن نفسها في سياق النضال الجماهيري للتغيير، وكان لتضحيات الشهداء الفضل الأساس في تحقيق الامتلاء التعبوي الذي انفجر طوفاناً شعبياً على منظومة الحكم الفاسدة، في هذه المناسبة نقول:

نعم للحراك الشعبي بتعبيراته الديموقراطية في لبنان وكل ساحات الوطن العربي.

نعم للدولة المدنية الديموقراطية ولا للدولة الأمنية وحكم منظومات الفساد.

نعم لوحدة وطنية فلسطينية على قاعدة برنامج مقاوم متوجه نحو التحرير.

لا لصفقة القرن ولدعاة التطبيع ومروجيه من النظام الرسمي العربي.

لا للصهينة والأمركة ولا للتفريس والتتريك، ولا للقواعد الأجنبية على الأرض العربية.

تحية لروح الرفيق القائد المؤسس الأستاذ ميشيل عفلق.

تحية لشهداء البعث في يوم تكريمهم، وتحية لكل الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن قضية لبنان الوطنية بما هي قضية تحرير وعدالة اجتماعية وديموقراطية حياة سياسية،

تحية لشهيد الحج الأكبر، شهيد البعث والعراق والأمة، الرفيق القائد صدام حسين وكل رفاقه الشهداء الذين سقطوا وهم يواجهون أعداء الأمة المتعددي المواقع والمشارب.

تحية للرفيق القائد عزت إبراهيم الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، قائد جبهة الجهاد والتحرير.

تحية للانتفاضة الشعبية في العراق ولشهدائها والشفاء للجرحى، والحرية للمعتقلين.

تحية لثورة فلسطين ومطلق رصاصتها الأولى القائد الشهيد ياسر عرفات ولشهدائها الذين رووا أرض فلسطين بدمائهم الذكية.

تحية لكم على مشاركتنا هذه الاحتفالية، وسنبقى على عهدنا، عهد الوفاء للشهداء، عهد الوفاء للقضية التي استشهد لأجلها المناضلون، مرددين بصوت عالٍ، من بغداد إلى بيروت، أمة واحدة ما بتموت، ومن ساحة الشهداء إلى ساحة التحرير ستنتصر إرادة التغيير.

عشتم، عاش لبنان، عاش العراق، عاشت فلسطين، عاشت الأمة العربية، والسلام عليكم.

إلى ذلك، وقبل أن يعطى الكلام إلى المحامي بيان، تولى الأستاذ محسن يوسف إلقاء قصيدة شعرية للمناسبة وبالنيابة عن الشاعر عمر شبلي الذي حالت ظروف قاهرة دون حضوره الاحتفال.

أبـــــا الشـــهداء

قصيدة للشاعر الرفيق عمر شبلي التي حالت ظروف قاهرة دون حضوره مهرجان حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي في فندق الكومودور في ٢٠٢٠/١/٥ وألقاها نيابة عنه الرفيق الأستاذ محسن يوسف الذي بدأها بأبيات من شعره.

عام الثورة انقضى وعام بالثورة يتجدد في لبنان والعراق
سيدي...في يومك المشهود باقٍ
حضورك في العيون وفي القلوبِ
هو ذا العراق يعود كما رسمته
بخفْقِ القلوب وزهو الجنوب
وبساحة التحرير تنمو ثورةٌ
أعادت شمسَنا بعد الغروب
والبصرة الفيحاء يعلو شدوها
صدى ذي قار كالنغم الطروب
والنخل في ميسان يزهو بحلَّةٍ
جمَّار قلبه الوادي الخصيب
وفي النجف الشريف وكربلاء
يصلِّي الجمعُ آيات الوجوبِ
وتردد الحدباء رغم دمارها
ما قالت الأنبار في ظرفٍ عصيبِ
يلتمُّ شملٌ للعراق بأسره
ليكنس كلَّ أفّاكٍ غريبِ
فترحلُ كل آفاتِ العراقِ
وينهضُ موكبُ العزِّ المهيبِ
في ذكرى الشهادة وثورة تشرين تعبر للعام الجديد تقول نم قرير العين فأنت خالد في ضمير ووجدان كل العرب.

محسن يوسف
٢٠١٩/١٢/٣١

تدلَّى الفجرُ فوق الجرح لمّا
تركتَهمُ وراءَكَ دون مجدٍ

أُزيحَ الحبلُ عن عنُق الشهيدِ
كجرذانٍ تعَضُّ على القديدِ

أبا الشهداءِ، هذا الفجرُ أضحى
أتدري أيَّ صاعقةٍ تحدَّتْ

لنا تاريــخَ ميلادٍ جديدِ
ذراك، فكنتَ كالبرجِ المَشيدِ

أتدري: أيُّ حرٍّ كـان يبدو
كأنك قائمٌ فينـا تصلّي

عليكَ، وأنتَ ترسفُ في الحديدِ
صلاةَ العيدِ، لـكنْ أيَّ عيـدِ

كما نخلُ "السماوةِ" مستقيماً
ويا ذِبْحَ العروبةِ، أيُّ أضحى

وقفتَ أمـامَ محكمـةِ العبيدِ
به يفدي الشهيدَ أبـو الشهيدِ

أتدري أنَّ حـبْلاً أوثـقوهُ
تعاتبُ أمّـةً بالذوْدِ عنها

عليك ارتـاعَ من حبل الوريدِ
إذا عصفَ الحديدُ على الحديدِ

وكانوا مثلما كانوا صغاراً
تركتَ بكلِّ ناحيةٍ غباراً

وكانوا حول قيدِكَ في القيودِ
وأيقظْتَ التوثّبَ في الركـودِ

وكانوا كلما خلعوا جلوداً
قرابيْن على حجمِ الأماني

عَمالـتُهم تفرِّخُ من جـديدِ
نقدِّمها، وتبحثُ عن مزيـدِ

أأحرارٌ؟ وكيف يكون حرّاً
نقيمُ لك العزاءَ بكلِّ قلبٍ

من اختار السقوطَ إلى الصعودِ!!
لأنّ القلبَ أوسعُ للـوفـودِ

تحدَّثْ من علاكَ فليس دونٌ
وأنت الآنَ تسكن حيث ينأى

بأدنـى منهمُ يا ابنَ الـمجيدِ
هنالك كـلُّ أفّـاكٍ حَقودِ

بعصرٍ كانت الأشياءُ فيهِ
تسيرُ بعكسِ أسئلةِ الجدودِ
أتدري كيف بعدك من أساها
غدتْ تبكي دماً بنتُ الرشيدِ
بكتْكَ مآذنُ "الفيحاءِ" حتى
بدا "مروانُ" ينشجُ كـ "الوليدِ"
بكتْكَ من "الرباطِ" إلى "ظُفارٍ"
مآذنُ مكّةٍ يومَ الصعودِ
بكتْكَ بكلِّ أعينها قرانا
بكلِّ فواجعِ الحُلُمِ الوئيدِ
ومن شِيَمِ الجمالِ إذا استقالت
حبالُ الموتِ عن فعلٍ حميدِ
جميلٌ كلُّ موتٍ صانَ رؤيا
وأيقظَ في الوجودِ هوى الوجودِ
وها أنت المسجَّى فوقَ قلبي
وها أنت الشهيدُ أبو الشهيدِ
ندبتكَ كالثكالى بين أهلي
وسرتُ وراءَ نعشك من بعيدِ
سأذرفُ ملءَ قبركَ من دموعي
لتنمو حولَه أغلى الورودِ
ولا يبكي الرجالُ عليكَ ذلاً
فبعضُ الدمعِ من شيَمِ العنيدِ
وعلّمني الغيابُ على حضور
الأحبّةِ في الحنايا لا الجلودِ

ولم أثمْ بحقِّ الأرضِ يوماً
وما شوَّهْتُ حبي بالجحودِ
وفي صدري خيول القهرِ تعدو
كأنَّ صهيلَها قصفُ الرعودِ
مسوَّمةٌ بأحلامي القدامى
ومسرَجةٌ بآلافِ الوعودِ
نطرتُكَ يا عراقُ أمامَ جرحي
وكنت بآخر الدنيا بريدي
وبرقاً في الحوالكِ كنتَ فينا
ووشْماً كنتَ في سمرِ الزنودِ
ويا وطناً يسيرُ وراءَ نعشٍ
تَمهَّلْ في المسيرِ إلى اللحودِ
أحبُّ النارَ، وهي تجوس قلبي
لتصقلَ جوهرَ الحبِّ الفريدِ
وأفجعُ منظرٍ ،حيٌّ شهيدٌ
يرى الأحرارَ في سجن العبيدِ
صعدتَ إلى السماءِ أبا عديٍّ
وليس سواكَ أجدرَ بالصعودِ
لقد طاعنتَ خيلَ الدهرِ حتى
تساءلَ أيُّنا خِدْنُ الخلودِ
لقد علّمتَنا كيف التسامي
وكيف تكونُ خاتمةُ الأسودِ

عمر شبلي

من فرطِ جوعي شاهرٌ عتبي
والظلمُ زادَ الحيفُ في تعبي
أبلغتهمْ أنّي وليدُ قضيتي
والنوم يغشى سلطةَ الذّنبِ
حملتُ من تشرين شعلة ثورتي
غنّتْ لها بيروت والشعب الأبي
وشعرتُ بالسّاحات أنّي مواطنٌ
فلسطين أمّي والعراقُ أبي
واجهتُ من غدرِ اللئام مواقفاً
فوجدتُ فيها ما يحقّقُ مطلبي
والناس أعيتها مصاعبُ جمّةٌ
وتحكمت بالفقرِ عملةُ أجنبي

ومصارفٌ أخْفتْ مصادرَ مالنا
وتدخُّلِ المندسِّ من صنفٍ غبي
والكلُّ حاول خطفنا من ذاتنا
حصراً لقتلِ الروح في العصبِ
لن تَقْتُلَ الأحلامَ فينا سلطةٌ
بفسادها وبقلبها الخشبي
فالشعبُ أدرك حلمه بإرادةٍ
صاغت بديلاً صارخاً في الأغلبِ
فلا كل من أخذ الزمام بمنقذٍ
ولا كلُّ من صاغ الكتاب نبي

محسن يوسف
٢٠١٩/١٢/٢٤

محطات في يوميات الانتفاضة اللبنانية

الجزء الثاني

٤/١٢/٢٠١٨ بعد إفشال محاولة تكليف الوزير السابق محمد الصفدي للحكومة العتيدة، ثم الوزير السابق بهيج طبارة بدأ الترويج لدعم ترشيح المهندس سمير الخطيب لرئاسة الوزراء أثر سلسلة من الاتصالات واللقاءات المكوكية التي قام بها مع سائر الأطراف المعنيين،

- تعلن دوائر القصر الجمهوري عن استشارات التكليف النيابية المنتظرة ابتداء من يوم الاثنين ٩/١٢/٢٠١٩

- النائب سامي الجميل يعقد مؤتمراً صحافياً يرشح نواف سلام لرئاسة الحكومة.

٨/١٢/٢٠١٩: وحيث أن المهمة المحددة للاستشارات لم تكن قد انتهت بعد، ولم يجف حتى الحبر الذي طبع به البيان الرئاسي،

فوجئ اللبنانيون بزيارة المرشح الخطيب إلى مقام دار الإفتاء اللبنانية ليصدر على أثرها بياناً أعلن فيه أنه تبلغ من الدار أن مرشحها هو الرئيس المستقيل سعد الحريري، ليبادر مباشرة إلى زيارة دارة الأخير معلناً سحب ترشيحه لصالحه.

- مساءً، وقبل أن ينتصف الليل، أصدرت دوائر قصر بعبدا بياناً عاجلاً تعلن فيه تأجيل الاستشارات المقررة في ٩/١٢، أسبوعاً كاملاً أي إلى ١٦/١٢/٢٠١٩

١٢/١٢/٢٠١٩: الوزير جبران باسيل يعقد مؤتمراً صحافياً يصرح فيه أن تياره ليس في معرض الاستيزار وسيتحول إلى معارضة بناءه.

١٦/١٢/٢٠١٩: رئاسة الجمهورية تعلن تأجيل استشارات التكليف النيابية ثانية، إلى يوم الخميس ١٩/١٢/٢٠١٩ بناء على تمنٍ من رئيس الحكومة المستقيلة وسط إصرار المتظاهرين في الساحات والمدن على رفض تكليف الرئيس المستقيل والمطالبة بوجوه نظيفة غير ملوثة بالفساد.

١٩/١٢/٢٠١٩: بدء الاستشارات النيابية لتكليف رئيس للحكومة اللبنانية حيث برز خلالها اسم الوزير السابق حسان دياب كمرشح متوافق عليه من قوى ٨ آذار مع والتيار الوطني الحر واللقاء التشاوري وبعد أن أحجم الرئيس الحريري عن الترشح كونه لم يحصل على عدد كافٍ من النواب المسيحيين لترشيحه (تيار وطني - قوات) من الممتنعين عن ذلك، فاعتبر أنه لا يريد أن يخل بالميثاقية اللبنانية.

ومساءً أسفرت الاستشارات النيابية الملزمة على ما يلي:

٦٩ صوتاً ذهبت لصالح حسان دياب

٤٢ صوتاً ذهبت دون تسمية أحد

١٤ صوتاً ذهبت لصالح نواف سلام

١ صوت واحد لصالح الناشطة حليمة قعقور

وقد اعتبر "المستقبل" أن التكليف غير ميثاقي بحكم تسمية ستة نواب فقط من النواب السنة لصالح السيد دياب.

ليعمد رئيس الجمهورية في السادسة من مساء هذا اليوم إلى استدعاء السيد دياب بعد التشاور مع رئيس المجلس النيابي، وتكليفه بتأليف الحكومة العتيدة وليخرج بعدها المكلف الجديد بخطاب مقتضب أعلن فيه قبوله المهمة محدداً يوم ٢١/١٢ موعداً للاستشارات النيابية غير الملزمة.

٢٠/١٢/٢٠١٩/ تشهد البلاد أوسع حالة اعتراض شعبي لانصار الرئيس الحريري حيث تم مواجهة الجيش بالمفرقعات النارية وقطع الطرقات (بيروت) ورمي القنابل (طرابلس) في ليلة من أسوأ ما شهدته البلاد انحداراً في التعبير.

٢١/١٢/٢٠١٩: الاستشارات البرلمانية غير الملزمة تتم بعد مقاطعة كتلة (اللقاء الديمقراطي) وقد خرج أغلب النواب ليؤكدوا أن الرئيس المكلف حريص على تشكيل حكومة من المستقلين والاختصاصيين واعداً أن تمثل جميع اللبنانيين.

وليخرج هو بعد ذلك مؤكداً تلك الوعود وأنه مع التحرك الشعبي ومع حكومة مستقلين واختصاصيين وأن حكومته لن تكون حكومة اللون الواحد محدداً فترة زمنية بين ٤ – ٦ أسابيع لإعلان التشكيلة الوزاري.

طليعة لبنان:

إدانة القمع السلطوي للمعتصمين ولحكومة تتمتع بمصداقية وطنية

دانت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي القمع السلطوي للمعتصمين السلميين في وسط بيروت وما قامت به مجموعات البلطجية، وأكدت على أن تشكيل حكومة تتمتع بالمصداقية الوطنية هو مطلب أساسي للانتفاضة.

جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية هذا نصه.

عشية الاستحقاق الدستوري ببدء الاستشارات النيابية الملزمة بنتائجها لجهة تكليف رئيس للحكومة، أقدمت السلطة عبر أجهزتها الأمنية من فرق مكافحة الشغب وشرطة المجلس النيابي ومجموعات من البلطجية على الاعتداء مساء يوم السبت على المعتصمين السلميين في ساحة الشهداء ومحيط ساحة النجمة وصولاً إلى جادة شارل الحلو. وقد نجم عن هذا الاعتداء الآثم جرح العشرات من جراء الضرب المبرح من القوى الأمنية والبلطجية المزودين بهراوات وحصول حالات إغماء نظراً للقنابل المسيلة للدموع التي قذف بها المتظاهرون فضلاً عن القنابل الدخانية.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي إذ تدين هذا السلوك المليشياوي للأجهزة الأمنية ضد المعتصمين ولجوئها للعنف المفرط للقوة دون أي مسوغ شرعي، ترى بما أقدمت عليه السلطة مساء يوم السبت إنما يضعها تحت المساءلة القانونية لجهة محاسبة من قام بالاعتداء على المتظاهرين سواء كان منتسباً للأجهزة الرسمية أو من اقتحم ساحات الاعتصام وارتكب جرماً مشهوداً وهذا موثق بالصوت والصورة. كما ان ما تعرضت له الجماهير عند فك الاعتصام بالقوة، إنما يضع السلطة أيضاً تحت المساءلة السياسية لان ما قامت به الأجهزة الأمنية إنما شكل انتهاكاً لحق دستوري، هو الحق بالتظاهر والتجمع وهو مشمول بالحماية استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وهذا ما يقدم دليلاً آخر على ان المنظومة السلطوية المنخورة بالفساد والتي أوصلت سياساتها البلاد إلى حافة الإفلاس المالي والانهيار الاقتصادي، هي سلطة قمعية ولا تستطيع تحمل الرأي الآخر وهو الذي عبرت وتعبر عنه الانتفاضة الشعبية، وبالتالي فإن الذي حصل مساء السبت أضاف إلى رزمة المطالب الشعبية التي رفعت في الساحات والميادين مطلباً جديد هو وجوب أن لا تكون الحكومة متمتعة بالمصداقية الوطنية وحسب بل يجب ان تكون حكومة تصان في ظل أدائها العام الحريات العامة وخاصة حرية الاجتماع والتظاهر.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي التي تكبر بقوى الانتفاضة إصرارها على سلمية الحراك واستمرارها بالاعتصام والتعبير عن موقفها بأساليب التعبير الديموقراطي حتى تحقيق الأهداف التي انطلق لأجلها الحراك ،تؤكد على ان الحكومة الجديدة المراد تشكيلها يجب ان تتصف بالمصداقية الوطنية وان يكون برنامجها للحكم هو الذي يحاكي مطالب الحراك من إعادة تكوين السلطة استناداً إلى قانون انتخابي وطني نسبي وخارج القيد الطائفي إلى إقرار قانون استقلالية السلطة القضائية لإطلاق يد القضاء في محاسبة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة وصولاً إلى توفير شبكة أمان اجتماعي ومعيشي من خلال رزمة تشريعات تتناول كل ماله صلة بالأمن الاقتصادي والحياتي.

فليستمر الضغط في الشارع بأساليب التعبير الديموقراطي والذي يسجل للانتفاضة هذه المظهرية بعد شهرين على انطلاقتها ولتكن الأجهزة الأمنية مولجة حماية المعتصمين وفقاً لأحكام الدستور والقانون وليس أداة انقضاض عليها كما حصل مساء يوم السبت . واذا كانت القوى السلطوية تعتقد ان القمع سيوقف الانتفاضة فهذا اعتقاد خاطئ لان نبض الشارع سيزداد زخماً والمشهدية التي أعقبت ليل السبت هي الرد الشعبي على القمع السلطوي.

بيروت في ١٥/١٢/٢٠١٩

طليعة لبنان:

التكليف لم يحاكِ نبض الانتفاضة وتنويه بموقف الدكتور أسامة سعد

أكدت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي أن التكليف الذي اعقب الاستشارات النيابية لم يحاكِ نبض الانتفاضة لجهة المواصفات المطلوبة ونوهت بالموقف الوطني الذي اعلنه النائب الدكتور أسامة سعد عقب الاستشارات . جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية في ما يلي نصه:

بعد نيف وشهرين على انطلاق الانتفاضة الشعبية، أجريت عملية الاستشارات النيابية لتتمخض عن تكليف احد الوزراء السابقين مهمة تشكيل الحكومة. هذا التكليف وما لفه من التباسات بمقدماته وسياقاته أعاد إنتاج الانقسام بين اطراف المنظومة السلطوية التي تتحمل المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع من تدهور اقتصادي ووضع مالي مأزوم مع ما لذلك من انعكاسات شديدة الوطأة على الواقع المعيشي.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي تعتبر أن التكليف وبالطريقة التي اخرج بها لم يحاكِ مطالب الانتفاضة التي صدحت بها أصوات المعتصمين في الساحات والميادين. فقوى الانتفاضة بكل طيفها السياسي الوطني وهيئات المجتمع المدني والتي بحت أصواتها مطالبة بتشكيل حكومة جديدة فلانها لا ترغب الفراغ ولا تريده بل سعت ومنذ الأيام الأولى لانطلاق الحراك لاستقالة الحكومة ومن ثم تشكيل حكومة جديدة ،تكون من خارج الأطراف السلطوية وتحاكي من خلال برنامجها للحكم المطالب الشعبية وهي حقوق واجبة على الدولة تجاه مواطنيها في حال كانت دولة رعاية وحماية اجتماعية وليس دولة محاصصة للقوى الطائفية الممسكة بمفاصل السلطة.

إن القيادة القطرية التي تنوه بموقف النائب الدكتور سعد الذي اعلنه من القصر الجمهوري عقب الاستشارات النيابية وما انطوى عليه من شفافية وصدقية وطنية ومعبر عن موقف قوى التغيير الوطني، ترى أن إطلاق عملية التأليف الحكومي الذي اعقب التكليف اذا كان من شأنه أن يضع حداً للفراغ الحكومي ،الا انه ليس هدفاً بحد ذاته كما لم تكن كذلك استقالة الحكومة . ولهذا ترى إن كل إجراء يتعلق بآلية إعادة تركيب المؤسسات السلطوية ومنها تشكيل الحكومات تكليفاً وتأليفاً يتجاوز المتغير السياسي الكبير الذي عبرت عنه مشهدية الانتفاضة، هو التفاف على رزمة الحقوق التي انتفض لأجلها الشعب وهو الذي اختبر على مدى عقود عقم الأداء السلطوي للمنظومة الحاكمة بكل أطرافها.

إن الشارع الشعبي الذي لم يمنح ثقته للحكومة المستقيلة وكان على حق بذلك وأثبتت سياقات الأحداث أنها غير مؤهلة لتلبية المطالب الشعبية ولهذا أسقطها في

الشارع، لن يمنح اليوم ثقته لأي حكومة تكون نسخة مستنسخة عن سابقاتها وان تغيرت رموزها وشخوصها والأطراف الذين تتشكل منهم .

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، وهي تشدد على أهمية ان تشكل حكومة جديدة، إلا ان هذا التشديد ليس على قاعدة المفاضلة بين حكومة إدارة أزمة كالتي مقدر لها ان تتشكل أو الذهاب إلى الفوضى، بل المطلوب للخروج من عنق الزجاجة هو اطلاق عملية سياسية جديدة تبدأ بتشكيل حكومة جديدة تحاكي مطالب الانتفاضة في رؤيتها وبرنامجها للبناء السياسي الجديد الذي لا يستقيم إلا بإعادة تكوين السلطة تكويناً وطنياً وأولى خطواتها قانون انتخابي وطني نسبي وخارج القيد الطائفي وإقرار قانون استقلالية السلطة القضائية وقانون ضرائب عادل. ولأجل تحقيق ذلك يجب استمرار نبض الشارع على زخمه وان يبقى صوته مرتفعاً، لا للطريقة التي ظهّرت فيه عملية التكليف ولا ثقة لأية حكومة تستنسخ من رحم نظام المحاصصة الطائفية لأن الذين تناوبوا على السلطة تحت مسمى حكومات اللون الواحد أو ما يسمى حكومات الوحدة الوطنية كانوا عبئاً على الشعب الذي اكتوى بنار الغلاء وانعدام ابسط مقومات الأمن الحياتي ولذلك لا يمكن المراهنة على حصول تغيير بحده الأقصى وإصلاح بحده الأدنى من هذه المنظومة سواء كانت منقسمة على نفسها أو موحدة لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

بيروت في ٢٠/١٢/٢٠١٩

الرفيق حسن بيان في لقائه مع الكادر المتقدم لحزب "طليعة لبنان" في الشمال

لبنان ينوء تحت عبء تثقيلين اقتصادي- اجتماعي وسياسي

نبيل الزعبي

أكد رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي الرفيق حسن بيان، أن الحل المطلوب للخروج من الأزمة اللبنانية الراهنة يكمن في تحقيق الاختراق البنيوي في تركيبة هذا النظام الطائفي وإعادة تكوين السلطة عبر إقرار قانون انتخابي يعتمد لبنان دائرة انتخابية واحدة خارج القيد الطائفي، فضلاً عن تحصين القضاء باستقلاليته عن الوصاية السياسية والتدخلات التي شوهت عمل القضاء وجعلت البعض من القضاة في خدمة من أوصلوهم إلى مواقعهم، لا في خدمة من هم مؤتمنين عليه من واجبات وحقوق، دون أن نغفل توفير حزام أمان اقتصادي واجتماعي للشرائح الشعبية واستعادة المال المنهوب المودع في المصارف الخارجية وخاصة في سويسرا، الدولة التي أعلنت مؤخراً سماحها للدولة اللبنانية الاطلاع على ما لديها من أرصدة لمودعين لبنانيين كبار.

وأضاف الرفيق بيان: أن ما يجري اليوم من انتفاضة شعبية ذات طابع ثوري، تعم كل أرض لبنان، ما كانت إلا نتيجة حتمية للتثقيل الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأ يقض مضاجع اللبنانيين منذ سنوات عدة حتى تراكمت الديون على الخزينة اللبنانية لتصل إلى المئة مليار دولار، وهذه الديون ما هي في الحقيقة إلا ديون ستتحول وتوزع على الخمسة ملايين لبناني بمعدل عشرين ألف دولار لكل فرد من اللبنانيين حتى المولود الجديد منهم والرضع والأطفال، وذلك ناتج عن الخدمات المحروم منها كل لبناني من طبابة وتعليم وصحة وسكن وغذاء جراء تحويل ما كان يجب أن يصرف على اللبنانيين إلى خدمة الدين العام، هذا بالإضافة إلى التثقيل السياسي الآخر الذي تمثل في موقع لبنان ضمن مدى الاستراتيجيات الدولية والإقليمية المتقابلة والمتصادمة كما في المحاصصة السياسية المعتمدة منذ اتفاق الطائف حتى يومنا هذا على الأقل، حيث صارت كل مقدرات البلاد رهناً لمصالح هذا السياسي وذاك الآخر وكلاهما يحتميان بطوائفية هذا النظام فيقتسمون الإدارة والمصالح كما اقتسامهم للسلطة السياسية القائمة على قانون انتخابي تم اعتماده مؤخراً فكرس المذهبية والطائفية ووزع مقاعد المجلس النيابي على القوى المستفيدة، كلٌ حسب حجمه وتواجده المناطقي.

كلام الرفيق رئيس الحزب جاء خلال اللقاء التنظيمي الموسع مع الكادر المتقدم لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي في طرابلس والشمال في فرع الشهيد تحسين الأطرش، بحضور أمين سر الفرع وقيادته حيث حيا في هذا اللقاء الروح النضالية العالية للرفاق والرفيقات المتواجدين في ساحات الاعتصام في طرابلس وعكار وكل لبنان على مدى الستين يوماً الماضية، بقدر ما توجه في تحيته إلى طرابلس المدينة التي أثبتت أنها عروس الثورة اللبنانية وقد نفضت عن نفسها كل ما ألصقوها به من تعصب وتزمت، فإذا بها الحاضنة الأساسية لكل الطيف اللبناني الذي يرفض كل طائفية ومذهبية ومناطقية ومعها استعادت دورها كحاضنة للنضال الوطني والقومي وتحولت إلى قدوة مثلى للتحرك السلمي المطلبي المشروع، شأنها شأن حلبا عاصمة محافظة عكار التي رفضت الضيم وكان تحركها بمستوى معاناتها، دون أن نغفل مشاركة الضنية والكورة وزغرتا والبترون وسائر الشمال اللبناني، إلى جانب الحراك في النبطية وصور وكفر رمان وصيدا وبعلبك وزحلة وجل الديب والزلقا وجبيل وساحات الاعتصام المركزي في بيروت وغيرها.

وختم الرفيق بيان مخاطباً الرفاق قيادة وقواعد

نحييكم ونشد على أياديكم وكلنا فخورون بما تقومون به من واجبات نضالية، تجاه شعبكم ووطنكم ونؤكد لكم أنكم لمنتصرون في تحرككم المشرق هذا، كما انتصر رفاقكم في السودان الشقيق وكما انتصر شعب الجزائر الأبي، وسينتصر لبنان كما سينتصر العراق في تحرير إرادة الشعب التواقة إلى الكرامة والعدالة الاجتماعية، وما النصر إلا صبر ساعة.

* * * * *

لقاء بين الشيوعي والطليعة

قام وفد من حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، برئاسة أمينه القطري الأستاذ حسن بيان، بزيارة مقر الحزب الشيوعي اللبناني حيث استقبله الأمين العام حنا غريب ووفد من قيادة الحزب. حيث تمت مناقشة التطورات المتسارعة على الساحة اللبنانية في ظل استمرار الانتفاضة الشعبية وتواصلها منذ شهرين، في وجه السياسات المتبعة للمنظومة السياسية والاقتصادية-المالية الحاكمة في لبنان والتي أوصلت البلاد إلى الانهيار. فبدل أن تستجيب تلك السلطة لمطالب الشعب اللبناني، نراها اليوم تجهد لإعادة إنتاج نفسها من جديد، وما مسألة الاستشارات والشروط المضادة، إلّا أوضح تجلي إلى ما وصلت إليه تلك السلطة، وأبلغ وأخطر تعبير عن ذلك كان استجرار عامل الانقسام المذهبي مجدداً إلى الشارع واستثارة العصبيات الطائفية من جديد، بعدما أسقطتها الانتفاضة وفي كل ساحات لبنان، ما يستدعي من القوى الحريصة، السياسية والشعبية والنقابية والقطاعية والشبابية والنسائية التصدي لتلك المحاولات، من خلال تصعيد الانتفاضة من جهة، وتصليب الموقف السياسي من جهة أخرى، إذ لا حل إلّا بتغيير النظام القائم وعلى أسس مختلفة.

بيروت في ٢٠١٩/١٢/١٦

الصويري وبلدات بقاعية تتضامن مع طرابلس

يوم الأحد ٢٠١٩/١٢/٢٩ انطلقت من بلدة الصويري قافلة مساعدات غذائية وألبسة باسم الملتقى الثقافي البقاعي إلى عروس الثورات طرابلس لتعزيز صمود هذه المدينة الباسلة وقد قام بجمع هذه المواد عمر شبلي/ نبيل فارس/ يسار الصميلي/ محمد طالب وكانت المساعدات قد قُدّمتْ من بلدة الصويري ومجدل عنجر والقرعون وجب جنين وبمساعدة الدكتور إبراهيم علي من كامد اللوز وقد أبدت قرى أخرى استعدادها للمشاركة وشخصيات ذات حضور عال في هذا المجال الوطني الداعم لصمود أهلنا في جميع المناطق اللبنانية وشارك وفد مكون من الأساتذة نبيل فارس ويسار الصميلي ورفاقهم وستتولى المؤسسة الوطنية للخدمات الاجتماعية عملية التوزيع بالتنسيق مع مكونات الحراك في طرابلس.

المبادرة مميزة وتعبير عن التواصل والتفاعل بين المناطق ومعبرة عن التزام عميق بواقع أهالي المدينة وحاجاتهم.

الانتفاضة وضرورة تحصينها من الإطباق والاختراق

كتب المحرر السياسي

منذ انطلاقة الانتفاضة الشعبية في ١٧ تشرين الأول، والتحليلات والتأويلات حول أسبابها وأهدافها، وإمكانية نجاحها أو فشلها، هي مثار جدل ونقاش سياسيين.

وإذا كانت الأسباب معروفة وترتقي حد البديهية، سواء تلك المرتبطة بعوامل التثقيل الاقتصادي والاجتماعي للشعب بشرائحه الواسعة أو تلك المرتبطة بعوامل التثقيل السياسي التي باتت تشكل عبئاً ضاغطاً على الوضع اللبناني، فإن واحداً من هذين التثقيلين كافٍ لجعل ركائز سقف البنيان الوطني والمجتمعي ينهار، لعدم قدرة ركائزه على تحمل هذين التثقيلين، فكيف إذا اجتمعا سوياً؟ أن الانهيار سيكون بنتائجه كالزلزال الذي يضع الجميع تحت ركامه.

لقد رفعت الانتفاضة منذ انطلاقتها شعارات تعبر عن حقوق طبيعية وبديهية لشعب بات مفتقراً لأبسط مقومات الأمن الحياتي بمضامينه الاقتصادية والاجتماعية، وأهم ما أبرزته مشهدية هذه الانتفاضة، أنها قدمت نفسها من خلال خطاب واحد حاكى القضايا المعيشية، كما حاكى القضايا السياسية المتعلقة بإدارة المنظومة السلطوية للمرفق العام.

كما استطاعت الانتفاضة أن تميط اللثام عن حجم الفساد السياسي والاقتصادي والإداري وصولاً إلى المرفق القضائي وكله ساهم في جعل مؤسسات الدولة منخورة بالفساد.

هذا الفساد الذي كانت بعض عيناته معروفة، لم يكن الرأي العام على بينة من هذا المستوى المستشري الذي نخر جسم الدولة وعطل وظيفتها الأساسية كدولة رعاية اجتماعية مهمتها الأساسية تأمين شبكة أمان اجتماعي لمواطنيها.

إن هذا الانكشاف لحجم الفساد، أوضح أن الكل السلطوي شريك فيه والكل السلطوي مستفيد من منافعه، ولهذا كان شعار "كلن يعني كلن"، هو الشعار الأكثر شعبية والأكثر صدى والأكثر مطابقة لواقع الحال.

هذا الانكشاف للكل السلطوي المشارك في الفساد بكل أشكاله وعناوينه جعل هذا الكل يتحصن في بداية الحراك الشعبي في مواقع دفاعية لا بل أكثر من ذلك، فإن بعض أطرافه أخذ يزايد على الانتفاضة، ويلقي تهمة الفساد على الشريك الآخر.

هذا التقاذف بين الأطراف السلطوية حول الفساد لم تعره الانتفاضة أي اهتمام، بل اعتبرته دليلاً إضافياً على انغماس الجميع في موبقاته الذي أوصل البلاد إلى حافة الإفلاس المالي والانهيار الاقتصادي.

ولما لم تفلح عملية تقاذف المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع والتي كانت تعتبرها الأطراف السلطوية الخطة (أ) من استهدافها للانتفاضة عبر جعلها تدخل في عملية المفاضلة والتحييد، بل بقى شعار "كلن يعني كلن"، هو

الخطاب العالي النبرة اندفعت السلطة لأن تنتقل إلى الخطة (ب). وهي ضرب الانتفاضة عبر الضغط عليها في ساحات الاعتصام. وهذا الضغط مورس بداية عبر إنزال مجموعات إلى الساحات بهدف التشويش، ولم تستطع هذه المجموعات الإمساك بناصية الساحات، بدأت عملية التعرض الأمني، عبر الإغارات الليلية، وحرق الخيم. وهذه لم تقتصر على ساحة معنية بل شملت العديد من الساحات مما يؤشر إلى أن ثمة خطة مرسومة ترمي إلى تفريغ الساحات من المعتصمين وخاصة بيروت. إما بأسلوب الضغط الأمني عبر اختراق ساحات الاعتصام بعناصر بلطجية تمارس الاعتداء المكشوف على المعتصمين، وإما عبر استعمال العنف المفرط للقوة من الأجهزة الأمنية والذي برز في الأيام الأخيرة.

هذا الضغط الأمني المتصاعد على المعتصمين السلميين، ترافق مع نزول مجموعات إلى الساحات وهي تردد شعارات مذهبية طائفية مما دلل بإن هذا النزول ليس بريئاً بل يندرج في إطار الخطة الهادفة إلى محاصرة ساحات الاعتصام من أكثر من جهة واتجاه.

وإذا كان الضغط الأمني المتصاعد لافتعال الإشكالات مع المعتصمين يهدف إلى اختراق ساحات الاعتصام وتفريغها، فإن إنزال مجموعات تحت شعارات طائفية، إنما يهدف إلى إعادة استحضار الخطاب الطائفي الذي أسقطته الانتفاضة، وهو الذي شكل نقطة القوة في حراكها ونقطة الضعف عند الكل السلطوي.

إن كل هذا يبين، أن الكل السلطوي بدأ ينتقل من حالة الدفاع والانكفاء أمام الزخم الشعبي، إلى حالة الهجوم عبر نمطين يتكاملان في النتائج، وهما الاختراق والأطباق.

وهذا ما يجب أن يكون واضحاً أمام قوى الانتفاضة الشعبية والتي دخلت شهرها الثالث ووجوب أن تبقى محافظة على حماية الأساسية يتطلب:

أولاً: بأن تبقى محافظة على سلمية حراكها وأن لا ترد على العنف بعنف مقابل حتى لا تستدرج إلى الملعب الأمني الذي يحد من قدرتها على الاستقطاب الشعبي.

ثانياً: بإبقاء الشعار الذي يضع الكل السلطوي في سلة واحدة قائماً، باعتبار أن الحراك موجه ضد منظومة سلطوية بالجملة وليس بالمفرق.

ثالثاً: أن يبقى خطاب الانتفاضة مركزاً على تحقيق ثلاثية لا يستقيم التغيير السياسي بدونها وهي إعادة تكوين سلطة استناداً إلى قانون انتخابي وطني ونسبي وعادل وخارج القيد الطائفي، وإقرار قانون استقلالية السلطة القضائية لإطلاق يدها في محاسبة الفاسدين وناهبي المال العام، وسن قانون ضريبي عادل على أساس التصاعدية واسترداد الأموال المنهوبة.

إن تحقيق ذلك يعني أن الانتفاضة استطاعت أن تحقق اختراقاً جدياً في بنية النظام وعليه سيؤسس للبناء الوطني الشامل، وأن لم يحصل ذلك، فإن تحول قضية الفساد إلى قضية رأي عام لم يعد بالإمكان تجاوزها والقفز فوقها وهذا إنجاز هام يبنى عليه لإعادة الاعتبار للمرفق العام وإدارة شؤون الدولة وفق قواعد الشفافية والحوكمة والأهم من كل ذلك، أن يتم توظيف ما أفرزته الانتفاضة من ضغط على المنظومة السلطوية وتحول في الرأي العام وارتفاع منسوب الخطاب الوطني في سياق المشروع الوطني للتغيير وهذه مسؤولية القوى الوطنية التي تقدم نفسها من خلال خطاب وطني ومشروع عابر للطوائف والمذاهب وهادف إلى إقامة الدولة العادلة، دولة القانون التي يحاسب فيها الفاسد والمفسدين على السواء .

فليبق الأطباق الشعبي على السلطة قائماً تمهيداً لاختراق بنية النظام ،وهذا هو الرد على محاولات الأطباق والاختراق سواء بالتخريب الأمني أو بالخطاب الطائفي .

بين الحريق والغريق ... فساد السلطة هو الأكثر فتكاً

كتب المحرر السياسي

قبل أن تنطلق شرارة الحراك الشعبي الذي غطى بفعالياته مساحة لبنان ،كانت العديد من المناطق اللبنانية تكتوي بحريق لم تعرف حتى الآن أسبابه ولن تعرف أبداً حتى ولو تشكلت عشرات لجان التحقيق. وفي غمرة الحراك الذي شارف طي شهره الثاني هبت عاصفة ضربت الوجه الغربي من الشوف المتاخم لضواحي بيروت ،فانقطعت الطرقات الرئيسية والفرعية و تهاوت كثير من التخشيبات على رؤوس ساكنيها واحتجز الناس ساعات في سياراتهم وفي ظروف طبيعية صعبة. وكالعادة تشكلت لجان تحقيق لتحديد المسؤولية بإشارة من النيابة العامة التمييزية أو بدونها. وقبل ان تضع اللجان تقاريرها هبت عاصفة ثانية تفصلها أيام عن سابقتها، فأعيد من خلال ما خلفته من أضرار وإرباك نفس مشهدية العاصفة الأولى لكن هذه المرة ليس في الشوف أو في تخومه بل في ضواحي بيروت حيث غمرت المياه البيوت وغرقت السيارات في البحيرات التي تشكلت على الطرقات وارتفعت صرخات الاستغاثة لكن دون مجيب اللهم أصوات الذين يتقاذفون الاتهامات حول من يتحمل المسؤولية. وزارة الأشغال أو مجلس الإنماء والإعمار أو مجالس البلديات التي تدخل المناطق المنكوبة في نطاقها البلدي. وما بين الحريق الكبير والغريق الأول والثاني ضاعت الطاسة ولم يعرف من هو المسؤول، وكل ما في الأمر ان لا البلديات ولا مجلس الإنماء الإعمار ولا وزارة الأشغال عملت من أجل ان تحول دون تفادي النتائج الكارثية التي تمخضت عن السيول والفيضانات التي غطت الطرقات العامة وأحياء شعبية في الأوزاعي والسلطان إبراهيم وقبلها في الناعمة وخلدة.

أن تحصل فيضانات وتندلع حرائق وهي تندرج تحت عنوان الكوارث الطبيعية، ليس أمراً مستغرباً إذ يحصل مثل هذا في كل بلدان العالم المتقدم منها والمتخلف، لكن المستغرب أن تحصل مثل هذه الكوارث وتقف الدولة شبه عاجزة عن تلقي النتائج باقل الأضرار الممكنة والانعكاسات السلبية على حياة المواطنين. وهذا ليس لأن الدولة لم تنشىء هيئة لمواجهة الكوارث تكون قادرة على التدخل السريع عند حصول كوارث طبيعية بل لأنها وقفت عاجزة وكأن لاحول لها ولا قوة. وكل الذي قامت به هو تشكيل هيئة للإغاثة، مهمتها استكشاف المناطق المنكوبة ومسحها وإحصاء الأضرار وتعبئة الاستمارات التي بالاستناد إليها تدفع التعويضات مع حبة (المسك) لأصحاب الحظوة.

إن هيئة الإغاثة تتعامل مع النتائج، فيما الأسباب تبقى بعيدة عن التدقيق والتمحيص واتخاذ الإجراءات الوقائية التي تحول دون حصول الكوارث أو على الأقل التخفيف من انعكاساتها.

لقد كشفت الطريقة والألية التي تعاملت بها المؤسسات مع الحريق والغريق، ان العجز في مواجهة مثل هذه الكوارث ليس ناتجاً عن نقص في العنصر البشر ولاعن نقص في التجهيزات بل ان السبب الحقيقي إنما يكمن في الفساد الذي ينخر جسم الدولة والذي تديره منظومة فاسدة لا يهم أطرافها والمنتفعين توفير حزام أمن اجتماعي ومعيشي، بقدر ما يهمها تقاسم الحصص في السلطة والتعامل مع المالية العامة كالبقرة الحلوب التي جف ضرعها من كثرة الامتصاص السلطوي لحليبها.

من هنا، فإن المسؤول عن تفاقم الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية ليست الكوارث وهي طارئ طبيعي بل السلطة الفاسدة التي تدير البلد بعقلية المزرعة.

وان تعطي الانتفاضة الأولوية في شعاراتها لمحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين فلإدراكها ان هذه المنظومة السلطوية هي التي أحرقت البلد بفسادها قبل ان تحرقه النار وهي التي أغرقت البلد بالفساد قبل ان تغرقه السيول. بين حريق الطبيعة وغريقها فساد السلطة هو الأكثر فتكاً.

أزمة لا تعالج بأسلوب تقليدي

كتب المحرر السياسي

يطوي اللبنانيون سنتهم على معطى أزمة لم يشهدوا مثيلاً لها وعلى الأقل منذ العهد الاستقلالي. إنهم يلجون إلى عام جديد دون حكومة، تتولى إدارة شؤون البلاد، لا، بل أكثر من ذلك فإن تشكيل الحكومة تنتابه صعوبات بالشكل والمضمون. أما صعوبة الشكل، فناتجة عن التجاذبات القائمة حول توصيفها وعددها وتوزيع الحقائب فضلاً عن الملابسات والطريقة التي تمت بها عملية التكليف. وأما صعوبة المضمون، فناتجة عن كون البرنامج الذي تطرحه الحكومة في بيانها الوزاري لن يكون خاضعاً هذه المرة لتوليفة سياسية تحكمها قواعد تدوير الزوايا ولا الأبعاد الثلاثية للنص الذي يقرأه كل فريق من زاويته بما يتلاءم مع وجهة نظره كما جرت العادة في إنتاج الحكومات السابقة.

وإذا كان الانقسام بين اطراف المنظومة السلطوية ليس جديداً على الحياة السياسية اللبنانية ومنها تشكيل الحكومات، إلا أن الجديد الآن، هو أن استقالة الحكومة وما استتبع تلك الخطوة من تطورات سياسية، إنما يحصل ليس في ظل تجاذبات القوى السلطوية المنقسمة وحسب، بل يحصل أيضاً تحت ضغط الشارع الذي يستمر حراكه بعد شهرين ونصف على انتفاضته ضد السلطة التي أوصلت البلد إلى حافة الانهيار الاقتصادي وانعكاساته على الواقع الاجتماعي والمعيشي.

إن الصعوبة التي تواجه الحكومة الجديدة تفرضها طبيعة الأزمة، وهي من خلال عناوينها وتعبيراتها وانعكاساتها إنما هي أزمة استثنائية ،والمنطق يفرض أن تكون المعالجات استثنائية بالنظر لطبيعة الأزمة. أما أن تقارب الأزمة بأسلوب ومعالجة تقليدية، فهذا لا يعدو كونه سوى دوران في الحلقة المفرغة.

إن أية مقاربة لحل سياسي لا تأخذ بعين الاعتبار المتغير السياسي الذي أفرزته الانتفاضة الشعبية، ستكون مقاربة مغَربة عن الواقع السياسي والشعبي المستجدين.

فهذا المتغير الذي فرض نفسه عاملاً ضاغطاً على البنية السلطوية لم يعد من السهل تجاوز تأثيراته نظراً للمشروعية الشعبية التي انطوت عليها رزمة المطالب التي رفعها الشارع والتي هي بالأساس حقوق طبيعية حرم منها الشعب أو حُجبت عنه بفعل أداء سلطةٍ حكمت أطرافها قواعد المحاصصة الطائفية. وإذا ما حصل تجاوزه من خلال ما يطرح من معالجات، فإن الأزمة ستبقى قائمة وستزداد مضاعفاتها. وإذا كان القيمون على إعادة التشكيل السلطوي يظنون أن إطلاق الوعود التي تحاكي مطالب الشارع يمكنها أن تهدئ من نبض الشارع ،فهذا الظن سيسقط كما سقط الوهم السلطوي على نظرتها للانتفاضة بأنها سحابة صيف عابرة.

إن الانتفاضة التي أضافت إلى المادة ٦٩ من الدستور بنداً جديداً هي اعتبار الحكومة مستقيلة إذا سحبت الثقة الشعبية منها، أصبح لها الحق بأن تكون طرفاً في التكليف ومن ثم في التأليف شكلاً ومضموناً.

وإذا كانت الانتفاضة قد حددت رؤيتها لشكل الحكومة رئيساً وأعضاء، فإن المضمون هو ما تنطوي عليه سياستها من خطة عمل والتي لا تنطلق في معالجتها عبر مقاربة سطحية، بل من خلال مقاربة فعلية ترتكز على ثلاثة عناوين:

- العنوان الأول، يتعلق بإعادة تكوين السلطة استناداً إلى قانون انتخابي وطني ونسبي وخارج القيد الطائفي.
- العنوان الثاني، إقرار قانون استقلالية السلطة القضائية لرفع الوصاية السياسية عن القضاء.
- العنوان الثالث، إقرار قانون ضرائبي عادل.

- إن برنامج حكومة لا تشكل هذه العناوين الثلاثة صلب بيانها الوزاري وتمنح صلاحيات تشريعية لإصدارها بمراسيم اشتراعية وتعالج الأزمة النقدية وإجراءات المصارف التي مارست عملية احتيال وقرصنة على أموال المودعين وتحويلات الرواتب وغيرها، سوف يدفع الأزمة إلى مستوى أعلى من التأزم، وعندئذٍ لن يكون هناك ضابط لحراك الشارع الذي يعرف الجميع كيف بدأ ولا يُعرف كيف ينتهي. وحتى لا يصل الجميع إلى الخيارات الصعبة لا مخرج للأزمة إلا بمقاربة المطالب الشعبية والتي باتت معروفة وهي معالجة عوامل التثقيل السياسي والاقتصادية انطلاقاً من مصلحة لبنان الوطنية ومصلحة شعبه والتي تتقدم على المصالح الدولية والإقليمية كما على مصالح الطغمة السياسية وقاعدتها الاقتصادية الذي يتمثل بلوبي المصارف.

علّ الجميع يدركون الحقائق الجديدة ويعبرون إلى العام الجديد بمقاربة جديدة لمعالجة تداعيات الأزمة وإلا فإن الأيام القدمة ستكون اشد قسوة ليس فقط على الشعب بشرائحه الواسعة وإنما أيضاً على الذين لم يستوعبوا حقيقة انتفاضة السابع عشر من تشرين الأول.

الشعب دُفّع فاتورته وحان وقت المنظومة السلطوية لأن تدفع فاتورتها.

الانتفاضة الشعبية وسلم الأولويات

بقلم المحامي حسن بيان

بعد مرور شهرين على انطلاق الحراك الشعبي الذي يتواصل بأشكال مختلفة، ما تزال الأبواب موصدة أمام الاستقبال السلطوي للمطالب الإصلاحية التي رفعها الحراك، وإنه باستثناء استقالة الحكومة لم يسجل اختراق جدي في جدار المنظومة السلطوية، وهذه الاستقالة لم تكن هدفاً بحد ذاتها، بل مدخلاً لإعادة تشكيل سلطة تحاكي في برنامجها المطالب الشعبية التي رفعتها الانتفاضة.

إن اعتبار الحكومة مستقيلة ، لاستقالة رئيسها لم يفتح المجال أمام البدء بتأليف حكومة جديدة وفق الآليات الدستورية، بل أضاف للأزمة البنيوية الشديدة التعقيد أصلاً، تعقيداً جديداً تمحور حول دوامة التكليف والتأليف وأيهما الأسبق.

وهذه مسألة ستبقى مفتوحة على الزمن لافتقار النص الدستوري إلى تحديد المهل المتعلقة بالدعوة لإجراء الاستشارات النيابية الملزمة وتلك المتعلقة بالتأليف ولهذا لا يمكن الجزم بمواعيد زمنية محددة لإطلاق آليات التكليف والتأليف.

وحتى يتصاعد الدخان الأبيض من مدخنة الموقد الحكومي يبقى الاشتباك السياسي قائماً بين الانتفاضة بما تطرحه من عناوين للإصلاح في بنية النظام، وبين المنظومة السلطوية التي تراهن على الوقت لامتصاص زخم الشارع الذي فاجأ الجميع بقوة نبضه وخاصة في أسابيعه الأولى.

لقد بات واضحاً أن المنظومة السلطوية تمانع في الاستجابة للمطالب الشعبية علماً أنها في كثير من المواقع تزايد على الحراك وتطرح نفسها على أنها متقدمة على الشارع في مطالبه لكن في الواقع العملي ترى في ما تعتبره تنازلاً عن مكاسبها سيفتح كوة في جدارها سرعان ما تتوسع فجوته عند استئناف الشارع لضغطه مما سيؤدي إلى هدم الجدار الذي تتحصن وراءه وهذا ما تسعى المنظومة السلطوية تداركه تجنباً للتداعيات المستقبلية على مصالحها وامتيازاتها.

لقد بات واضحاً، أن الانتفاضة بقواها التي تتحرك على قاعدة برنامجها الوطني التغييري تدرك جيداً، أن القوى السلطوية تستند بمواقفها إلى كتلة صلبة قادرة على تحريكها في اللحظة المناسبة. وأن هذه القوى التي يغلب على تركيبها البنيوي الطابع الطائفي والمذهبي، ليس من مصلحتها حصول اختراق في البنيان السياسي للنظام، وهي بالتالي تحمي بعضها بعضاً، وتقدم التنازلات المتقابلة فيما بينها ولا تقدم على تقديم بعض منها للحركة الشعبية التي حرمت من تأكيد حضورها في المشهد السياسي بسبب القانون الانتخابي الأسوأ بين القوانين الانتخابية.

كما أن قوى الانتفاضة وخاصة كتلتها الصلبة التي يضبط حراكها برنامج سياسي واضح، تدرك جيداً، أن الدولة وأن كانت ضعيفة، إلا أن النظام الطائفي القائم على المحاصصة الطائفية هو نظام قوي وعميق وإن حل عقده لا تتم دفعة واحدة بالنظر إلى موازين القوى السائدة.

لذا فإن المقاربة الموضوعية للأزمة بأسبابها وتداعياتها تملي الأخذ بعين الاعتبار عوامل التثقيل الأساسية للوضع اللبناني والتي تندرج تحت عنوانين: الأول تثقيل اقتصادي اجتماعي، والثاني تثقيل سياسي. وإذا كان واحد من هذين التثقلين كافٍ لتقويض الركائز للبنيان المجتمعي، فكيف إذا اجتمعا وضغطا على بنيان منخور بالفساد؟ أن النتيجة ستكون الانهيار الشامل ولذلك فإن تفادي الوصول إلى هذا الانهيار لا يكون بإعادة إنتاج النظام لنفسه مع بعض التدوير للزوايا بل بتحقيق رزمة من الإصلاحات تبدأ:

١- إقرار قانون انتخابي وطني عادل نسبي وخارج القيد الطائفي يتم بالاستناد إليه إعادة تكوين السلطة بدءاً بالسلطة الاشتراعية.

٢- إقرار قانون استقلالية السلطة القضائية تأكيداً للمبدأ الدستوري الذي ينص على الفصل بين السلطات.

٣- سن قانون استرداد الأموال المنهوبة ووضع نظام ضريبي تصاعدي عادل.

إن هذه القوانين الثلاثة فيما لو قيض لها الإقرار فإنها ستفتح المجال أمام الشعب ليدخل في عملية تنافسية متكافئة في الانتخابات النيابية، وسيمكن السلطة القضائية بممارسة وظيفتها بعيداً عن أية وصاية سياسية عليها، وبما يمكنها من البت بملفات الفساد والفاسدين والقوانين اللبنانية النافذة تغطي بأحكامها إجراءات تنفيذ المحاسبة وتفعيل الأجهزة والمؤسسات الرقابية.

إن قوى الانتفاضة التي تحمل مشروعاً وطنياً للتغيير، لا تريد تقويض ركائز النظام، لأن الإجماع السياسي يحتاج إلى نظام بل تريد إسقاط النظام الطائفي القائم على المحاصصة، وإقامة النظام الديموقراطي الذي يرتكز على قواعد المساواة في المواطنة وتحترم في ظله الحريات العامة.

كما أن الانتفاضة لا تسعى لإسقاط الدولة، بل تريد تمكين الدولة لتمارس دورها كدولة رعاية اجتماعية وحماية اقتصادية تتوفر فيها كل شروط الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمعيشي، كما توفر للمواطن اللبناني كل مقومات الاستقرار الاجتماعي .

هذه الإصلاحات فيما لو تحققت، سوف تعم مفاعيلها الإيجابية على كل الشرائح الاجتماعية ومنها الشرائح التي تعتبرها القوى السلطوية بيئة شعبية حاضنة لخطابها السياسي. وبدون ذلك أن الحراك وأن خمد أو أخمد سوف يعود للاشتعال وبزخم أقوى وعلى من هم في موقع السلطة أن يدركوا أن ثمة شيئاً جديداً قد حصل ويجب أخذه بعين الاعتبار في رسم ملامح المرحلة السياسية الجديدة.

الأمن الاجتماعي ورغيف الخبز خط أحمر..
فحذار حذار من التلاعب بقوت المواطنين قبل أن يسقط الهيكل على الجميع

نبيل الزعبي

في واحدة من أقذر وأبشع عمليات النصب على الشعب اللبناني في خضم ثورة الشعب على فاسديه ومسؤوليه منذ ما يقارب الشهرين ونيّف،

وفي تحدٍ مباشر لوزير الاقتصاد اللبناني الذي "شمَّر" عن زنوده أمام الرأي العام مؤخراً مؤكداً أن سعر رغيف الخبز لن يُمس ولن يسمح برفعه تحت طائلة العقوبات والقوانين التي تسمح له بذلك،

وأمام سوريالية المشهد الاجتماعي – الاقتصادي – المالي المتردي الذي بدأ يرزح تحته كل لبنان،

لجأ بعض أصحاب الأفران، وتحايلاً على قرار الالتزام الرسمي للخبز الأبيض المحدد بـ ١٥٠٠ ليرة للكيلوغرام الواحد، إلى ما تم وصفه إعلامياً بـ (البدعة) المتمثلة بتسليم المحال التجارية والسوبر ماركت ربطات من الخبز الأبيض من الحجمين: الصغير (٣٧٠ غراماً) والوسط (٤٠٠ غرام) بسعر ١٠٠٠ ليرة بدل ربطة الخبز العادية ذات الحجم الكبير المحددة رسمياً بألف غرام ثم تقلصت إلى ٩٠٠ غرام.

وبذلك فأن سعر الألف غرام أو الكيلو الواحد من رغيف الخبز بات يتراوح بين ٢٥٠٠ و ٢٨٠٠ ليرة وفق ما أعلنت عنه نائبة رئيس جمعية "حماية المستهلك" الدكتورة ندى نعمة التي أشارت إلى تلقي الجمعية شكاوى تتعلق بعدم توفر ربطة الخبز العادية في محال السوبر ماركت مما يجبر المستهلكين على شراء ربطتي خبز من الحجم المتوسط،

وقد أشارت الدكتورة نعمة إلى أن الطحين المدعوم في الخبز الأبيض هو نفسه المستخدم في الربطات الأخرى، الأمر الذي يعني أن أصحاب الأفران يخالفون القانون ويجنون أرباحاً على حساب المواطنين، وهذه الممارسات ليست إلا وسيلة لفرض الزيادة على الأسعار التي كانوا قد وعدوا بعدم اللجوء إليها (المصدر الوكالات ٢١/١٢/٢٠١٩).

هذا على صعيد الخبز، وما يسحب نفسه على مختلف المواد الغذائية المكدسة في المحال والسوبر ماركت والتي لجأ التجار والمحتكرون إلى رفع أسعارها أيضاً بما يزيد عن الثلاثين بالمئة من سعرها الأصلي بحجة نفاذها، في حين أن ما تم كشفه في هذا المجال يرتقي إلى مستوى الفضيحة المجلجلة إذ أن هذه المواد لم تزل مخزنة في المستودعات في الوقت الذي لجأ أصحابها إلى عرض مثيلاتها من المنتهية الصلاحيات بإضافة تاريخاً جديداً لها مستغلين حاجة الناس في هذه الأيام العصيبة.

إلى ذلك، فوجئ اللبنانيون، أن السلطة التي تعلن جهاراً نهاراً حرصها على إجبار الجميع للبيع بالليرة اللبنانية وبالسعر الرسمي المحدد للدولار وسطياً بـ ١٥٠٧ ليرات،

هي السلطة التي غضَّت النظر عن إدارة السوق الحرة في مطار بيروت التي وضعت إعلاناً عاماً حددت فيه بيع جميع منتجاتها وفق سعر محدد للدولار بـ ١٧٥٠ ليرة لبنانية، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً فاضحاً لكل ما تصدره السلطة وإعلامها ووزاراتها المعنية من بيانات يومية على الناس ثبت أنها لم تعد تسمن ولا تغني في شيء.

من هنا، فإننا نقدر عالياً ما أقدمت عليه المجاميع الشعبية الثائرة في أكثر من منطقة لبنانية، وخاصة طرابلس، لدى قيامها بإعداد (كبسات) فجائية لعدد من المحال التجارية الكبرى والسوبر ماركت مطلِّعة على ما رفعته من نسب مئوية على المواد التي تبيعها، حيث أصرت هذه المجاميع على اصطحاب مندوبين من جمعية حماية المستهلك وأفراد من القوى الأمنية اللبنانية لمعاينة ذلك من قبل الجميع وحيث أسفرت هذه المبادرة على تسطير العديد من محاضر الضبط والغرامات بحق المخالفين وهذا ما يدعونا إلى عدم إيقاف هذه المبادرات واللجوء إلى التشهير بكل المخالفين وفضحهم أمام الرأي العام اللبناني، إضافة إلى تسمية من يتعامل بنزاهة في عمليات البيع وتشجيع الجميع على دعمهم تقديراً لنزاهتهم وعدم استغلالهم لحاجات الناس.

إن الغذاء والدواء وكل ما يتعلق بالضرورات المادية للحياة اليومية للناس، تندرج تحت خانة الخط الأحمر للأمن الاجتماعي والاقتصادي والمالي للبنانيين، والمس بها لا يدخل سوى في خانة الثورة المضادة التي تلجأ إليها السلطة وكل المتضررين من محاربة الفساد بغرض تيئيس الناس والتهويل بتجويعهم سواء بالتحكم بلقمة عيشهم أو التذرع بالظروف الأمنية لدفع نصف ما يستحق لهم من رواتب وأحياناً الثلث كما فعلت بعض المؤسسات التربوية دون أن نغفل أن عشرات وعشرات المصانع والمؤسسات قد بدأت تقفل أبوابها وتسرح عمالها بينما وزارة العمل لم تزل مكتوفة اليدين إزاء ما يجري شأنها شأن وزارة الاقتصاد وفوق هذه وتلك مصرف لبنان المركزي التي بدأ بمصادرة إيداعات اللبنانيين ليسددها لهم عبر المصارف بالتقطير وبمعدل محدود جداً كل أسبوع، من المبالغ التي لا تسد جوعاً ولا تكفي لشراء دواء أو تسديد قسط مدرسي أو سند مستحق.

فهل يتدارك كل المعنيين نذر شؤم الكارثة الاقتصادية القادمة إذا استمر شجع التجار المحتكرين واستغلالهم لقوت الناس، قبل سقوط الهيكل؟

أم أن أمام الثوار الغاضبين مهمة عاجلة لمنع حصول ذلك بتشكيل لجانهم الشعبية التي تراقب حركة السوق التجارية يوماً بيوم!

إنها لقمة العيش التي لا صمود بدونها، فحذار حذار من مصادرتها،

حذار حذار من صولة الكريم إذا جاع، فكيف بشعب عن بكرة أبيه يجوع!

في ٢٧/١٢/٢٠١٩

كلمة (ولكن..)
منهج شيطاني بالالتفاف على حقوق الشعب

حسن خليل غريب

بالأمس، وكما قبله، كنت أستمع إلى أحد المعممين في مناسبة اجتماعية، والذي استهلَّ كلامه معترفاً بمطالب المنتفضين والثناء على حركتهم. فاستبشرت خيراً، وحسبت أن الفرج آتٍ لا محالة. فهذا المعمم سيحث الحاضرين على النزول إلى الشارع ليرفعوا الصوت في وجه ظالميهم الفاسدين الذي ملأوا جيوبهم حتى التخمة، وأفرغوا جيوب الفقراء إلى حدود الإفلاس والعجز عن توفير ثمن (منقوشة) لأطفالهم. وحسبت أنه ممن يؤمنون بـ(أن أفضل الجهاد كلمة حق تقال بوجه ظالم).

ولكنني صُعقت بالمعمم وهو يتابع خطبته قائلاً: (ولكن...)،

ساعتئذٍ تعوَّذت بالله من الشيطان الرجيم. وأصاب حدسي لأنه بعد كلمة (ولكن..) استطرد بتحذير الجياع والمرضى والمحتاجين من الوقوع في فخ المؤامرة التي تنصبها سفارات الغرب وأجهزة المخابرات الصهيونية. وختم (اللاكن) داعياً أصحاب الحقوق للعودة إلى منازلهم لإحباط المؤامرة الأميركية - الصهيونية. ومن بعدها نزل عن المنبر مبتسماً وكأنه أدى وظيفة كُلِّف بها من السلطان الذي يقبع تحت خيمته.

ونتيجة لهذه الحادثة، ومثلها المئات التي تحصل على المنابر الطائفية، وعلى شاشات التلفزيون، أتوجه إلى فقهاء السلاطين ومثقفيهم مرة أخرى، طالباً أن لا يخونوا صوت الجائعين والمرضى والفقراء والمحتاجين، و... وعليهم أن يخرجوا من تحت عباءة الفاسدين، لأن الدفاع عنهم وبمنطقهم خروج عن حدود التعاليم الدينية والإنسانية والأخلاقية. وعليهم أن لا يتنكروا لكلمة حق تقال في وجه ظالم، وأن لا يتجاهلوا الدعوة الثورية التي أطلقها الإمام علي بن أبي طالب التي تقول: (لو كان الفقر رجلاً لقتلته)، وهو أعلنها صريحة واضحة خالية من مصطلح التضليل الشيطاني الذي تتضمنه كلمة (ولكن...).

يا فقهاء السلطان ومثقفيه

لعلَّ في تكرار، ما نقوله بشكل دائم، فائدة. لذلك نعيد ما يلي:

بعد أن عجزت أحزاب الحكومة اللبنانية، ومثقفيها وبعض فقهائها، عن إطفاء الشعلة الثورية في الشارع اللبناني، وإسكات صوت الجياع والمرضى.

وبعد أن فشلت أكاذيبهم بترهيبهم بالتخوين والوقوف على أبواب السفارات. والشعب يعرف أنهم وحدهم من ملأت السفارات جيوبهم حتى حدود التخمة.

وبعد أن انكشفت خدعهم بالتهويل بانتشار الفتنة وحصول الانهيار الاقتصادي. والشعب يعرف أنهم وحدهم يمتلكون أدوات الفتنة ووسائلها وإمكانياتها. وأنهم وحدهم كانوا السبب في الانهيار الاقتصادي لكثرة ما سرقوا من جيوب الناس ونهبوا.

وبعد تخويفهم باندلاع حرب أهلية، متجاهلين أنه ليس بمقدور جائع أو مريض أن يمتلك ثمن مفرقعة واحدة. بينما هم وحدهم يكدسون الأسلحة بكل أصنافها وأحجامها وقوة تدميرها.

وبعد أن فرغت جعبهم وجعبكم من كل أدوات الترهيب النفسي والجسدي.

أخذتم يا فقهاء أحزاب الحكومة ومثقفيها تلتفون على أكاذيب أحزابكم وتبتلعونها. فكان أكثر ما لفت الانتباه، انتقالكم إلى ضفة الاعتراف بالمطالب ومشروعيتها بعد أن أشبعتموها تخويناً وتخويفاً وتهويلا. يا ليتكم لم تردفوا الاعتراف بـ(ولكن..)، لأنكم باستخدامها ألغيتم اعترافكم، الذي كان يمكن أن يكون نبيلاً من دونها.

لقد تحولَّت كلمة (ولكن..) إلى منهج شيطاني بالالتفاف على حقوق الشعب. وحقوق الشعب ليست رمادية، فهي حقوق كاملة وتحقيقها غير مشروط بأي سبب كان. المطالبة بها ليست تآمراً أو مشوبة بالتآمر، وإنما العكس هو الصحيح، فكل من لا يعترف بها بشكل واضح ويعمل أو يساعد من أجل تنفيذها هو التآمر بحد ذاته. فلا تسوية بين ظالم ومظلوم على الإطلاق. فالظالم يجب أن يُعاقب لظلمه، والمظلوم يجب أن يُجزى باستعادة حقوقه. والساكت عن الحق شيطان أخرس. والمانع عن الحق هو من تلبسته عفاريت المؤامرة، وليس المتآمر من يطالب بحقوقه.

وأخيراً، يا فقهاء السلطة ومثقفيها عودوا إلى ضمائركم، لأنه عندما تنتصر صولة الحق، سيدفع الظالمون والفاسدون الثمن، فاتركوهم منذ الآن وخلصوا أنفسكم من حكم دينونة الشعب، فتلفظكم كما لفظت أسيادكم. وتذكروا أن فقهاء السلاطين قد دانهم التاريخ، وأصبحوا أمثولة سيئة يُضرب المثل بهم ولكل من يقلدهم ولكل من لم يتَّعظ من تجربتهم السيئة والمدانة.

حول إشكالية مفهوم الميثاقية

بقلم المحامي حسن بيان

في كل مرة يعيش لبنان أو يمر بأزمة سياسية، يشهد سوق التداول السياسي وبازاره الكبير، حضوراً لمقولة الميثاقية وكل من دخل هذا البازار يعمل لتطويع الفكرة أو المقولة وفق مقتضيات مصالحه السياسية إن لم نقل الشخصية. وعن مفهوم الميثاقية تفتحت العقول السياسية اللبنانية على مقولة الأقوى في طائفته، وهذه تطرح لحظة اشتداد الصراع على تبوأ المواقع السلطوية في المؤسسات الدستورية أو في الإدارة بمختلف فئاتها.

إن استحضار الميثاقية في "البزار السياسي" كما الأقوى في طائفته، يردها الذين يتمرسون وراءها إلى نص دستوري هو البند (ي) من مقدمة الدستور الذي نص على أن: "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك".

إذاً، حسب نص البند (ي) نحن أمام عنوان أول يتمظهر مادياً وهو السلطة، وعنوان ثانٍ يتمظهر معنوياً وهو العيش المشترك .

العنوان الأول هو مجموع المؤسسات التي تتولى إدارة المرفق العام سواء كان سياسياً أو امنياً أو قضائياً أو إدارياً وهو يخضع لقوانين وأنظمة تضبط أداءه وقواعده، وهو أحد أركان الدولة، فيما العنوان الثاني هو الشعب وهو أيضاً أحد الأركان الأساسية لمكون الدولة بمفهومها الحقوقي.

وكما هناك تنوع في مؤسسات السلطة وهي تؤدي وظيفتها بالتكامل والتفاعل فيما بينها لأجل حسن سير المرفق العام، فإن هناك تنوع بنيوياً أيضاً بين مكونات الشعب وهذا التنوع أما أن يكون مبنياً على تعددية إثنية أو دينية أو طوائفية أو جهوية ونادراً إن وجد شعب على سطح المعمورة ليس منطوياً على هذه التعددية أو التنوع.

وبحكم الاختلاف بين طبيعة التنوعين ،فإنه لا يجوز مقاربتهما من خلال معيار واحد خاصة وأن السلطة هي وظيفة عامة وعرضة للتبدل والتناوب على شغل مواقعها، وهي متغير دائم فيما الشعب هو ثابت،

لا بل هو الثابت الأقوى في بنيان الكيان الوطني.

في بلد كلبنان الذي يتشكل شعبه من موزاييك طوائفي، اعتبر الدستور أن "الخط الوهمي" الذي يفصل بين مكوناته، هو خط الفصل بين المسيحيين والمسلمين، وهم بمجموع مذاهبهم يشكلون الشعب اللبناني، وأن عيشهم على أرض محددة بجغرافيتها، هو ميثاق وطني، وأن أفراد هذا الشعب أياً كانت انتماءاتهم المعتقدية الإيمانية متساوون أمام القانون وعليه إن العيش المشترك هو الميثاقية الأعلى وهي تستمد ثباتها التاريخي من ثبات الشعب في أرضه وأياً كانت طبيعة السلطة التي تتولى إدارة الشأن العام.

على هذا الأساس، فإن ربط شرعية السلطة أي سلطة، بالميثاق الوطني، هو ربط خاطىء، لأن السلطة هي إدارة فيما العيش المشترك تحكمه قواعد إرادة المصير الوطني الذي يعبر عنه بالعيش المشترك.

وبحكم أن النظام السياسي اللبناني تحكمه قواعد الطائفية السياسية (ونحن بطبيعة الحال ضده) ولكن نحن هنا نوصف ولا نتبنى ،فإن الميثاقية تنعكس من خلال تمثيل الطوائف، وليس من خلال تمثيل القوى السياسية،

وهذا نص عليه الدستور في المادة (٩٥) على أن النواب المنتخبين على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، كما أن البند (أ) الوارد تحت عنوان المرحلة الانتقالية نص على أن تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

من خلال هذين النصين اللذين أشارت إليهما المادة (٩٥) يتبين أن الدستور لم ينص على تمثيل القوى السياسية الطائفية بل على تمثيل الطوائف. وهذا يسقط مقولة أحقية الأقوى في طائفته في تبوأ المواقع في السلطة.

فكما أن اللبنانيين متساوون أمام القانون الوضعي ويستمدون شرعية تبوأ الموقع العام استناداً إلى هذه المساواة فإنهم أيضاً متساوون في شرعية ومشروعية انتمائهم الإيماني المعتقدي.

من هنا، فإن اعتبار ما يسمى بالأقوى في طائفته هو الذي له الحق بالسلطة هو هرطقة دستورية لأنها تنظر إلى الميثاقية ليس من خلال بعدها الوطني بل من خلال موازين القوى السائدة والتي تتغير بتغير الأحوال.

لذلك، إن الكلام عن إسقاط مفهوم الأقوى في طائفته على مفهوم الميثاقية يندرج ضمن اطار الاستثمار السياسي وتطويع النص الدستوري لمقتضيات المصالح السياسية.

إن القوى السلطوية والتي هي طائفية بطبيعتها، تتعايش في السلطة ويساكن بعضها بعضاً، لأن هذه المعايشة وهذه المساكنة ليست ميثاقاً وطنياً، بل هي ميثاق سياسي يتغير كلما تغيرت أنصبته التي ارتكز عليها.

ولذلك يجب التفريق بين الميثاقية الوطنية وهو الذي قصده البند (ي) من مقدمة الدستور، وبين الميثاقية السياسية التي تروج لها القوى السياسية التي تفرزها موازين في لحظة سائدة أو عابرة .

إن الميثاقية الطوائفية معمول بها في لبنان وهي تسمى خطأً بميثاقية وطنية لأن العقد السياسي القائم هو عقد طوائفي، فيما المطلوب وما يجب أن يعمل لأجله هو إنتاج نظام سياسي يقوم على أساس عقد وطني لا مكان للطائفية السياسية فيه، وعندها لا تعود مقولة الأقوى في طائفته هو صاحب الحق الشرعي بالموقع ولا تعود تجد مكاناً لها في سوق التداول السياسي لأن من يكون صاحب الحق الشرعي للتمثيل وشغل المواقع هو الذي يمثل الشعب بكل طيفه وأياً كان انتماء أفراده الإيماني المعتقدي. فكفى بدعاً دستورياً وهرطقات سياسية.

للخروج من متاهة اللاءات المتناقضة يبقى المشروع السياسي الاقتصادي معياراً سليماً

حسن خليل غريب

في هذه اللحظة، وبعد إنجاز مرحلة تكليف رئيس للحكومة اللبنانية، وبعد أن تباينت المواقف حولها، انقسم تحالف أحزاب السلطة إلى فريقين متنازعين بشكل جلي، بعد أن كان انقساماً مستتراً في ظل ما زعموا أنها حكومة الوحدة الوطنية. وكان سبب هذا الانكشاف يعود إلى التباين بين المصالح الدولية والإقليمية الذي برز بشكل ظاهر على سطح هذه المرحلة. وترافق هذا الانكشاف مع حدة الاشتباك بين الإدارة الأميركية كطرف أول والنظام الإيراني كطرف ثاني. وكانت الساحة اللبنانية ميداناً ظاهراً لذلك الاشتباك. بحيث يعمل الطرفان على كسب الورقة اللبنانية، بعد الاشتباك على الورقة العراقية، لامتلاك أوراق قوة في التحضير لأي مرحلة تفاوضية يعد لها الطرفان معاً من أجل إعادة رسم حدود المصالح بينهما على ساحات الوطن العربي.

لقد سبق الاشتباك بين الخصمين – الصديقين - أي مظهر من مظاهر الثورة في العراق، والانتفاضة في لبنان. وفتح حصولهما شهية إدارة ترامب، وإدارة خامنئي، لتحويل نتائجهما لمصلحتيهما. فالفائز بينهما يمكنه لاحقاً فرض شروطه على الآخر. ولذلك، وقفت إدارة خامنئي بشدة وقسوة لمنع حصول أي تغيير في العراق، وحاول أصدقاؤها ومؤيدوها لإحباطها في لبنان. وعلى العكس من ذلك، عملت إدارة ترامب، بمساعدة حلفائها وأصدقائها فيهما، على ركوب موجتي الظاهرتين من أجل تحقيق مكاسب لها لاستخدامها ورقة ضغط في مواجهة حليفها الإيراني. وذلك من أجل إعادة قواعد الاتفاق بينهما قبل أن يخلّ بها النظام الإيراني، تلك القواعد التي وقّعها الطرفان قبل احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، وبعد تسليمه للنظام الإيراني في العام ٢٠١١.

يعرف الشارع اللبناني المنتفض، والشارع الثائر في العراق، قبل غيرهما، أن أحزاب السلطة في القطرين العربيين، لا تكترث بمصالح الشعب، سواءٌ أكانوا متفقين أم كانوا مختلفين. وسواءٌ أكانت الحكومة (حكومة وحدة وطنية) ، أم كانت (حكومة اللون الواحد).

من هذه المعادلة، يمكننا الاستناد إليها لتفسير ما يحصل في لبنان بعد مرحلة تكليف الدكتور حسان دياب بتشكيل الحكومة اللبنانية. وما يمكننا من اقتراح بعض المبادئ والوسائل من أجل استمرار الانتفاضة بشكل مؤثر وسليم.

كان انضمام بعض أحزاب السلطة إلى الانتفاضة الشعبية انضماماً يُراد منها باطل، وهو ركوب موجة الانتفاضة من أجل أجندات خارجية. وكذلك وقفت بعض أحزاب السلطة الأخرى ضدها من أجل أجندات خارجية أخرى. ولذلك لم تكن المصلحة الشعبية تشكل هاجس كل من الصديقين اللدودين. الأول يناصرها ويشارك فيها لتقوية مواقعه التفاوضية في اقتسام الجبنة، والثاني يقف ضدها لأنها ستسلب منه أوراقاً سياسية كسبها في مراحل سابقة.

فقبل التكليف استخدم الطرف المعارض للانتفاضة وسائل التخويف من فتنة طائفية، بوسائل طائفية، ولكنه فشل في إخمادها. وأما بعد التكليف فقد أخذ الطرف المقابل يمارس وسائل طائفية في معارضة التكليف، ولكنه فشل أيضاً في اختراق ثوابت الانتفاضة اللاطائفية. ورداً على ذلك، تبقى المحافظة على سلمية الانتفاضة، ولا طائفيتها، ضمانة لإبقائها نظيفة وبمنأى عن الاختراق والانحراف. ولما كانت وسائلها وشعاراتها سليمة ونظيفة فقد أثبتت نجاعتها، وأثبتت استمراريتها، فليس لنا ما نقوله أكثر من الحثِّ على المحافظة عليها.

وأما الأمر الذي يمكننا التركيز عليه، فهو التالي: بعد إسقاط حكومة الأحزاب الطائفية، كيف يمكن للانتفاضة إحراز المزيد من النتائج الإيجابية؟

بداية نقول: إن بداية الغيث قطرة. وتلك القطرة الأولى إسقاط حكومة أحزاب السلطة، وإرغامها على الاعتراف الواضح والصريح بأحقية مطالبها. تلك المطالب شكلت محوراً أساسياً في الخطاب السياسي لتلك الأحزاب، المؤيد ظاهراً للانتفاضة، أم الرافض لها والعامل على إجهاضها. وعندما أنجزت بعض الأحزاب مهمة التكليف، وعلى الرغم من الأخطاء الكثيرة التي شابتها، تعددت الوعود بتحقيق مطالب الانتفاضة. وهذا يعني أن أصوات المنتفضين في ساحات الاعتصام، استطاعت أن تفتح آذانهم التي كانت مصابة بالصمم. ولهذا لن يستطيع أحد منهم أن يتجاهلها بعد الآن.

لقد أغدقوا الوعود، ورفعوا العهود، بأن أهداف الانتفاضة أصبحت أهدافاً لأحزاب السلطة. حتى ولو كان إعلانهم كاذباً، وهو كذلك، فإنهم لن يجرؤوا بعد الآن أن يتجاهلوها. وخوفهم ليس من الذين نزلوا إلى الشوارع والساحات فحسب، بل خوفاً من أنصارهم أيضاً. لأن أولئك الأنصار يعانون ما تعاني منه كل الجماهير التي نزلت إلى ساحات الاعتصام. لكنهم كبتوا صراخهم وامتنعوا عن النزول إلى الشوارع حساباً منهم أنهم سيضعفون مواقع أحزابهم،

فلاذوا بالصمت. وأما في المستقبل، وفي الحالة التي سيتراجع فيها زعماؤهم عن وعودهم وعهودهم، سيكونون أول المنتفضين، وإن من لم ينزل منهم إلى الشارع اليوم، فسوف يكون أول النازلين غداً.

إن مشكلة الجماهير المنتفضة هي مع القيادات في أحزاب السلطة ومن المستفيدين منها. وأما الآخرون فإنما سبب انتمائهم إليها، فلتعصب طائفي أو مذهبي، أو قنص مساعدة هزيلة لا تسمن ولا تغني من جوع. وإنهم واصلون بلا شك إلى مرحلة يدركون فيها أن التعصب الطائفي لن يصرفه أحد برغيف من الخبز. وأما السكوت من أجل مساعدة فسوف تنتهي عندما يجف المال السياسي الخارجي عن أمراء طوائفهم. وحينئذٍ سيبدأ العد العكسي في النكوص على مرحلة السكوت، وستبدأ الأصوات بالارتفاع لمحاسبة قيادات أحزابهم.

إن هذا الجانب، يقتضي الاستمرار بالحك على مواضع الألم التي تعاني منها جماهير أحزاب السلطة. وذلك بالإصرار على تثبيت أهداف الانتفاضة المطلبية التي تعبر عن أهدافهم. وهذا بالطبع لن يحصل سوى بالصمود في ساحات الاعتصام، لتبقى أهداف الانتفاضة سلاحاً مشهوراً في وجه الفاسدين والمستأثرين بسمن السلطة وعسلها.

وإذا كان كل فريق سلطوي يستقوي بالخارج، من أجل بقائه في السلطة لأنها تدر له اللبن والعسل أولاً؛ وتعطي الخارج أوراقاً من القوة في مرحلة التفاوض على تقسيم الحصص في الوطن العربي ثانياً. يعني أن مصالح الناس ستبقى غائبة عن أهدافهم.

ولذلك، فإن التواطؤ المشترك على مصالح الجماهير اللبنانية بدا واضحاً، علناً أو باطناً، في المواقف من نتائج مرحلة التكليف. وفيها أخذ يشعر البعض من أحزاب السلطة أنه منتصر، والبعض الآخر شعر أنه من الخاسرين. ولكن الجميع لم يشعروا أن الخاسر الأكبر إنما هي الشرائح الشعبية الواسعة، ومنها تلك الشرائح التي أغوتها قياداتها الطائفية بشعارات فارغة تحت أهداف مزاعم (حماية الطائفة).

ولذلك، وإنه في معرض استخدام قسم من فقراء لبنان ضد الانتفاضة وأهدافها، تارة تحت شعارات طائفية، وتارة أخرى تحت شعارات ميثاقية، يجب أن لا يُنسي المنتفضين أن فقراء أحزاب السلطة أقران لهم في الفقر والعوز. وهذا ما يفرض عليهم تسديد سهامهم إلى قياداتهم الفاسدة والمتخمة، وأن يعطوهم المثال في أن الحل يقبع في وحدة صفوف فقراء لبنان كلهم، في مواجهة أمراء الطوائف والفساد كلهم. والعمل من أجل لبنان وشعب لبنان، وليس العمل من أجل مصالح الخارج وشعوب ذلك الخارج.

ورداً على اتهام الانتفاضة بالفراغ القيادي، وقبول التمويل من الخارج. وحرصاً على منع الشرذمة بين شتى مجاميع الانتفاضة. نتوجه إليهم ببضع من الأفكار التي تُسهم في استمرارها، ومن أهمها ما يلي:

-دعوة أحزاب السلطة إلى الخروج من عباءة القوى الدولية والإقليمية، لأنها تريد تقسيم لبنان حصصاً لتوظيفها في خدمة مصالحهم، غير آبهين بمصلحة الشعب اللبناني.

-أن تكون أهداف المنتفضين واضحة، وسقفها يجمع بين المبدئية والواقعية. إذ أنه لا مبدئية مطلقة لخطة مستحيلة التنفيذ.

-ردم الهوة البارزة في الفراغ القيادي، وذلك بإبقاء ساحات الاعتصام مفتوحة لكل الآراء ومنفتحة عليها، بالحوار والنقاش. ومن أجل ذلك، ولأن الكثيرين من المثقفين الأكاديميين، من علماء في الاقتصاد والسياسة والقانون، والإعلاميين والفنانين، ومن صفوة السياسيين الوطنيين الذين أثبتوا بمواقفهم مصداقية حملهم لآلام الناس و.. و.. وهم من الذين اصطفوا في ساحات الاعتصام، وجعلوا منها منبراً لهم، وأعلنوا ثقتهم بأهداف الانتفاضة، التي هي بالأساس كانت هدفاً لهم. إن هذه الوقائع والحقائق ترتّب على المنتفضين الاستعانة بهم من أجل صياغة مشروع سياسي واقتصادي واضح المعالم، ويلبي مطالب اللبنانيين ويعبِّر عنها.

إن المشروع السياسي الاقتصادي سيكون ممثل الانتفاضة الشرعي والوحيد، وهو الجامع فيما بين مختلف مجاميعها، وهو ممثلها في التفاوض مع من يريد أن يفاوضها. فالانتفاضة ليست بحاجة لانتخاب أشخاص تستدعيهم أية سلطة ليتفاوضوا باسمها. لأنه يكفي أن يقرأ الرئيس المكلف ذلك المشروع، وأن يشكل دليلاً له في صياغة بيان حكومته الوزاري من جهة، وأن يشكل حكومة أعضاؤها مطابقون لمواصفات مشروع الانتفاضة من جهة ثانية.

وأخيراً، ولكي لا تضيع جماهير الانتفاضة في متاهات تسمية أشخاص كفوئين وصادقين لتمثيلهم في الحكومة، وتغرق في بؤرة اللاءات المتناقضة. فليأت إلى كراسي السلطة ممن يتَّسمون بالكفاءة والمهنية والمصداقية والحيادية، وعلى أن تكون المشاركة في الحكومة مبنية على قناعة بالمشروع السياسي الاقتصادي أولاً، والحصانة في رفض أية وصاية عليه من أي حزب من أحزاب السلطة ثانياً.

وأما عن دور المنتفضين، فهو أن يجمع بين مبدئية الأهداف وواقعية الوسائل، وأن تكون ساحاتهم كالعين الساهرة الجاهزة لتشكيل محاكم مهمتها مساءلة كل مقصِّر في واجباته.

******

انتفاضة تشرين اللبنانية (٢٠١٩)

مقاربة سوسيوسياسية للتراكمات والنتائج (الحلقة الأولى)

محمد مراد : باحث وأستاذ جامعي

ثمّة منهجان اثنان يمكن اعتمادهما في تقديم مقاربة أولية للانتفاضة – الظاهرة التي شهدها لبنان السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر)، والتي ما تزال مدفوعة بزخم شعبي في غير ساحة وغير منطقة لبنانية، وهي تسجّل، ولأول مرة، تطوراً غير مسبوق من حيث عبورها للطوائف والمناطق ولأحزاب المذاهب، تطور غاب **عن لبنان لأكثر من أربعة عقود من الزمن أي منذ الانقسام الطائفي – العمودي الذي أفرزته الحرب الأهلية مع انفجارها في ربيع العام ١٩٧٥، والتي استمرت فصولها المأساوية تتلاحق لأكثر من خمس عشرة سنة متواصلة.**

الأول، منهج علم الاجتماع السياسي الذي يعمل على دراسة الظاهرة في حالتها الاستقرارية أي بعد هدوئها واستقرارها وانقضاء مدة من الزمن على حدوثها، ذلك لأنّ الدراسة في حالة الظاهرة التطورية الثورية أي وهي في زخم حركتها قد لا تأتي برؤية موضوعية معرفية تقويمية لها، لاسيّما من حيث الخروج بخلاصات استنتاجية ثابتة ونهائية.

الثاني، المنهج الاستنتاجي الذي يقوم على الربط بين المعطيات (أحداث، وقائع، مواقف، تشكّلات، إلخ..) والنتائج التي تنتهي إليها الظاهرة المقصودة بالمقاربة والبحث.

في حالة الانتفاضة – الظاهرة اللبنانية الأخيرة، ثمّة إمكانية منهجية لاعتماد المنهجين المشار إليهما معاً، وذلك في ضوء الرصد التاريخي لسلسلة التداعيات والنتائج التي تركتها حرب لبنان ١٩٧٥ – ١٩٩٠، هذه التداعيات والنتائج بحدّ ذاتها راحت تتفاعل بعد الحرب محدثة تبدّلات عميقة في البنية المجتمعية اللبنانية على غير مستوى سياسي، اقتصادي، اجتماعي، فكري وثقافي.

توقّفت الحرب الأهلية ميدانياً مع تسوية الطائف التي خرجت بميثاق وطني أتى بتعديلات مهمة على مضمون الميثاق الاستقلالي لعام ١٩٤٣، ميثاق جديد لم يلبث أن بات دستوراً جديداً للجمهورية اللبنانية الثانية.

قبل كل شيء، من الأهمية بمكان معرفة بنية القوى السياسية والحزبية اللبنانية التي شاركت في صياغة مخرجات التسوية الميثاقية في الطائف وفي ظل رعاية لا بل مشاركة فاعلة من ممثلي قوى إقليمية عربية (سورية، سعودية،...)، ودولية ممثّلة بمستشار البيت الأبيض الأمريكي آنذاك، الأمر الذي يدفعنا إلى تسجيل استنتاج ينطوي على أكثر من دالة سياسية، وهي أنّ مشروع الشرق الأوسط الأميركي الجديد هو ولادة التحضير والتخطيط في تلك اللحظة التاريخية أي نهاية الثمانينيات ومطالع التسعينيات من القرن المنصرم (القرن العشرين)، وهي اللحظة الدولية الحاسمة التي كانت تنذر بنهاية الثنائية القطبية السوفياتية – الأمريكية والتهيؤ لبروز القطب الأحادي الأميركي وهيمنته على العالم.

جاءت وثيقة الطائف لتؤسس لدستور لبناني بنظام للدولة بمثابة تلغيم لهذه الدولة من الداخل، تلغيم قابل للانفجار في أية لحظة، الأمر الذي يبقي لبنان دولة ومجتمعاً أهلياً محكوماً بالأزمات التي تحول دون تطوره الوطني وتثبيت سيادته الوطنية والاستقلالية. من هنا، يمكن القول بأنّ النموذج الدستوري اللبناني الذي اعتمد في وثيقة الطائف لعام ١٩٨٩، قد جرى اعتماده في إعداد دستور جديد للعراق في أعقاب الاحتلال الأميركي له عام ٢٠٠٣، والذي انبثقت عنه عملية سياسية أخذت العراق إلى تصدّر الدول الفاشلة في العالم من حيث الاختلالات الخطيرة التي أصابت بنيته المجتمعية والوطنية.

بعد انقضاء ثلاثة عقود على تسوية الطائف، أي منذ العام ١٩٨٩ وحتى اليوم، دخل الوضع اللبناني في دائرة الأزمات المحكمة، وهي أزمات باتت عصية على إيجاد حلول جذرية وناجعة، بقدر ما ظلّت عبارة عن تسويات الضرورة ظرفية ومؤقتة ثمّ تعود لتتطور إلى أزمة جديدة، وذلك في إطار من الدورية القائمة على جدلية الأزمة – التسوية باستمرار.

في توصيف موضوعي لمسار التراكمات السلبية التي حكمت لبنان منذ الطائف وحتى اليوم، يمكن التوقف، وبإيجاز شديد، عند أبرز هذه التراكمات باعتبارها بمثابة العوامل الحاملة للانتفاضة – الظاهرة الحالية التي قد تترتّب على تداعياتها نتائج بالغة الأهمية على غير مستوى سياسي، اقتصادي، اجتماعي ووطني.

أولاً، على المستوى السياسي وإنتاج السلطة:

أخذت وثيقة الطائف بنتائج الحرب ميدانياً، والتي تمثّلت بتفوّق القوى الإسلامية على القوى المسيحية، الأمر الذي وجد ترجمته العملية في إعادة النظر بتركيب السلطة الحاكمة منذ العام ١٩٤٣. فقد أعيد توزيع المهام والصلاحيات لمثلث السلطة الرأسية رئيس الجمهورية الماروني، رئيس مجلس النواب الشيعي ورئيس مجلس الوزراء السني. لم تلبث هذه الإعادة أن انسحبت على التركيبة النيابية والوزارية على قاعدة المحاصصة الطائفية وعلى أساس المناصفة العددية بين المسلمين والمسيحيين:

نيابياً: ١٢٨ نائباً : ٦٤ مسلمون و٦٤ مسيحيون.

وزارياً: معظم الحكومات بعد الطائف تألفت من ٣٠ وزيراً موزّعين مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

إلاّ أنّ المشكلة الأكثر خطورة في التشكيلات والتوزيعات الجديدة للسلطة تمثّلت بقوى النخبة الطائفية – السياسية التي أفرزتها الحرب، وهي قوى ميليشياوية عسكرية انتقلت من حواجز الحرب إلى السياسة، وراحت تمسك بقوة بمفاصل السلطة في غير مؤسسة سياسية أو إدارية أو حتى قضائية. ربطت هذه النخبة الحربية – السياسية باستمرار بين بنيتها الطائفية من جهة، والاستئثار بحصتها السياسية من منظور طائفي من جهة ثانية، واحتكار امتيازاتها في تجميع الثروات وتكديسها على حساب التنمية البشرية المستدامة والتطوير الوطني اقتصادياً ومعيشياً من جهة ثالثة.

استمرت النخبة النيابية بعد الحرب ببنيتها الاجتماعية – السياسية تعمل على إعادة إنتاج نفسها كنخبة استئثارية لمقاعد العضوية النيابية في سائر المجالس التي جرى انتخابها بعد الحرب (ستة مجالس: ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٩ و٢٠١٨).

الشكل البياني الرقم (١)
الحجم النسبي لتجدد النخبة النيابية
في برلمانات ما بعد الحرب

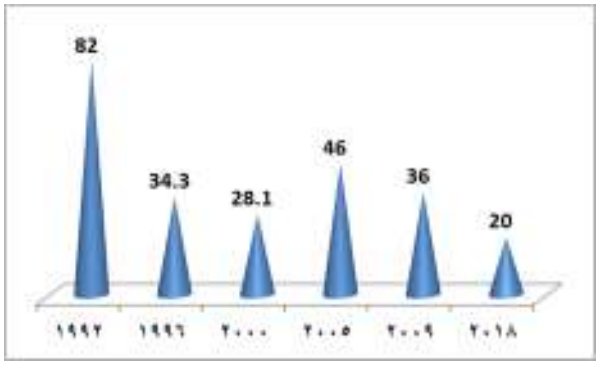

عام ١٩٩٢ بلغت نسبة التجدّد ٨٢٪ عمّا كانت عليه في آخر برلمان ما قبل الحرب ١٩٧٢، وهذا يدل على إحدى أبرز النتائج التي أفرزتها الحرب، والتي تتمثّل بسقوط وانهيار القوى السياسية التقليدية (قوى ما قبل الحرب) من جهة، وتراجع فصائل اليسار والقوى الوطنية والتقدمية من جهة ثانية. أمّا مع النخبة النيابية الجديدة فلم تزد نسبة التجدد عن ٢٨ ٪ لمجلس العام ٢٠٠٠، وعن ٢٠ ٪ لمجلس ٢٠١٨ الأخير، مع الإشارة إلى أنّ التجدد هو في الأسماء فقط دون أن يأتي على مستوى الثقافة والفكر السياسي والبرنامج الانتخابي الجديد. تبقى إشارة مهمة على هذا الصعيد وهو أنّ القوانين الانتخابية لدورات ما بعد الحرب جاءت كلّها مفصّلة على قياس أهل السلطة للتمكّن من إعادة إنتاج انفسهم، وليس على قياس الديمقراطية الشعبية والمشاركة الموسّعة لنخب جديدة متخصّصة في السياسة والاقتصاد والإدارة والتنمية والتخطيط وقادرة على استيعاب حاجات المجتمع اللبناني إلى التطوير والعيش الكريم.

ثانياً: على المستوى الاقتصادي:

لم تسع سائر حكومات ما بعد الحرب إلى اعتماد التخطيط الاقتصادي على قاعدة تحفيز قطاعات الإنتاج، لاسيّما الزراعي والصناعي منها، في حين تركت لقطاع الخدمات أن يبقى القطاع المهيمن على الاقتصاد اللبناني. ولمّا كان هذا القطاع شديد الارتباط بالوضعين الأمني والسياسي لبنانياً وإقليمياً ودولياً، فإنّ الاعتماد عليه كقطاع مركزي مهيمن في الاقتصاد الوطني أصاب هذا الاقتصاد بتراجعات انحدارية شديدة كانت تحصل مع كل أزمة أمنية أو سياسية محلية أو إقليمية (حروب إسرائيل ١٩٩٣، ١٩٩٦، ٢٠٠٦، اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري ٢٠٠٥، أحداث ٧ أيّار ٢٠٠٨، انقسام سياسي حاد بين محوري ٨ و١٤ آذار، انفجار الحرب الأهلية في سوريا ٢٠١١، وكذلك في أقطار عربية عديدة)، كلّ هذه السلسلة من الأحداث الأمنية والسياسية تركت تأثيراتها السلبية على قطاع الخدمات، وبالتالي على الاقتصاد اللبناني برمته.

في مواجهتها تعثّر العملية الإنتاجية والركود الاقتصادي، لجأت حكومات ما بعد الحرب إلى الاستدانة من الداخل ومؤسسات الدين الدولي. فبعد أن كان الدين العام الإجمالي المتوجب على الدولة اللبنانية في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب الأهلية لا يتجاوز ٣,٧ مليارات دولار أميركي عام ١٩٩٣، أخذ هذا الدين مساراً تراكمياً خطياً ليرتفع على النحو المبيّن في الشكل البياني الرقم (٢).

الشكل البياني الرقم (٢)
تطوّر الدين العام في لبنان بين عامي ١٩٩٣ – ٢٠١٨
(مليار دولار أميركي)

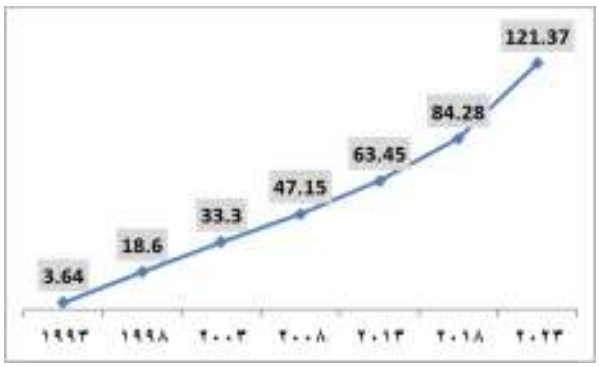

وبذلك يكون الدّين العام قد سجّل خلال ثلاثة عقود على انتهاء الحرب ارتفاعاً خطياً متوقع أن يصل في العام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٣٣ مرة عمّا كان عليه في العام ١٩٩٣، وبنسبة ارتفاع ٣٣٣٤ ٪، الأمر الذي بات معه لبنان يتبوّأ المرتبة الثالثة بين الدول الأكثر مديونية في العالم. وبالتوازي مع حجم الدين العام فإنّ خدمة هذا الدين كانت هي الأخرى تسجّل تصاعداً تراكمياً متواصلاً، ففي العام ٢٠١٨ سجّلت خدمة المديونية ٨٢١٤ مليار

ليرة لبنانية (قرابة ٥٤٧٦ مليار $) على مجموع نفقات الموازنة العامة التي سجّلت بدورها لعام ٢٠١٨ حوالي ٢٣٨٩١ مليار ليرة لبنانية (قرابة ١٥,٩ مليار $) ، وبذلك تكون خدمة الدين تشكّل نحو ٣٥ ٪ من مجموع الإنفاق في الموازنة، والأمر نفسه يكاد أن ينسحب على الموازنة المقترحة لعام ٢٠١٩، والتي رفعت في مشروع قانون من مجلس الوزراء إلى المجلس النيابي من أجل تصديقها، حيث بلغت ٢٣١٠٥ مليار ل.ل أي ما يوازي قرابة ١٥,٤ مليار $، أمّا خدمة الدين فيها فبلغت ٨٣١٢ مليار ل.ل وبما يوازي ٥,٥٤ مليار $. هذه الخدمة المرتفعة للدين كانت العبء الأكثر ثقلاً على الموازنة التي سجّلت بدورها عجزاً بلغ ٥٢٠٤ و ٤٣٢٢ مليار ل.ل أي بما يوازي ما يقرب من ٣,٥ مليار $ و ٢,٩ مليار $ لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي. (المصدر: قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩).

ولمّا كان الشعب اللبناني هو المعني بسداد هذا الدين مع خدمته ، فإنّ هذه الشعب راح ينوء تحت ثقل المديونية التي كانت تتزايد باستمرار، وبالمقابل كان يتزايد معها نصيب الفرد اللبناني من جرّاء تحمّله أعباء الدين وعلى حساب حياته المعيشية ومتطلباته من الغذاء والكساء والصحة والتعليم وغير ذلك.

لقد تزايدت أعداد السكان اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية من ٢,٨ مليون نسمة عام ١٩٩٣ إلى ٣,١ ملايين، ٣,٧ ملايين، ٤,١ ملايين، ٤,٥ ملايين إلى ٤,٩ ملايين عام ٢٠١٨، ومن المتوقّع أن يرتفع هذا العدد إلى ٥,٣ ملايين نسمة في العام ٢٠٢٣.

كان على السكان المقيمين من اللبنانيين أن يتحمّلوا أعباء سداد الدين العام وخدمته، بحيث سجّل نصيب الفرد الواحد من هذا الدين بين عامي ١٩٩٣ و٢٠١٨ وفقاً للشكل البياني الرقم (٣).

الشكل البياني الرقم (٣)
تطوّر نصيب الفرد اللبناني المقيم في لبنان
من مجمل الدين العام
(القيمة بالألف دولار أميركي)

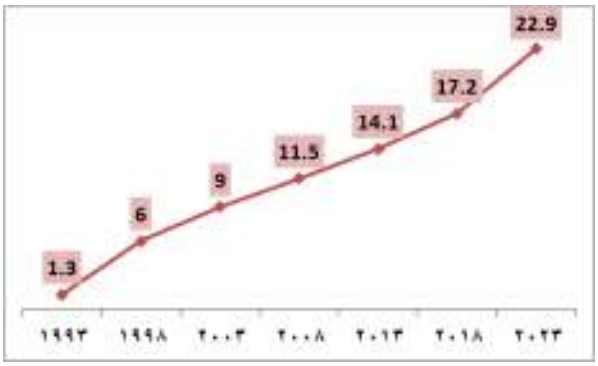

كانت مساهمة الفرد اللبناني المقيم في تحمّل أعباء الدين العام، وكذلك أعباء خدمته من خلال لجوء الحكومات المتعاقبة بعد الحرب إلى فرض المزيد من الضرائب والاقتطاعات التي كانت تفرض على الرواتب والأجور وعلى السلع والمواد الغذائية، الأمر الذي أدخل المواطن في دائرة العجز، وأدخل، بالتالي، العديد من الأسر اللبنانية تحت خطي الفقر المحسوب والمدقع. وقد وصل الأمر بالحكومة اللبنانية وهي تقوم بتحديد إيراداتها السنوية من أجل تلبية الحاجات الإنفاقية المتوجبة عليها، أن تأخذ من كل مئة دولار أميركي لتغطية مصارفاتها من المصادر المبيّنة في الشكل الرقم (٤).

الشكل البياني الرقم (٤)
كل مئة دولار لتغطية الإنفاق الحكومي
بين أيلول ٢٠١٧ وأيلول ٢٠١٨
كانت تأتي من مصادر الإيرادات التالية (٪)

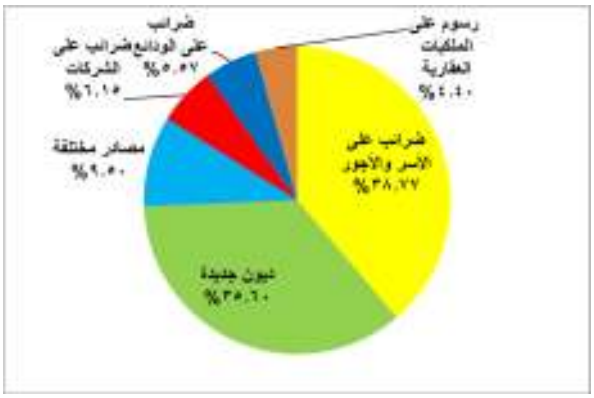

المصدر : بيانات وزارة المالية اللبنانية

يتضح من الشكل الرقم (٤) أنّ الضرائب المفروضة على الأسر والسلع والأجور، والتي طالت بصورة مباشرة شرائح واسعة من الطبقتين الوسطى والدنيا، هي الأعلى بين سائر المصادر الإيرادية الأخرى، بحيث جاء هذا الضغط الضرائبي ليزيد في حالة الإفقار الاجتماعي للأغلبية الساحقة من الشعب اللبناني. ففي موازنة العام ٢٠١٨، وحسب أرقام وزارة المالية نفسها، وصلت مساهمة الأسر والعمال والموظفين في القطاعين العام والخاص، إلى ٧,٤٨٦ مليار دولار أي ما يشكّل نحو ٦٠,١٩ ٪ من مجمل إيرادات الإنفاق الحكومي البالغ ١٩,٠٣٤ مليار دولار موزّعة:

مصادر داخلية ١٢,١٥٨ مليار دولار، والباقي ٦,٨٧٦ مليار دولار ديون على الدولة. وهذه صورة عن المساهمات الإجمالية لتغطية النفقات الحكومية خلال عام (أيلول ٢٠١٧ – أيلول ٢٠١٨)

ضرائب على الأسر والأجور ٧,٤٨٦ مليار دولار (٦٠,١٩ ٪)
مصادر مختلفة ١,٨٣٥ مليار دولار (١٤,٧٥ ٪)
الشركات ١,١٨٩ مليار دولار (٩,٥ ٪)
ودائع ١,٠٧٠ مليار دولار (٨,٦ ٪)
الملكيات العقارية ٥٧٨ مليون دولار (٦,٨ ٪)

يتبع في العدد القادم

ملحمة الطيبة
فداء ورجولة وشهادة

كان الجنوب مستباحاً، حدوده مع فلسطين المحتلة سائبة، والأجواء مسرحاً لطيران العدو، أما أصحاب القرار في سلطة "قوة لبنان في ضعفه" فقد تركوه بين فكي كماشة الحرمان والإهمال من جهة، ومسرحاً لاعتداءات الاحتلال وجرائمه من جهة أخرى، حتى خيل للبعض وكأن الجنوب ليس قطعة من لبنان، ولا جزءاً منه، في الوقت الذي كان يمارس فيه هذا الفلاح أعلى درجات الانتماء لوطنه وأمته، فقد تمسك بكل حبة تراب، بكل صخرة ترسم صورة من معاناته وصموده، بورقة التبغ وحبة الزيتون التي تختزن قصة الظلم القديمة، وفي الوقت نفسه، احتضن أخوته من أبناء الثورة الفلسطينية، وانخرط معهم وفي صفوفهم مقاتلاً عابراً للحدود، وهي حدود لم يعترف بها، ويعود بالذاكرة إلى سابق الأيام حين لم تكن هذه الأسلاك الشائكة، ولا حواجز تفصل بين الأهل والجيران على جانبي ما رسمه سايكس-بيكو من خرائط.

صراع الإرادات كان مستمراً في التصاعد بين العين والمخرز، في ظل سلطة صامتة صمت القبور، وبدأ المارد الجنوبي يخرج من القمقم مع بدء تنفيذ حزب البعث العربي الاشتراكي خطة ثورية جريئة وطموحة لخلق أنموذج القرى المقاومة على طول الحدود من الناقورة غرباً إلى أبعد نقطة في العرقوب شرقاً، وكانت الطيبة هذه القرية الجنوبية التي تحاذي أرض فلسطين، ومعها أختها كفركلا من بين أبرز وأنجح التجارب على هذا الصعيد، صار الرجال عيناً وساعداً وبندقية تتصدى لكل عدوان صهيوني، وترده خائباً مهزوماً يجر أذيال الخيبة والهزيمة بعد كل مواجهة .

الطيبة كانت تلبس ثوبها المقاوم الجديد، وكانت عائلة شرف الدين، علي وولديه عبد الله وفلاح، أسود الليل وفرسان النهار، بالمقابل كان العدو الذي فقد صوابه أمام الحالة الجديدة يكيد ويخطط للنيل ليس من الطيبة وحدها، بل من كل قرى الجنوب، أراد أن يلاقي الحالة الجديدة ظناً منه أنه يستطيع القضاء عليها، ومع بداية العام ١٩٧٥، وبينما يحتفل العالم بدخول العام الجديد، بطريقته المعهودة، كانت أرض الطيبة الطاهرة ساحة لاحتفال من نوع آخر، بطولة المقاومين من آل شرف الدين في مواجهة كل غدر العدو الصهيوني الذي حشد قوة هائلة، ودارت معركة تجلت فيها البطولة بأروع صورها، والرجولة بأبهى مظاهرها، إذ خاض المقاومون الأبطال بسلاحهم البسيط وعزمهم الذين لا يلين، واحدة من المعارك التي شكلت منعطفاً حاسماً في التصدي للعدوان الصهيوني، وكبدوه خسائر فادحة بين قتيل وجريح أجبرته على الاعتراف بعنف المواجهة وحجم الخسائر، وارتقى علي شرف الدين وولديه عبد الله وفلاح ومعهم محمود قعيق إلى مرتبة الشهداء لتصبح الطيبة هي الحدث، وهي المحطة في مسيرة المقاومة الوطنية اللبنانية وتكمل مع أختها كفركلا قبل نهاية العام نفسه حكاية البطولة في مواجهة أخرى خالدة استشهد فيها القائد عبد الأمير حلاوي (أبو علي) بعد ساعات من القتال العنيف ليظل الجنوب إلى يومنا هذا، يذكر الطيبة ويذكر كفركلا، يشيد بإجلال بعظمة الرجال من أبطال البعث علي شرف الدين وولديه عبد الله وفلاح، وينحني إجلالاً لروح الشهيد عبد الأمير حلاوي الذي أسس وساهم في تجربة بناء القرى المقاومة في ما اعتبر بداية لزمن الجنوب المقاوم الذي حقق لاحقاً إنجاز التحرير.

تحية للشهداء آل شرف الدين، علي وعبد الله وفلاح وللشهيد عبد الأمير حلاوي وكل الشهداء الذين حموا بدمهم الجنوب ويعود إليهم فضل ما يعيشه اليوم في ظل التحرير.

* * * * *

القيادة القومية تنعي المناضل القومي ناصيف عواد (أبو يعرب)

نعت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى مناضلي الحزب والأمة العربية الرفيق المناضل القومي ناصيف عواد (أبو يعرب) الذي وافته المنية صبيحة يوم الأحد ٢٢/١٢/٢٠١٩ بعد معاناة مع المرض وبقي حتى الرمق الأخير من حياته قابضاً على جمر الموقف المبدأي لحزب الثورة العربية الذي انخرط في صفوفه منذ تفتح وعيه السياسي على قضايا امته في الوحدة والحرية والاشتراكية وتبوأ اعلى المواقع القيادية في هرمية الحزب من عضو قيادة قومية احتياط إلى أمين سر تنظيم فلسطين لحزب البعث العربي الاشتراكي فضلاً عن المسؤوليات التي تولاها في مؤسسات الحزب القومية حيث كان عضواً في مكتب فلسطين في القيادة القومية وتولى مسؤولية الأمانة العامة لجبهة التحرير العربية كما عضوية المجلس المركزي والمجلس الوطني الفلسطيني .

وبوفاته يفقد الحزب وحركة النضال العربي عامة والفلسطيني خاصة واحداً من خيرة المناضلين الذين واكبوا مسيرة الحزب والثورة العربية منذ تبلورت في أطرها التنظيمية.

إن القيادة القومية للحزب إذ تتقدم من أسرة الفقيد الكبير ومن رفاقه في تنظيم فلسطين لحزب البعث قيادة وقواعد ومن اللجنة المركزية لجبهة العربية وأمينها العام وكل مناضليها في داخل فلسطين وخارجها باحر التعازي الرفاقية، تعاهد مناضلي الحزب على مساحة الوطن العربي وجماهير فلسطين بان يبقى العهد النضالي منعقداً لتحقيق الأهداف القومية التي قضى الفقيد الكبير حياته يناضل لأجلها .

المجد والخلود للشهداء وكل من سار درب الجلجلة مناضلاً ضد الاستلاب القومي والاجتماعي وعلى رأسهم فقيد الحزب وفلسطين والأمة الرفيق المناضل ناصيف عواد (أبو يعرب).

اسكنه الله فسيح جنانه بجانب الشهداء والصديقين والهم ذويه ورفاقه الصبر والسلوان.

في ٢٢/١٢/٢٠١٩

هذا وتم تشييع الراحل الكبير في بلدته عين عريك

حيث ألقى الرفيق ركاد سالم " أبو محمود" كلمة قال فيها:

نودع اليوم رجلاً استثنائياً وهو القائد المناضل الوطني والقومي الكبير أبو يعرب جمع بين الوطنية والقومية فكان وطنياً مناضلاً من أجل فلسطين عضواً في المجلس الوطني والمركزي الفلسطينيين، وكان مناضلاً قومياً عضواً في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

كان سفير فلسطين في العراق وسفير العراق والقومية العربية إلى فلسطين.

وهو الفلسطيني تبوأ موقع رئيس تحرير جريدة الثورة الناطقة باسم الحزب في العراق، فكانت صوت فلسطين في العراق بل صوت فلسطين إلى الأمة العربية.

كما كان رئيس تحرير مجلة الطليعة العربية التي حملت صوت البعث، الصوت القومي إلى فلسطين.

آمن بالمقاومة طريقاً للتحرير وعمل من أجل هذا الهدف من موقعه كآمين عام لجبهة التحرير العربية.

رفض أوسلو، وظل متمسكاً بفلسطين عربية من البحر إلى النهر. رافضاً التسويات السياسية التي وصلت إلى طريق مسدود كان صادقاً أميناً مخلصاً لمبادئه ولأمته.

ونحن في هذا الموقف الأليم نتوجه باسمي وباسم رفاقي قيادة وكوادر وأعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي وجبهة التحرير العربية إلى عائلة الفقيد والى أبناء أمتنا العربية وشعبنا الفلسطيني بأحر التعازي سائلين المولى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

زيارة المناضل المطران عطا الله حنا

قام وفد من حزب البعث العربي الاشتراكي بزيارة المناضل المطران عطاالله حنا الذي يرقد في مستشفى الأردن والذي تعرض إلى محاولة اغتيال صهيونيه مجرمة ونقل الوفد تحيات وتمنيات الرفاق في حزب البعث للأب عطاالله بالشفاء العاجل ليعود للعب دوره المشهود وطنياً وقومياً.

وضم الوفد الرفيقين عمر أبو زيد وفايز البلبيسي أعضاء القيادة العليا للحزب والرفيق أشرف الزعبي عضو قيادة شعبة القائد المؤسس وعضو مكتب المحامين للحزب حيث تحدث الرفيق عمر أبو زيد قائلاً باسم رفاق الشهيد القائد صدام حسين والشهيد ناصيف عواد وباسم القيادة العليا للحزب وعموم تنظيمات الحزب نتمنى لك الشفاء العاجل، ورد نيافة المطران مرحبا بكم رفاق الشهيد القائد العروبي صدام حسين والذي له مكانه عالية وخاصه لدى عموم أبناء الشعب الفلسطيني حيث ترفع صورة الشهيد صدام في كل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وحتى في شوارع القدس القديمة تقديرا واعتزاز بصدام حسين الذي استشهد في مثل هذه الأيام وهو يهتف لفلسطين.

فإني أشكركم وأشكر كافة مناضلي البعث ولكافة رفاق صدام حسين.

تصريح جبهة التحرير العربية
حول إعلان المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق حول جرائم الاحتلال

صدر عن جبهة التحرير العربية التصريح الصحفي التالي:

نرحب بإعلان مدعي المحكمة الجنائية الدولية "فاتو بنسودا" بفتح تحقيق كامل بشأن ارتكاب الاحتلال الصهيوني جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة ونعتبر هذا الإعلان خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح.

إن إعلان المحكمة الجنائية الدولية يتطلب منها عدم الانصياع للضغوط الأمريكية والصهيونية وإكمال التحقيق ميدانياً للوصول لحقيقة ما ارتكبه الاحتلال بحق شعبنا الفلسطيني من جرائم حاول إخفائها باستخدام كل الأساليب غير المشروعة بإخفاء الحقائق وتزوير التاريخ..

إن العدالة تتطلب إعلان النتائج التي تعكس طبيعة الاحتلال الصهيوني الذي ارتكب الكثير من الجرائم والقتل والتدمير، وحجم الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني ووضوح الحقيقة التي حاول الاحتلال الصهيوني إخفائها واستخدم كل أدواته في تضليل الرأي العام الدولي.

الإعلان مهم وبحاجة إلى ترجمة فعلية على الأرض لتحقيق العدالة وإنصاف شعبنا ودعم حقوقه، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال وإقامه دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

بعد خطوة المحكمة الجنائية الدولية:
فلسطين في ميزان العدالة السياسية والقضائية

بقلم المحامي حسن بيان

أن تأتي متأخراً أفضل من لا تأتي أبداً. هذا ما ينطبق على إعلان مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية "فاتوا بنسودا" بفتح تحقيق كامل بشأن جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. علماً أن السلطة الوطنية الفلسطينية رفعت إلى المحكمة الجنائية الدولية ملفاً بانتهاكات "إسرائيل" بما هي سلطة قائمة بالاحتلال لأحكام القانون الدولي الإنساني وارتكابها أفعالاً من تلك التي نصت عليها المادة (٥) من النظام الأساسي للمحكمة والتي تدخل في اختصاصها وهي:

- ١-جريمة الإبادة الجماعية.
- ٢-الجرائم ضد الإنسانية
- ٣-جرائم الحرب.
- ٤-جريمة العدوان.

وقد نص نظام المحكمة، البند (١) من المادة (١١) المتعلقة بالاختصاص الزماني أن ليس للمحكمة اختصاص إلا بما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام الأساسي والذي وضع بصيغته النهائية في ١٧ تموز / ١٩٩٨وسمي بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفتح باب التوقيع عليه في ١٧/ تموز / ١٩٩٨ بمقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وحسبما نصت عليه المادة ١٢٥ من النظام، وبقي باب التوقيع مفتوحاً في روما حتى ١٧ تشرين الأول / ١٩٩٨ وبعد هذا التاريخ يظل باب التوقيع مفتوحاً بمقر الأمم المتحدة في نيويورك حتى ٣١/١٢/٢٠٠٠ كما نص البند (١) من المادة (١٢٦) على أنه يبدأ نفاذ النظام الأساسي في اليوم الأول من الشهر الذي يعقب اليوم الستين من تاريخ إيداع الصك للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة أن "إسرائيل" وقعت على النظام الأساسي في ٣١/٥/٢٠٠٠إلا أنها لم تصادق عليه ولم تعلن انضمامها إلى ميثاقها أو الموافقة عليه حيث أن التوقيع يجب أن يقرن بالمصادقة وهذا ما لم يحصل، وبمعنى آخر أنها لم تنضم إلى النظام الأساسي للمحكمة بينما أقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية على تقديم طلب الانضمام إلى النظام الأساسي لهذه المحكمة في كانون الثاني من عام / ٢٠١٤ وأعلنت المحكمة في ١/٤/٢٠١٥ انضمام دولة فلسطين رسمياً إلى نظامها الأساسي وبالتالي أصبح لها حق المقاضاة باعتبارها باتت دولة طرفٍ و أن المحكمة عندما حدد نظامها الأساسي الجرائم التي تدخل في اختصاصها، إنما حصرها بالجرائم الأشد خطورة والتي هي موضع الاهتمام الدولي، وهي التي حُددت في المادة (٥) من نظام المحكمة.

إن واحدة من الجرائم التي حددتها المادة (٥) كافية لتوفر شروط فتح التحقيق والملاحقة، فكيف إذا كانت الجهة موضوع المقاضاة قد ارتكبت كل هذه الجرائم.

إن "إسرائيل"، بما هي سلطة قائمة بالاحتلال، قامت بقتل جماعة في الأراضي المحتلة وألحقت ضرراً جسدياً بأفراد الجماعة الواقعة تحت الاحتلال، وأضعفت الأحوال المعيشية (الحصار الاقتصادي والمالي)، وهذه الأفعال تندرج تحت توصيف جريمة الإبادة الجماعية.

كما أن "إسرائيل" عمدت إلى أبعاد السكان ونقلهم قسرياً، وأقدمت على سجن أفراد من الجماعة الواقعة تحت الاحتلال وحرمتهم من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، كما أنها ارتكبت أعمال التعذيب وجريمة الفصل العنصري الذي جعل منها "دولة أبارتايد" وأقامت الجدار الذي وصفته محكمة العدل الدولية بجدار الفصل العنصري، وهذه الأعمال تندرج تحت أفعال الجرائم ضد الإنسانية.

كما أن "إسرائيل" ألحقت تدميراً واسعاً بالممتلكات عبر الاستيلاء عليها بطريقة مخالفة للقانون وبطريقة عاتية، وأنشأت عليها مستعمرات ، أي أن الاستيلاء لم يكن لضرورة عسكرية مبررة. كما عمدت إلى توجيه هجمات ضد السكان المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية. أن كثيراً من المواقع التي تعرضت لهجوم لم تكن تشكل أهدافاً عسكرية، كما استخدمت الأسلحة المحرمة دولياً، وعاملت السكان معاملة مهينة واللائحة تطول وهذه الأعمال تندرج ضمن الأعمال التي تشكل جريمة حرب.

وإذا كانت جريمة العدوان لم تدخل حتى الآن ضمن اختصاص المحكمة باعتبار أن الدول ذات العضوية الدائمة تعتبر أن "العدوان" يدخل ضمن الاختصاص المحفوظ لمجلس الأمن وهو وحده القادر على التصدي المباشر له، لأنه يتمتع بقدرات على التعامل معه وتوصيفه، والتصرف معه طبقاً للميثاق، بردعه وعقابه، وطبعاً هذه حجة الأقوى على الأضعف لأن الدول الكبرى أو المحمية منها هي التي تمارس العدوان وبالتالي فإنها حمت نفسها بالنص من أية مساءلة أو إحالة إلى المحاكمة الجزائية الدولية.

إن "إسرائيل" هددت بالثبور وعظائم الأمور فيما لو أقدمت المحكمة الجنائية الدولية على فتح تحقيق بالجرائم التي ترتكب في الأرض المحتلة فلأنها تعي جيداً ما تقوم به

وما ترتكبه من أعمال وانتهاكات للقانون الدولي وخاصة القانون الدولي الإنساني إنما هي الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وباعتبار أن دولة فلسطين أصبحت طرفاً في نظام المحكمة، فبات لها صلاحية الطلب بفتح تحقيق بالجرائم التي تدخل ضمن نطاق اختصاص المحكمة. وكان سبق لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن شكل بعثة لتقصي الحقائق بعد عدوان "إسرائيل" على غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، برئاسة القاضي في المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا ريتشارد غولدستون وفي التقرير الذي رفعته لجنة تقصي الحقائق أن "إسرائيل" ارتكبت أعمالاً من تلك التي نصت عليها المادة (٥) من نظام المحكمة والتي جرت الإشارة إليها، وخلصت اللجنة في توصيتها إنه توجد شكوك جدية حول استعداد "إسرائيل" لإجراء تحقيقات بطريقة نزيهة ومستقلة وعاجلة وفعالة، على نحو ما يتطلبه القانون الدولي، ومن رأي البعثة أيضاً أن النظام الإسرائيلي على وجه الإجمال يتصف بسمات تمييزية متأصلة فيه تجعل من سجل العدالة أمام الضحايا الفلسطينيين آمراً بالغ الصعوبة.

إن هذا التقييم لبعثة الأمم المتحدة حول الوقائع الجرمية، وحول حقيقة الموقف الصهيوني، كان قبل عشر سنوات وقبل أن تنضم دولة فلسطين إلى نظام المحكمة، فكيف بعد الانضمام.؟

إن ثمة عاملان برزا:

الأول، إن "إسرائيل" راكمت من انتهاكاتها لأحكام القانون الدولي الإنساني، وهذا يضيف أدلة جديدة إلى إثبات جرائمها التي ارتكبتها في الأرض المحتلة، وهي جرائم متمادية، وهذا يعزز من معطيات ملف التحقيق لجهة الوقائع وبالتالي توفر الأركان المادية للتجريم.

الثاني: إن دولة فلسطين أصبحت دولة طرفاً في نظام المحكمة ويحق لها حسب نظام المحكمة أن توجه طلباً إلى المحكمة لفتح تحقيق وهذا يعزز الموقف القانوني للجهة التي ارتكبت بحقها أعمال جرمية من تلك التي نصت عليها المادة (٥) من نظام المحكمة وبطبيعة الحال فإن التحقيق الذي سيباشر بطلب من المدعي العام في المحكمة سيصل إلى تكوين ملف كامل حتى ولو لم تتعاون "إسرائيل" مع لجنة التحقيق المكلفة من المدعي العام .لكن بعد الانتهاء من أعمال التحقيق وتكوين الملف، هل ستحال القضية إلى المحكمة لتضع يدها على الملفات وتطلق المحاكمة؟ هنا تبرز الإشكالية الكبيرة، أولاً، لأن "إسرائيل" ليست طرفاً في النظام الأساسي لأنها لم تصادق عليه، وثانياً، لأن" إسرائيل" محمية بدولة كبرى تملك حق النقض في مجلس الأمن الدولي. وهذه الحماية ناشئة عن نص المادة (١٦) من نظام المحكمة التي تنص على أنه لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب النظام الأساسي للمحكمة لمدة اثني عشر شهراً بناءً على طلب من مجلس الأمن الدولي إلى المحكمة، واستناداً إلى قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها. وبمعنى آخر، فإن إحالة ملف تحقيق وبالتالي مقاضاة الدولة التي ليست طرفاً في نظام المحكمة يتطلب إحالة من مجلس الأمن الدولي سنداً لصلاحياته بموجب الفصل السابع، وهذا ليس ممكناً تمريره لأن الدول التي تملك حق النقض تعطل هذه الإمكانية.

لكن أين تكمن أهمية هذا الإجراء الذي أقدم عليه المدعي العام في المحكمة الدولية؟، أن أهمية هذا الإجراء تكمن في كونه يوثق في ملف ذي طبيعة قضائية يتناول جرائم "إسرائيل" التي ترتكبها في الأرض المحتلة، وهذه لها بُعدان: بُعدٌ أول قضائي وهو أن "إسرائيل" بما تقوم به إنما ترتكب جرائم حرب وجريمة إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، وهذه الجرائم موثقة في ملف أشرفت عليه مرجعية قضائية دولية، وهذا يسقط عن "إسرائيل" ما تدعيه لنفسها وتزعمه بأنها دولة قانون وتحترم حقوق الإنسان، وطالما أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم وأن كانت لا تمتد إلى مرحلة ما قبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها ستبقى قائمة وستبقى سيفاً مسلطاً على رقاب دولة العدو وتحت طائلة المحاسبة والمساءلة إذا ما تغيرت موازين القوى وتعدلت السياسات الدولية.

وبُعدٌ ثانٍ سياسي، وهو أن توثيق جرائم الحرب التي ارتكبتها "إسرائيل" ومن قبل جهة محايدة وذات مصداقية دولية، سيضع هذا الكيان ضمن دائرة الإدانة السياسية، وتكون هذه الإدانة مستندة إلى انتهاك "إسرائيل" لأحكام القانون الدولي، وبذلك تكون دولة فلسطين قد اعتمدت أسلوب الترميز المعاكس، أي إدانة "إسرائيل" لانتهاكها لحقوق الإنسان، وهي التي تزعم أنها دولة حقوق الإنسان، وهذه رسالة بقدر ما تكون موجهة لهذا الكيان، فإنها موجهة أيضاً إلى الدول الحامية "لإسرائيل" والتي تدعي حرصها على حقوق الإنسان، وتستعملها شماعة تعلق عليها أعمالها العدوانية ضد من هم في دائرة الاستهداف السياسي المقابل، وهنا المقصود أميركا.

فأميركا التي تقدم نفسها دولة حقوق إنسان بامتياز وتشن حروباً تحت هذا العنوان وطبعاً لأهداف لا علاقة لها بحماية حقوق الإنسان تأتي قاعدة "الترميز المعاكس" لتثبت أن حمايتها لمن ينتهك حقوق الإنسان في زمن السلم والحرب، سيضعها في دائرة الإحراج وضعف المنطق السياسي في الدفاع عمن ينتهك حقوق الإنسان وفي هذا إدانة للفاعل والحامي والراعي.

وهنا تكمن أهمية الخطوة التي بدأتها المحكمة الجنائية الدولية لأنها وإن لم تشق طريقها إلى مآلاتها النهائية إلا أنها تكون قد أدت وظيفة أساسية في إعادة تموضع قضية فلسطين في ميزان العدالة الدولية، سياسياً وقضائياً.

الشعب العربي في مواجهة صمت القبور

د. علي محمد فخرو

إنه صمت أخفتُ من صمت القبور، فيوميا تتحدث وسائل الإعلام الصهيونية عن اتصالات بين هذا المسؤول الصهيوني وتلك الجهة الرسمية العربية، ويوميا تمتلئ وسائل التواصل الاجتماعي بصور الزائرين الرسميين وغير الرسميين من الشخصيات الصهيونية، لهذا البلد العربي أو ذاك، حيث يزورون المواقع السياحية، ويجوبون الشوارع، ويدخلون دور العبادة، ويجلسون في مقدمة المؤتمرات، ويؤكدون استقبالهم والترحيب بهم من قبل هذا المسؤول العربي أو ذاك النجم الشعبي العربي، ويومياً تتحدث الدوائر الأمريكية الرسمية أو وسائل إعلامها عن قبول بعض القادة العرب حضور اجتماع مشترك مع بعض القادة الصهاينة في واشنطن، من أجل ترتيب هذا الحلف العسكري، أو تلك الاتفاقيات الاقتصادية، أو ذلك التنسيق الأمني الاستخباراتي، مع المؤسسات الصهيونية.

يحدث كل ذلك أمام شعوب عربية تتساءل، باستغراب وغضب وحسرة، مدى صدقية الأخبار التي تسمعها، والصور التي تراها، وتنتظر أن تسمع أو تقرأ تعليقاً رسمياً عربياً واحداً ينفي، أو يؤكد، أو يستهجن، لكن تلك التساؤلات لا تقابل إلا بصمت القبور وظلامها الداكن.

في الواقع، ليس ذلك بمستغرب.. ليس بمستغرب، بل ومنتظر، من قوى وشخصيات تفشل إبان حملها للمسؤولية فشلا ذريعا، في بناء تنمية إنسانية شاملة، لكن إعلامها لا يتعب عن الحديث عن الإنجازات المتوهمة، وتفرّط في استقلالها الوطني والقومي، لكن إعلامها لا يخجل من اعتبار ذلك واقعية في عالم عولمي، لا مكان فيه لكلمات من مثل الحرية أو الاستقلال، أو حماية الاقتصاد الوطني. وبالطبع فإن وسائل الإعلام الرسمية تلك تغمض أعينها عن رؤية ما تفعله دولة مثل أمريكا، عرابة العولمة وقائدتها، من حماية لاقتصادها ودفاع عن استقلاليتها في اتخاذ القرارات الكبرى، عندما تتعارض مصالحها الوطنية مع متطلبات العولمة التي أسستها ورعتها. إنه الكبرياء الوطني والقومي الأمريكي الذي لا تعيه ولا تشعر به تلك الجهات الإعلامية، التي لا تعرف إلا مدح الدافعين وذم المخالفين، حتى لو كانوا من أشد المحبين لأوطانها وشعوبهم، ومن القابضين على الجمر بصبر وتحمل، حتى تفهم اليأس والشعور بالمذلة والغضب الصامت عند الشعوب، ما عادت تمارسه عقول وقلوب القائمين على ذلك الإعلام. من هنا ترديد الناس في مجالسهم الخاصة والعامة، بأن السكوت هذا، والصمت المريب ذاك، هما علامة الرضى والمباركة، والتمني التي تقبع وراء الأقنعة السياسية التي تتميز بها مجتمعات بلاد العرب.

هل يستغرب، إذن، المسؤولون العرب عندما يصل شباب وشابات بلدانهم إلى أقصى حالات التطرف في شعاراتهم وتحركاتهم الصاخبة المليئة بألف مأساة ومأساة؟ فهؤلاء لا يرون برلمانات تناقش بحرية وصدق، أو تعترض بموقف رجولي غير انتهازي، وهم لا يستطيعون أن يكونوا صادقين مع النفس عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة لهم، إلا ومصيرهم السجن والنفي والتهميش، وفقدان الوظائف ورؤية دموع أهاليهم ومحبيهم، وهم لا يجدون، إلا في ما ندر، إعلاماً مستقلاً نزيهاً يعبر عن آلامهم وأحلامهم وتطلعات مستقبلهم، وهم لا يسمعون من المسؤولين إلا غمغمات التطمين والوعود المؤقتة المسكنة المخدرة.

عند ذاك، وكما الحال مع المريض النفسي المتوجع اليائس، يفضلون الموت على يد المليشيات والأمن المجنون والمندسين، على العيش في حالات اليأس والقنوط، وقلة الحيلة والتسكع في الشوارع، والخجل من أهليهم وأصدقائهم ومجتمعاتهم. لا يستطيع الإنسان أن يفهم غياب الوعي الإنساني المتعاطف المتفهم، عند الكثير من المسؤولين والأنظمة. نقول غياب الوعي، تجنباً للاتهام أو الشتم، أو قراءة النيات. والصمت الذي تمارسه بعض الشخصيات وبعض قوى الحكم هو أقصى غياب لذلك الوعي.

فالتاريخ مليء بأنواع كثيرة من أنظمة حكم، حتى لو لم تستند إلى شرعية تعاقدية ديمقراطية واضحة مقبولة، لكنها تميزت بعقل واعٍ متوازن، وبحد أدنى من وخز ضمير إنساني مستيقظ. نحن لا نطلب الكثير عندما نطالب بأن تحترم الشعوب، وعلى الأخص شبابها وشاباتها، على الأقل من خلال الإجابة على تساؤلاتها، والصدق معها، وتجنب الغمغمة البليدة عند التخاطب معها. فالشعوب أذكى كثيراً مما تتصورون.

١٩/١٢/٢٠١٩

منذ ثلاثين عاماً، أمريكا وإسرائيل تهددان إيران، لكنها تضرب العرب!

هل تعلم لماذا؟

أن أكثر من ٣٠ مليار دولار هو حجم الاستثمارات "الإسرائيلية" داخل الأراضي الإيرانية رغم الإعلان الرسمي عن عداوات متبادلة.

وتقول "يديعوت أحرنوت:"

إن ٢٠٠ شركة "إسرائيلية" على الأقل تقيم علاقات تجارية مع إيران، وأغلبها شركات نفطية تستثمر في مجال الطاقة داخل إيران.

تجاوز عدد يهود إيران في "إسرائيل" على ٢٠٠،٠٠٠ يهودي يتلقون تعليماتهم من مرجعهم في إيران الحاخام الأكبر يديديا شوفط، المقرب من حكام إيران، وهؤلاء اليهود لهم نفوذ واسع في "إسرائيل"، في التجارة والأعمال والمقاولات العامة والسياسة ونفوذ كبير في قيادة جيش.

حلقة الوصل بين إيران وبين حاخامات اليهود داخل "إسرائيل"، هو حاخام إيراني يدعى أوريل داويدي سال.

كبار حاخامات اليهود في "إسرائيل" هم إيرانيون من أصفهان ولهم نفوذ واسع داخل المؤسسات الدينية والعسكرية ويرتبطون بإيران عبر حاخام معبد أصفهان.

معابد اليهود في طهران وحدها تجاوزت الـ ٢٠٠ معبداً يهودياً بينما أهل السنة في طهران عددهم ١,٥ مليون، وليس لهم مسجد واحد في العاصمة طهران.

وزير الدفاع الإسرائيلي "شاؤول موفاز" إيراني من يهود أصفهان وهو من أشد المعارضين داخل الجيش الإسرائيلي لتوجيه أية ضربة لمفاعلات إيران النووية.

الرئيس الإسرائيلي "موشيه كاتساف" إيراني من يهود أصفهان وتربطه علاقات ودية وحميمة مع أحمدي نجاد والخامنئي وقادة الحرس الثوري لكونه من يهود إيران.

يحج يهود العالم إلى إيران لأن فيها جثمان "بنيامين" شقيق نبي الله يوسف وفاق حب اليهود الإسرائيليين لإيران أكثر من حبهم لمدينة القدس.

اليهود يقدسون إيران أكثر من فلسطين لأنها دولة "شوشندخت" الزوجة اليهودية الوفية للملك "يزدجرد" الأول ولها مقام مقدس يحج إليها اليهود من كل العالم.

إيران بالنسبة لليهود هي أرض كورش مخلصهم وفيها ضريح "استير ومردخاي" المقدس وفيها توفي النبي "دانيال" وقبر النبي "حبقوق" وكلهم أنبياء مقدسون عند

اليهود.

هل تعلم أن ثلثي الجيش "الإسرائيلي" هم من يهود إيرانيون، وأكبر المستوطنات على الحدود مع لبنان يقبع فيها يهود إيرانيين؟

في ٧ حزيران ١٩٨١ أثناء الحرب العراقية الإيرانية، قامت (٨) طائرات إسرائيلية بضرب المفاعل النووي العراقي حيث كان صدام حسين ينوي استخدام قدرات العراق العسكرية في حربه ضد إيران وترجيح كفة الحرب لصالحه. والعملية أطلق عليها اسم "أوبرا."

أما بالنسبة لبريطانيا وفرنسا وأمريكا

فمن بين يهود بريطانيا وفرنسا يوجد ١٧،٠٠٠ يهودي إيراني يملكون شركات نفطية كبرى وشركات تعمل في مجال الأسهم، ومنهم أعضاء في مجلس العموم البريطاني "اللوردات."

ومن اليهود الأمريكيين في الولايات المتحدة ١٢،٠٠٠ يهودي من إيران ويشكلون رأس الحربة في اللوبي اليهودي ومنهم أعضاء كثر في مجلس الشيوخ والكونغرس.

وإيران تستفيد من يهودها في أمريكا عبر هذا اللوبي، للضغط على الإدارة الأمريكية مقابل تعاون مشترك تقدمه إيران لشركات يهودية.

معرفة الشيء أفضل من الجهل به، وهناك كثيرون يجهلون هذه المعلومات وغيرها.

* * * * *

القيادة القومية: جرائم بغداد والنجف والناصرية، جرائم ضد الإنسانية لمقاضاة مرتكبيها أمام القضاء الجزائي الدولي

دانت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي المجازر التي ترتكب المتظاهرين في مدن العراق وآخرها مجزرة بغداد معتبرة ان هذه الجرائم هي جرائم ضد الإنسانية. جاء ذلك في بيان للقيادة القومية فيما يلي نصه:

لم تكد تمضي أيام قليلة على المجازر التي ارتكبتها الميلشيات التي تنشط تحت عنوان ما يسمى الحشد الشعبي في النجف الأشرف وذي قار، حتى أقدمت مجموعات من هذه الميليشيات على ارتكاب مجزرة رهيبة بحق المتظاهرين سلمياً في بغداد وفي ساحتي التحرير والخلاني وعلى جسري السنك والأحرار مما أدى إلى استشهاد العشرات من المعتصمين وجرح المئات في استحضار لمشهديات أبشع الجرائم التي ترتكب بحق شعب العراق الصامد الصابر منذ وقع تحت الاحتلال لستة عشر سنة خلت وتناوب على ارتكابها الاحتلالين الأميركي والإيراني.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي وهي تدين بشدة هذه الجرائم التي ترتكب بحق جماهير العراق المنتفضة على منظومة الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى التغول الإيراني، ترى أن هذه الجرائم تنطوي على كل أركان الجرائم ضد الإنسانية والتي تفرض مقاضاة مرتكبيها، محرضين ومنفذين ومتدخلين، أمام المحكمة الجنائية الدولية وأمام كل قضاء دولي آخر يحتفظ لنفسه بالولاية الشاملة لمقاضاة كل من ينتهك أحكام القانون الدولي الإنساني كالتي تتعرض له جماهير العراق وهو انتهاك خطير لحقوق الإنسان التي حفظت المواثيق الدولية وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حق الحماية لحرية التظاهر والتجمع والرأي والتعبير وبالتالي ان منتهكي هذه الحقوق هم مجرمون بكل الأوصاف القانونية ويجب مقاضاتهم أشخاصاً كانوا أو كيانات.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي تدعو إلى محاكمة منفذي الجرائم التي تركب بحق المعتصمين والمطالبين بأبسط حقوقهم الوطنية والاجتماعية ترى أن البصمات الإيرانية هي شديدة الوضوح في تنفيذ هذه الجرائم والثابتة من خلال ارتباط المجموعات الميليشياوية التي تركب أفعالها الجرمية بمركز التوجيه والتحكم والإيراني والتي ازدادت وضوحاً بعد قدوم المجرم سليماني إلى العراق مع المئات من حرسه وإعطائه الأمر بقمع الحراك بالحديد والنار الذي تجلى بأبشع صوره في المجازر المرتكبة في مدن العراق وآخرها مجزرة بغداد، وعليه فإن النظام الإيراني يتحمل المسؤولية الكاملة عن المجازر التي ترتكب بحق شعب العراق باعتباره سلطة امر واقع قائمة بالاحتلال يقوم بتوجيه المنظومة السلطوية التي تنفذ إملاءاته والتي عملت أجهزتها على تأمين التسهيلات التي مكنت الميليشيات من تنفيذ المجزرة الأخيرة من فتح الطرق إلى قطع الكهرباء وإعاقة وصول سيارات الإسعاف لإنقاذ الجرحى والمصابين.

إن القيادة القومية التي توجه التحية لجماهير العراق التي واجهت وتواجه باللحم الحي والصدور العارية عصابات القتل والغدر والعمالة تكبر فيها صمودها وإصرارها على الوصول بانتفاضتها الثورية إلى مآلاتها النهائية وهي ترى أن إنهاء حكم منظومة الفساد وإنهاء التغول الإيراني لا يكون إلا عبر إنتاج عملية سياسية جديدة تنهي إفرازات الاحتلال وتعيد بناء العراق بناء وطنياً شاملاً لا مكان فيه لمحتل إيراني أو أميركي ولمنظومات الفساد التي نهبت المال العام ووظفته في خدمة مشروع النظام الإيراني التوسعي والتخريبي.

إن القيادة القومية التي توجه التحية لكل القوى الوطنية في العراق وكل النخب السياسية والاجتماعية وأشراف العشائر وكل من شكل حاضنة شعبية واجتماعية لهذه الانتفاضة المباركة، تدعوهم إلى توحيد الصف والموقف لمواجهة المنظومة السلطوية براعييها الإيراني والأميركي وتأمين الرافعة الشعبية للمشروع الوطني الإنقاذي الذي لأجله انطلق حراك الجماهير لإنهاء استلابه الوطني والاجتماعي.

وهي ترى بأنه بقدر ما هو ضرورة وطنية عراقية توحيد وتفعيل دور القوى الوطنية العراقية الشريفة بكل طيفها السياسي والاجتماعي لمواجهة المشروع الجهنمي الذي يستهدف العراق بوحدته أرضاً وشعباً ومؤسسات وبدوره وهويته القومية، فإنه مطلوب وبنفس المستوى موقف عربي رسمي وشعبي لدعم انتفاضة شعب العراق في مواجهة جلاديه وسالبي إرادته الوطنية، لأن العراق كان وسيبقى صمام أمان للأمن القومي العربي برمته. ولو لم يسقط العراق بعد احتلاله لما كان حصل هذا التغول

الإيراني في العراق والعمق القومي وبات خطره يضرب في أكثر من ساحة عربية.

إن إطلاق حملة دعم عربي لانتفاضة العراق المجيدة هي حق لشعب العراق على أمته وهي واجب الأمة تجاهه وهو الذي لم يوفر جهداً وإمكانية لدعم قضايا الأمة وعلى رأسها قضية فلسطين في ظل حكم نظامه الوطني.

إن الدعم العربي على كافة الصعد والمستويات مطلوب لإفهام من يتمادى في استهدافه لشعب العراق، بان انتفاضته لا تعبر عن نبض الشارع العراقي وحسب بل هي بكل أبعادها إنما تعبر عن نبض الشارع العربي والذي تشهد بعض ساحاته انتفاضات يحاكي بعضها بعضاً في مواجهات منظومات الفساد والارتهان السياسي للخارج الدولي والإقليمي.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي تدعو إلى إطلاق حركة دعم وإسناد عربية انتصاراً للجماهير المنتفضة في عراق العروبة تدعو المجتمع الدولي وخاصة مؤسساته ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان لمساءلة ومحاكمة الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وآخرها الجريمة - المجزرة التي ارتكبت في ساحات بغداد وميادينها. وهذا لا يعفي أيضاً الأمم المتحدة من مسؤوليتها ومجلس الأمن الذي عليه اتخاذ القرار بإحالة الجرائم التي ارتكبت بحق المتظاهرين السلميين في العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وإلا فإن الجميع سوف يكون في موقع الإدانة عن الجرائم التي ترتكب بحق شعب العراق منذ الاحتلال وحتى تاريخه.

المجد والخلود لشهداء الانتفاضة الثورية في العراق العزيز على قلوب كل أبناء الأمة العربية.

الشفاء للجرحى ولإطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المختطفين والمخفيين قسراً.

وما النصر إلا حليف الشعوب المكافحة من اجل استقلالها وحق تقرير ومصيرها وإنهاء كل أشكال استغلالها الاجتماعي والسياسي.

إنما النصر صبر ساعة. صبراً يا شعب العراق العظيم.

في ٧/١٢/٢٠١٩

القيادة القومية: تحية لجماهير العراق الثائرة وتضحياتها ستصنع مستقبل العراق الجديد إسقاط الحكومة ليست هدفاً بحد ذاته والحل بإسقاط العملية السياسية برمتها

وحيت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي جماهير العراق الثائرة التي انتفضت ضد الارتهان والفساد وقدمت مئات الشهداء وآلاف الجرحى وهي التي تستمر في نضالها لإسقاط العملية السياسية بكل رموزها وقواها على طريق استعادة السيادة الوطنية وإنهاء الاستلاب الاجتماعي. جاء ذلك في بيان للقيادة القومية في ما يلي نصه:

مرة جديدة تسطر جماهير العراق الثائرة ملحمة نضالية وهي تخوض صراعاً مصيرياً لأجل استعادة سيادتها الوطنية وإنهاء استلابها الاجتماعي. لقد واجهت هذه الجماهير منذ انطلاقة انتفاضتها الثورية القمع السلطوي الميليشياوي بالصدور العارية والقبضات المرفوعة والأصوات المدوية ضد التغول والاحتلال الإيراني ومنظومة الفساد التي أنتجها الاحتلال الأميركي واحتواها النظام الإيراني ومعها تحول العراق إلى دولة فاسدة ونهبت ثرواته لتوظف في خدمة الاقتصاد الإيراني المتهاوي وإملاء جيوب المتنفذين والعملاء على حساب قوت الشعب ورزمة حقوقه وخدماته الأساسية.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي تواكب الحراك الثوري الذي تختلج به أكثر من ساحة عربية واهمه الذي تشهده ساحة العراق نظراً للأهمية المركزية التي يتبوءها موقع العراق في البنية القومية العربي توجه التحية لهذا الشعب العظيم الذي قدم مئات الشهداء وآلاف الجرحى ومثلهم من المعتقلين والمفقودين لاسترداد حريته الوطنية وتوفير مستلزمات عيشه الكريم، وترى ان المجازر التي ترتكبها القوى السلطوية الموجهة من نظام طهران وآخرهما مجزرتي النجف الأشرف وذي قار لن تزيد هذا الشعب المتجذر بوطنيته والمشبع بعروبته إلا تصميماً على إكمال مسيرته النضالية التي يمشي طريق جلجلتها وصولاً لتحقيق أهدافه في إكمال تحرير العراق من الاحتلال الإيراني وبقايا الاحتلال الأميركي وإعادة توحيده على الأسس الوطنية والديموقراطية.

إن القيادة القومية للحزب وهي تدين بشدة المجازر التي ترتكب بحق جماهير العراق في المحافظات والمدن والحواضر المنتفضة وتدعو إلى محاكمة مرتكبي هذه الجرائم باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وأفظعها مجزرة ذي قار، تدين في الوقت ذاته عدم الاكتراث

العربي والدولي الرسمي والشعبي لما يتعرض له شعب العراق من قتل وقمع وتنكيل وهو يمارس حقوقه الطبيعية التي حفظتها له المواثيق الدولية وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية وأحكام القانون الدولي الإنساني.

إن القيادة القومية وهي تكبر بشعب العراق بكل طيفه السياسي والاجتماعي المنتفض وأشراف عشائره وإصراره على الوصول بثورته إلى مآلاتها النهائية في إسقاط منظومة الفساد وكل أشكال التغول الإيراني في مفاصل الحياة العراقية، ترى ان استقالة الحكومة تحت ضغط الشارع من ساحة التحرير إلى ساحات الجنوب والفرات الأوسط وشط العرب ليست هدفاً بحد ذاته أو لأجل امتصاص ثورة الشارع المنتفض، بل يجب ان ينظر إليها بأنها مجرد خطوة على طريق إسقاط إفرازات الاحتلال بطرفيه الأميركي والإيراني، وكمدخل لا بد منه لإنتاج عملية سياسية جديدة تحاكي مطالب الشعب التي رفعها من خلال انتفاضته الثورية والتي لخصها بشعاره الوطني :(إيران برا برا. بغداد حرة حرة) كما بشعارات تتعلق ببناء العراق بناء وطنياً استناداً إلى دستور جديد ينطوي على حماية المقومات الأساسية وخاصة وحدة الأرض والشعب والمؤسسات وإلغاء قوانين الاجتثاث والإقصاء وإعادة بناء الجيش العراقي على قاعدة قانونه الأساسي الذي تنحصر فيه مهمة حماية الأمن الوطني بكل أبعاده ومضامينه وإنهاء وجود التشكيلات الميليشياوية التي عبثت بأمن البلاد والعباد ولم تتوان عن ارتكاب أبشع الجرائم بحق الشعب منذ قدمت نفسها تحت مسمى الحشد الشعبي المرتبط بمركز التوجيه والتحكم الإيراني. ان العملية السياسية التي تلبي الحاجة الوطنية هي التي تضع ثروة البلاد في خدمة إنماء الاقتصاد الوطني وتوفر مقومات الأمن الحياتي لكل شرائح المجتمع، وتعيد لهذا الشعب سيادته على مقدرات بلاده باعتبار ذلك حق وطني غير قابل للتصرف به إلا بإرادة الشعب الوطنية.

إن القيادة القومية للحزب التي تعتبر ان احتلال العراق وإسقاط نظامه الوطني هو الذي أدى إلى انهيار السد القومي، ومكن النظام الإيراني من تخريب العراق وتدمير بنيته الوطنية والمجتمعية مستفيداً من المناخات التي وفرها الاحتلال الأميركي، ترى ان وضع حدٍ للانكشاف القومي يبدأ من العراق. وعليه فإن تمكن الانتفاضة من تحقيق أهدافها ببعديها الوطني والاجتماعي لن ينهي حالة الاستلاب الوطني والاجتماعي التي يعاني منها منذ ستة عشر عاماً وحسب بل سيكون دفعاً لحركة النضال القومي التي تواجه أعدائها المتعددي المشارب والمواقع من المشروع الصفوي المجبول بالحقد الشعوبي الدفين ضد العروبة إلى المشروع الصهيوني الذي تغذى بشحنة دعم أمريكية جديدة بعد القرار الأخير باعتبار المستوطنات لا تخالف القانون الدولي.

إن الغرب الدولي كما الشرق الإقليمي استقوى على الأمة العربية واستباحها لأن أمنها القومي انكشف بانكشاف أمن العراق الوطني. وعليه نعيد التأكيد ان الأمن القومي العربي سيعود للتظلل عندما يستعيد العراق أمنه الوطني وهذا ما ترمي الانتفاضة الوصول إليه، وها هو شعب العراق بدأ يقف على الأرض الصلبة التي رويت بدماء الشهداء وهو دم غالٍ على جماهير العراق كما على جماهير الأمة وقد أثبت شعب العراق من خلال ماضيه ان دمه ليس ماءً وهو لن يذهب هدراً بل سينتج ربيعاً عربياً جديداً.

تحية لهذا الشعب الصامد الصابر ولتطلق أوسع حملة دعم سياسي وشعبي عربي انتصاراً ودعماً لهذا الشعب الذي يرسم ملامح مستقبل العراق الوطني كما مستقبل الأمة. والمجد والخلود للشهداء الذين رووا الأرض الطيبة بدمائهم الذكية. الشفاء للجرحى و للإفراج عن المعتقلين والكشف عن مصير المفقودين والخزي والعار للخونة والعملاء والذين ارتضوا أن يكونوا أدوات تنفيذية لنظام ملالي طهران وكل من يضمر شراً بهذا الشعب الذي يعيد الاعتبار للقضية الوطنية العراقية بما هي قضية تحرير وتوحيد وعدالة اجتماعية.

في٣٠/١١/٢٠١٩

حزب البعث العربي الاشتراكي
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
القيادة القومية

بيان المؤتمر الشعبي العربي
حول تطورات الأوضاع الخطيرة في القطر العراقي

وحول تطورات الأوضاع الخطيرة في القطر العراقي أصدر المؤتمر الشعبي العربي البيان التالي:

يا جماهير أمتنا المكافحة في مختلف الساحات العربية...

منذ بداية تشرين الأول /أكتوبر من هذا العام انطلقت ثورة جماهيرية شعبية عارمة في ساحات العراق كافة وبخاصة في العاصمة بغداد ومحافظات الجنوب والفرات الأوسط وبعض المحافظات الأخرى تقودها طلائع شبابية ثائرة تبحث عن وطن عزيز وعن حياة حرة كريمة بعد أن أقدمت السلطات الصنيعة الحاكمة والأحزاب السياسية الطائفية الممسكة بالسلطة والميليشيات العميلة التابعة للنظام الإيراني على تدمير بلادهم بمختلف مقوماتها البشرية والاقتصادية والقومية محاولة سلخها عن محيطها العربي ومازالت وستبقى هذه الثورة الشجاعة متوهجة تتفاعل وتتصاعد على الرغم من إجراءات القمع التعسفية والتضحيات الهائلة في الأرواح التي ارتقت لبارئها تضحية لعزة الوطن والشعب العظيم وبفعل استخدام السلطات العميلة للقوة المفرطة وأدوات القتل الإجرامية المتمثلة بتوجيه الرصاص الحي إلى صدور الثائرين والقنابل المسيلة للدموع والمحرمة دولياً والتي تعادل في قوتها وإماتتها عشرات أضعاف القنابل العادية المستخدمة في معالجة ما يعتبر حالات شغب خصوصا وانها توجه لرؤوس الثوار والمتظاهرين عمداً وعن سابق تصميم ضمن سياسة إجرامية مدروسة تشكل استجابة لأوامر طهران الشريرة.

وإنه لمن الواضح أن النظام الفاشي الإيراني وحرسه الحاقد واللاثوري وأذنابه في عراق الأمة العظيم يقفون جميعاً وبكل قوتهم الظالمة وراء كل هذه الجرائم التي يندى لها الجبين تجاه ثورة شباب أعزل مسالم يرفض بجرأة نادرة تدخلها وتواجدها وتدنيسها أرض العراق وهم ينادون بأعلى صوت (ايران برة برة بغداد تبقى حرة..).

ونحن إذ نستغرب بشده هذا الصمت الدولي إزاء جرائم الإبادة تلك ونطالب بسرعة تحرك وتدخل مجلس الأمن والجامعة العربية ومنظمات حقوق الإنسان في العالم وكافة الهيئات الدولية والإنسانية من أجل وقف شلال الدماء وردع المجازر المروعة التي ترتكب بحق أبناء الشعب العراقي الذي يرفض المزاعم عن الحلول الترقيعية ويطالب باستبعاد وشجب العملية السياسية الزائفة وإيقاف العمل بالدستور المزور بالأصل أمريكياً وردع النظام الإيراني أو أي دولة أخرى عن التدخل بشؤون العراق.

في محاولة زائفة مكشوفة لاسترضاء الشباب الثائر، أعلنت رئاسة حكومة نظام المحاصصة الحاكم العميل عن مشروع قانون انتخابي جديد زائف للإيحاء بأنهم عازمون على إصلاح الخراب الذي جلبه الاحتلال المشترك الأمريكي الإيراني وعمل بالعنف والتزييف على إدامته مع زيادة بمشروع القانون الجديد الذي لا يغير من حقيقة فساد النظام الانتخابي المفصل على مقاييس أحزاب النظام الفاسدة والذي يكفل عودتهم للحكم والقهر بأساليب ملتوية تمثل فكرهم الطائفي المريض فقد نص مشروع القانون الجديد في الفقرة (ثانياً) من المادة الثامنة على منع المشمولين بما أسماه قانون المساءلة والعدالة (قانون الاجتثاث الفاشي) من الترشح لعضوية مجلس النواب، وبمعنى آخر حرمان ملايين العراقيين المؤيدين للحكم الوطني الذي أسقطه الغزو والاحتلال الأجنبي عام ٢٠٠٣ وكذلك المعارضين للنفوذ والاحتلال الإيراني من أهم حقوقهم الإنسانية والوطنية والقانونية الدستورية.

ومع دخول الانتفاضة الشعبية شهرها الثاني ما يزال نبض الشارع يتصاعد على زخمه وجماهيره المحتشدة باستمرار في الساحات والميادين تواجه بإيمانها وبصدورها العارية الرصاص الحي الذي ترمى به من قبل الأجهزة الأمنية والتشكيلات الميليشاوية الطائفية المرتبطة بمركز التوجيه والتحكم الإيراني، والذي أدى إلى سقوط مئات الشهداء وآلاف الجرحى في بغداد وسائر المدن والحواضر التي انتفضت ضد منظومة الفساد السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والتي تدير البلاد تحت إشراف الوصي الفارسي ومندوبة السامي المجرم قاسم سليماني الذي هو في حقيقته خلف للحاكم الأميركي سيء الذكر (بريمر) الذي أسس لعملية سياسية أمريكية صهيونيه تنفذ اليوم الإملاءات الطائفية الإيرانية في السياسة والأمن والاقتصاد وكل مناحي الحياة.

إن المؤتمر الشعبي العربي وهو يكبر بجماهير العراق انتفاضتها البطولية يعتبر أن بلوغ هذه الانتفاضة مآلاتها النهائية لتحقيق النصر في استعادة الهوية الوطنية وتغيير البنية السياسية التي أقامها الغزاة ومن ثم إعادة بناء العراق بناءً وطنياً وفق البرنامج الوطني للإنقاذ لن تنعكس آثاره الإيجابية على ساحة العراق وحسب، بل تنعكس على امتدادات ساحة الوطن العربي برمته. فمع استباحة الأمن الوطني العراقي استبيح الأمن القومي العربي واخترقت البوابة الشرقية لوطننا وعبثت به قوى الاحتلال الأميركي والإيراني. وبالتالي، فأن العراق المحرر من الاحتلالين الأمريكي والإيراني والمليشيات الطائفية الحاكمة لا بد أن يعيد استنهاض العراق ودوره الأصيل في حماية الأمن القومي العربي.

فلتنتصر جماهير الأمة العربية للعراق وانتفاضته الثورية الهادرة ولتطلق أوسع حملة دعم شعبي عربي ودولي للانتفاضة المباركة حتى بلوغ أهدافها في أسقاط منظومات الفساد والعمالة وإقامة النظام الوطني الديموقراطي المنتمي روحا ونهجا لأمته العربية.

المجد والخلود في عليين لشهداء انتفاضة العراق المباركة.

الشفاء للجرحى والنصر للمنتفضين الشرفاء.

الخزي والعار للخونة والعملاء الذي ينفذون أجندات القوى المعادية وعلى رأسها النظام الفارسي العنصري الكريه.

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي

المحامي احمد عبد الهادي النجداوي

بيان المؤتمر الشعبي العربي حول ثورة الشعب العراقي ضد جلاديه عملاء أمريكا وطهران

وحول ثورة الشعب العراقي ضد جلاديه كان المؤتمر الشعبي العربي قد أصدر البيان التالي:

يا ثوار العراق الأشاوس...

يا شباب الثورة وشاباتها...

أيها المناضلون من اجل حرية العراق العظيم...

توقَّفت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي عند التطورات الخطيرة المتصاعدة والناتجة عن ولوغ الحكومة العراقية المرتبطة بنظام الفرس الملالي في طهران بدماء شعبنا العراقي عن طريق استخدام كل وسائل القتل والترويع ضد ثورة الشعب العراقي. وإدانة من المؤتمر لتلك الحكومة وتعرية اجراءاتها، وانتصاراً للثورة المباركة، أصدرت الأمانة العامة البيان التالي:

أيها المناضلون من اجل حرية وكرامة العراق العظيم...

إذا كانت تضحياتكم اليوم بأرواحكم ودمائكم ستكون ثمناً لتحرير العراق، وإعادته وطناً مستقلاً حراً عزيزاً معافى من دنس الاحتلال الفارسي الأمريكي المركب، وبالأخص منه الاحتلال الإيراني الكريه في هذه المرحلة. فإننا في المؤتمر الشعبي العربي نعتبر أنفسنا معكم في الساحة الخلفية لثورتكم والداعم الصادق لكم في معركة المواجهة الشريفة والرائعة التي قلما عرفتها أقطار وأوطان أخرى في التاريخ القديم والحديث.

إننا ومن خلال متابعتنا للملاحم الأسطورية التي تسجلونها اليوم وكل يوم على صفحات تاريخ العراق المجيد الذي تعرض ويتعرض منذ الغزو الدولي الهمجي عام ٢٠٠٣ إلى أقذر وابشع أنواع الاحتلال، كما نعتبر أنفسنا شركاء لكم خاصة في هذا العمل النضالي لكشف مخازي وجرائم حكومة عميلة أقل ما يُقال فيها أنها ذيل حقير لعدو إيراني محتل غاصب يعمل على التنكيل بأهله، والنهب لثرواته، واتباع سياسات خبيثة لنشر الجهل والأمية بين أجياله الشابة خلافاً لكل القيم الدولية والانسانية، كما ولتفتيت نسيجه الاجتماعي في أكبر مجزرة لتهجير شعبنا العريق من أرضه بشكل يتماثل إلى مدى بعيد مع العصور الغابرة وبما فعله ويمارسه اليوم العدو الصهيوني، وما زال على أرض فلسطين الحبيبة.

لقد جاءت ثورتكم السلمية في هذه المرحلة لمواجهة الاحتلال الإيراني، بعد أن ألحقتم بالأمس القريب الهزيمة العسكرية بالاحتلال الأميركي وأرغمتموه على الانسحاب يجر أذيال الخيبة، لكي تسجِّل ثورتكم البطلة بقوتها وعنفوانها أكبر انتصار لمعركة المواجهة بين الحق والباطل.

واننا في مؤتمرنا إذ نكبر وسائل نضالكم السلمية في مواجهات القمع العدواني بالنار والبارود الموجه إلى صدور المناضلين، فإننا نكبر أيضاً استعادتكم لوحدتكم الوطنية العابرة للطائفية التي عمل الاحتلال الإيراني جاهداً على تعميقها منذ بدايات تدخله في شؤون العراق الداخلية، حيث كان وما زال العدو الإيراني يعمل من أجل تحويل الصراع ضده إلى افتعال صراعات وحروب أهلية بين مكونات العراق الدينية والعرقية والاثنية.

يا ثوار العراق الشجعان من كافة التشكيلات...

تعلمون أن الاحتلال الإيراني لن يتخلى بسهولة عن العراق، لأنه يشكل بالنسبة له الرئة التي يتنفس منها اقتصادياً وأيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً في ضوء الحصار الذي يعاني منه ذلك الاحتلال إقليمياً ودولياً فهو قد دأب على سرقة ثروات العراق المادية في محاولة لدعم اقتصاده المنهار. مثلما يحاول استغفال بعض من الجماهير لربطها

بمشروعه الطائفي الخطير، ليشكل منها ميليشيات عميلة يستخدمها في توسيع مشروعه الإمبراطوري الفارسي على حساب عروبة العراق. كما يستخدمها كأوراق قوة لتعزيز نفوذه السياسي والعسكري في معظم أرجاء الوطن العربي.

إن الاحتلال الإيراني اصبح يستخدم العراق اليوم ورقة قوة في مواجهة ما يزعمون أنه صراع دائر بين إيران وأميركا. وما يسمونه اليوم صراعاً بينهما يجب أن لا يدعونا للاعتقاد أبداً بأن الإدارة الأمريكية جادة فعلاً بتحرير العراق من الاحتلال الإيراني، لأن أمريكا لا تفكر إلا بمصالحها الاستعمارية. ولذلك تعمل لمحاولة الدخول من الشباك من جديد بعد أن تركته مهزومة ومرغمة منذ العام ٢٠١١. ومن هنا، فإن الصراع الأميركي- الإيراني، في هذه المرحلة، ليس سوى بعض جوانب مؤامرة جديدة لإعادة توزيع الحصص بينهما.

ونتيجة لهذا الواقع، فلتكونوا يا ثوار الرافدين، حزمة واحدة موحده يستقوي البعض منكم بالبعض الآخر لدعم تلاحم ثورتكم وعزة وطنكم. وأن لا تخدعكم الوعود البراقة والدعايات الإعلامية الخارجية، لأن تلك الوعود لا ولن تكون بريئة بل هي ملوَّثة بالطمع في نهب ثروات العراق وتحييده في معارك الصراع القومي. وإنكم في الوقت الذي تواجهون مؤامرات وعدوان النظام الإيراني عليكم أن لا تنخدعوا بها أو أن تركنوا إلى وعود من هنا أو هناك، وخاصة ما يصدر عن الإدارة الأميركية وأجهزتها الأطلسية المتآمرة.

أيها الثوار الأشاوس يا أحرار الرافدين ...

لقد واكبت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي، ما حصل وما يحصل من مجازر بشعة بحق المعتصمين في الأيام الأخيرة وعلى أكثر من جسر أو ساحة في بغداد وباقي مكون الوسط والجنوب بشكل خاص. حيث استخدم فيها المأجورون الذين يأتمرون بأوامر ملالي طهران الآلات الحادة في طعن العشرات والرصاص الحي والمتفجر وبما أدى إلى إزهاق أرواح أعداد كبيرة من المعتصمين، مثلما استخدموا الرصاص الحي في قنص أعداد آخرين. فيما هم يرفعون الهتافات تأييداً أو استثماراً لأسماء بعض المعممين. والتي كانت كلها تصب في مخطط خبيث يشرف النظام الإيراني على تنفيذه. بهدف الحصول على أكثر من عصفور في آن واحد: اقتتال داخلي – داخلي يقتل فيه العراقي أخاه العراقي. وبالتالي فهم يحاولون استفزازكم وجركم إلى حمل السلاح في مواجهة مسلحة غير متكافئة مع أحزاب السلطة العميلة وميليشياتها.

ومن أجل كل ذلك، نناشدكم أن تحافظوا على ثباتكم وسلميتكم في التصدي لمحاولات وممارسات الميليشيات العميلة، وتشكيلات الحرس الثوري الإيراني، فإنهم يعملون في الظاهر والباطن على استدراجكم إلى عسكرة ثورتكم وتحويلها إلى حرب طائفية وعشائرية يقتل فيها البعض منكم البعض الآخر.

وفي غمرة تلك الأحداث الدامية لا بد من ملاحظة أن الحكومة العميلة تحاول أن تكون في موقع النأي بالنفس، حيث تركت أجهزة المخابرات الإيرانية تقود حرب المواجهة معكم واستخدام مختلف الوسائل غير الإنسانية لارتكاب مجازر كبرى، كما حصل في أكثر من محافظة عراقية، وكان آخرها في بغداد ليلة ٨ كانون الجاري وهم مدركون ان نيران ثورتكم المستعرة والشجاعة لن تخمد أوارها، بعد ان تعمَّدت بالدماء والارواح، لذلك فأنتم بحاجة اليوم دون شك إلى حماية حقيقية، وهذا ما هو مطلوب تصعيده وإثارته في كل المحافل العربية والدولية، على كافة الصعد الرسمية والشعبية. وإن الأمانة العامة لمؤتمرنا تناشد الرأي العام العربي والدولي أن يقوم بواجباته الأساسية تجاه حماية الثوار السلميين في العراق، والكشف عن جرائم النظام الإيراني التي يرتكبها في كل ساحات الثورة وميادينها.

وإذا كانت تجارب بعض محافظات الجنوب، في حماية الثوار، قد بدأت من بعض رؤساء العشائر وجموعها الغيورة، والتي نجحت إلى حد كبير في توفير قدر من الحماية للبعض من أقرانكم الثوار، فإننا نتوجه إلى رؤساء العشائر وأبنائها الأشاوس في باقي المحافظات ومنها العاصمة بغداد، أن يحذوا حذو ما جرى في المحافظات الأخرى من دعم الثورة والانتصار للشرفاء أبطال قوى الثورة في معركتها الوطنية الحاسمة ضد الغرباء والدخلاء والمتآمرين.

يا جماهير العراق الثائرة...

أيها الأبطال الميامين...

إن الأمانة العامة تتوجه اليوم وكل يوم بتحية الإكبار والتحرير والاعتزاز إلى:

شهداء الثورة الذين دفعوا حياتهم مهراً لتحرير وطنهم وشعبهم.

جرحى ومصابو الثورة الذين بذلوا دماءهم رخيصة في سبيل الحصول على ثمن أغلى وهو بقاء الوطن عزيزاً مرفوع الهامة.

الصامدين في ساحات الثورة والمدافعين عن جسورها وميادينها العزيزة.

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي
المحامي أحمد عبد الهادي النجداوي
في ٨/ ١٢/ ٢٠١٩

المؤتمر الشعبي العربي:

إدانة الاتفاق التركي مع حكومة السراج

في خطوة غير مسبوقة أقدمت ما تسمى بحكومة السراج منتهية الشرعية والمشروعية في ليبيا على توقيع اتفاقيتين مع حكومة أردوغان حسب تأكيد بيان صادر عن مكتب الاتصال في الرئاسة التركية، تضمنتا أن حكومتي البلدين وقعتا على مذكرتي تفاهم: الأولى حول التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، والثانية حول السيادة على المناطق البحرية، وذلك بهدف تعزيز العلاقات والتعاون بين الجانبين، كما أشار وزير داخلية ما يسمى بحكومة الوفاق، فتحي باشاغا، إلى أن "**الاتفاقية الأمنية بين حكومته والحكومة التركية جاءت من أجل فرض سيطرة تلك الحكومة على كامل لأراضي الليبية، وأن الاتفاقية غطت كل الجوانب الأمنية التي تحتاجها حكومة الوفاق**"، وتأتي هذه الخطوة في وقت يمر فيه القطر الليبي بوضع استثنائي غير مستقر و في هذا الصدد فإن المؤتمر الشعبي العربي يؤكد ما يلي:

أكد المؤتمر الشعبي العربي بصفته منظمة شعبية عربية يمثل مختلف الشرائح الفكرية و الثقافية والسياسية والقانونية والشبابية والنسائية العربية من المحيط إلى الخليج رفضه رفضاً قاطعاً الاتفاق التركي مع حكومة السراج في ليبيا.

واعتبر المؤتمر أيضاً أن هذه الاتفاقيات غير شرعية وغير قانونية باعتبارها موقعة من حكومة منتهية الصلاحية ولا شرعية لها ولم يتم المصادقة عليها للحصول على الشرعية الدستورية من مجلس النواب المنتخب من الشعب الليبي ...

كما يعتبر المؤتمر هذه الاتفاقيات المستنكرة تشكل تدخلاً مباشراً في الشأن الليبي ومثلما تشكل تحدياً وإعلان حرب على شعب ليبيا.

وأيضاً فإن هذه الاتفاقيات وأمثالها من ممارسات حكومة أردوغان إنما تقع ضمن محاولات تلك الحكومة استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية المنقرضة من خلال هدف السيطرة على ثروات القطر الليبي ومقدرات شعبه ومن خلاله العبور والهيمنة على مقدرات أقطار المغرب العربي كافة وفوق ذلك فإن إن هذه الاتفاقيات ومثيلاتها مما تقدم عليه حكومة أردوغان تعتبر اعتداءاً مباشراً على الأمة العربية ما يوجب على كافة القوى السياسية الوطنية والقومية والفعاليات الحقوقية المناضلة وكل الأحرار في المنطقة العربية التصدي لها وإحباطها.

ودعا المؤتمر كافة الأشقاء العرب وخاصة الأقطار المجاورة للقطر الليبي إلى المبادرة للقيام بدور إيجابي في مساعدة أبناء الشعب الليبي الأحرار للجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل صياغة حل سياسي يؤسس لقيام نظام ديمقراطي تعددي.

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي
المحامي أحمد عبد الهادي النجداوي

في ١٩-١٢-٢٠١٩

القادسية الثالثة بوسائل سلمية

حسن خليل غريب

بعد أن انكشف اللثام عن خداع وكذب مبدأ (الدفاع عن المذهب)، الذي ابتكرته أوهام نظام الملالي في طهران.

وبعد أن وعى أخيراً جزء من الشعب العراقي أن ذلك المبدأ كان غطاء إيرانياً ظاهرياً من أجل التعتيم على أهدافه الحقيقية في بناء إمبراطورية فارسية يحكمها ديكتاتور بلباس ديني.

أخذ المشهد على الساحة العراقية يتغيَّر وينقلب من النقيض إلى النقيض.

فبعد أن شعر العراقي بالذل وهو يغسل أقدام الزوار الإيرانيين ويتبارك بها، كان الشعار الثوري الأول الذي رفعه الشعب العراقي في ثورة تشرين الأول: (إيران برا برا، والعراق تبقى حرة)، فكان شعاراً قومياً ووطنياً بامتياز. ومن بعدها كرَّت سبحة الشعارات السياسية الأخرى، التي تواصلت بعدها الشعارات المطلبية، وما أكثرها.

إن تراتبية الشعارات وأولوياتها، والتي كان الشعار السياسي مقدمة لها، ينفي ما أخذ يروج له الإعلام الإيراني، وكذلك الإعلام العراقي المتواطئ مع إيران وذيولها من أقطاب (العملية السياسية). وفيه وصف الإعلام المذكور بأن الثوار هم شلل شكت من الجوع، وراحت تطالب برغيف الخبز، وسيخرجون من الشوارع لقاء بعض إصلاحات تحسِّن حياتهم المعيشية. واتهم قياداتهم بأنهم انتفضوا بتعليمات من الخارج وأوامر منه. وإنهم يستهدفون الاستقرار في العراق، وزرع الفتنة لتمزيق وحدة الشعبين الإيراني والعراقي.

بمزاعمهم، وأكاذيبهم تلك، ما دروا يوماً أن الشعب العراقي يرفض لقمة الخبز المغمَّسة بالذل، لذلك رفع في الساحات ومن على الجسور شعار (هيهات منا الذُلَّة). ومفهوم الذُلَّة في قاموس الثوار مفهوم وطني وقومي، وليس مفهوماً مذهبياً كما غرسه نظام الملالي الطائفي الديكتاتوري، في عقول البسطاء من العراقيين. ذلك أن النظام المذكور بذل كل أحابيله وخدعه من أجل غسل أدمغة شريحة من العراقيين من كل ما يمت إلى الوطنية والقومية بصلة، وعمل على حشوها بكل ما هو طائفي مملوء بالتعصب والجهل.

وعندما استراح نظام ولاية الفقيه، بعد ستة عشر عاماً من عمليات الغسل والحقن، واعتقد أن الشعب العراقي صار مدجَّناً وخاضعاً لإملاءاته، استفاق على أن مبيداته التي استخدمها في عمليات غسل الأدمغة، أصبحت فاسدة، إذ كشفت نيران الثورة عن فسادها. وأخيراً، وبدخول الشباب في الثورة، مزَّقوا كل أسس معرفة التواكل والتقليد والاستسلام، وكشفوا عن فساد مبدأ (نصرة المذهب)، ورفضوا الطائفية، وأعلنوا مبدأ (نصرة الوطن). كما أنهم كشفوا عن فساد فتاوي المعممين الذين أرهبوا الناس بدخول نار جهنم إذا لم يلتزموا بـ(تكليفاتهم الشرعية). ولذلك ثاروا وحطَّموا القيود الخبيثة، ولاحقوا العمائم التي كانت تروِّج لها، وتغلِّفها بالنصوص الدينية، وبالأخص منها النصوص المذهبية.

ومن أجل نصرة الوطن، أحرق الثوار مراكز القنصليات الإيرانية لأنها أوكار لمخابرات وجواسيس نظام الملالي. ومن أجل الكشف عن ضلالة (نصرة المذهب)، وأمام قبضات الثوار أخذت العمائم تتدحرج في الساحات والجسور وحتى في الأزقَّة الضيقة. وهذا ما يُفسِّر غياب تلك العمائم بشكل شبه كامل عن أرض الثورة سوى قلَّة من العمائم التي لم تتلوَّث فتاواها بتمجيد وتقديس أصنام الملتحقين ببلاط كسرى الجديد الذي ظهر بلباس مزركش بخيوط واهية من النصوص الدينية.

كانت أولوية شعار الأمر بطرد كسرى الجديد، ووضع الشعارات المطلبية في المقام الثاني، بداية للثورة، وشكَّلا مبدأً غطى على كل ما عداه. وهذا ما يذكِّرنا بالمبادئ التي كانت الهادية المرشدة للقادسية الأولى والثانية، وهي اقتلاع الوجود الفارسي من الأرض العربية في القادسية الأولى، وصدّ مبدأ (تصدير الثورة) الفارسي في القادسية الثانية ومنعه من اجتياز حدود العراق الجغرافية وحدود إيمانه بالوطنية. وهذه القادسية الثالثة تسلك الصراط التحرري الجديد برفع شعار (إيران برا برا...).

القادسيات الثلاث توحَّدت بالهدف، ولكنها اختلفت بالوسائل. فكان الهدف من الأولى طرد الفرس من الأرض العربية، فاستخدم العرب الأوائل السيف كوسيلة لتحقيقه. وفي الثانية كان الهدف صد هجمة (تصدير الثورة) الفارسية عبر اختراق الحدود البرية للعراق، فكانت الطائرة والدبابة والصاروخ هم الوسيلة التي استخدمها نظام ثورة ١٧-٣٠ تموز من العام ١٩٦٨. وأما الهدف في الثالثة فهو تحرير العراق من الاحتلال الفارسي. وفي هذه استخدم الثوار وسيلة (الثورة السلمية). فلماذا كانت السلمية سلاحاً في قادسية العراقيين الثالثة؟ وهل يمكنها أن تحقق أهدافها؟

في القادستين الأولى والثانية، كانت المواجهة عسكرية لأنها كانت مواجهة حدود بين العرب والفرس، معروفة فيها مواقع العدو القادم القابع عليها في الأولى، والقادم من ورائها في الثانية. وأما في الثالثة فهي حرب متداخلة لا حدود واضحة لها. طرفاها عراقيان: أحدهما يعمل على التحرير والآخر عميل للاحتلال يقاتل من أجل بقائه. والأخطر ما فيها أن الطرفين عراقيان، وإن أية مواجهة عسكرية بينهما، لها مخاطرها وخسائرها.

وإذا عرفنا أن خبث نظام الملالي كان يعمل جاهداً من أجل اشتعال حرب أهلية فلكي يقتل فيها العراقي أخاه.

وإذا عرفنا أيضاً أن الحرب الأهلية لا تصل إلى نتائج حاسمة، بل تتكاثر فيها الخسائر بين الطرفين وتتعمق الجروح، وتتكاثر الثارات خاصة في المجتمع العشائري.

علينا أن نعرف مدى الوعي الذي تتميَّز به قيادات تنسيقيات الثورة، التي كانت شديدة الحرص بالمحافظة على سلمية الوسائل، بكل ما تتطلبه من جهد لمنع دخول الثورة في الفعل وردود الفعل. وكان يحدوها بذلك المحافظة على الدم العراقي، والحرص على وحدة الثوار. لقد أدركت تنسيقيات الثورة أن الثوار هم من الشريحة الفقيرة والمحتاجة، وإن أفراد الميلشيات التي يستخدمها نظام الملالي هم من الشريحة الطبقية ذاتها للثوار، ولكن ما يربطهم مع الرؤوس العميلة راتب يتلقونه منهم، ولكنه لا يُسمن ولا يغني من جوع، أو يدرأ عنهم غائلة المرض والعتمة، وسوف تصحو ضمائرهم في لحظة من اللحظات وينضموا إلى أبناء طبقتهم آجلاً أم عاجلاً.

ففي ضبط الأعصاب التي كانت تحض عليها تنسيقيات الثورة، كانوا يراهنون على يأس مخابرات نظام الملالي بعد الصمود المذهل للثوار خاصة بعد أن اجتازوا حدود الخوف من الموت من جهة، ومن جهة أخرى المراهنة على صحوة ضمير أفراد الميليشيات التي لا بدَّ من أن تظهر عندما يجد هؤلاء أنهم يقتلون جاراً لهم أو أخاً أو قريباً لقاء حفنة من راتب هزيل.

لكل هذا، نعتقد جازمين بأن القادسية الثالثة في العراق ضد النظام الفارسي قد بدأت منذ الأول من تشرين الأول من العام ٢٠١٩، ولكن هذه المرة بوسائل سلمية أثبتت حتى الآن مصداقيتها، واستمراريتها وتصاعد لهيبها واتساع رقعتها.

المنظمة العربية
لحقوق الإنسان
إدانة اغتيال وخطف ناشطين عراقيين

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن عميق قلقها إزاء تصاعد جرائم اغتيال وخطف الناشطين المعارضين، والذي بلغ ٢٩ ناشطاً يحسب مصادر متنوعة، وفي مقدمتها المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، وراح ضحيتها ٢٦ منهم، فيما نجا ثلاثة من محاولات اغتيالهم.

وأكدت المنظمة على إدانتها لهذه الجرائم التي تقع في صميم أعمال القتل خارج نطاق القانون، وتمثل جرائم إرهابية جسيمة يجب مكافحتها والتصدي لها، وتتحمل السلطات العراقية المسئولية عنها، خاصة وأن هذه الجرائم تواترت منذ أكتوبر/تشرين أول الماضي، ولم تقم السلطات بأية جهود لتوقيف المشتبه بهم في ارتكاب هذه الجرائم، كما لم تعلق السلطات على التهديدات التي أُطلقت بحق ٧٠٠ ناشط معارض بخطر الاغتيال في وقت سابق.

ويفاقم من قلق المنظمة المعلومات حول الإفراج عن ١٢ ناشطاً فقط من بين ٧٧ ناشطاً جرى اختطافهم منذ أكتوبر/تشرين أول الماضي، وهو ما يثير المخاوف على مصير هؤلاء المختطفين، والذين لم تعلن السلطات أية نتائج بشأن التحقيقات في اختطافهم.

ودعت المنظمة لإجراء تحقيق دولي بصورة عاجلة للكشف عن الجناة وضمان محاسبتهم، وإجلاء مصير المختطفين، وضمان وقف الاعتداءات الخطيرة المتكررة على جماهير الحراك في الساحات المختلفة، والتي راح ضحيتها أكثر من ٤٦٠ محتجاً حتى ٢٠ ديسمبر/كانون أول الجاري.

القاهرة في ٢٥ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٩

القمة الأربعون لمجلس التعاون الخليجي والمقاربة المجتزأة للخطر الإيراني

د. علي بيان

عقدت في العاشر من الشهر الحالي الدوّرة ٤٠ لقمة دول مجلس التعاون الخليجي في العاصمة السعوديّة الرياض بعد أن كان مقرّراً عقدها في الإمارات العربيّة المتحدة استناداً إلى مقرّرات المؤتمر السابق في سلطنة عمان. وقد سبق انعقاد القمة اجتماعات تحضيريّة لوزراء الخارجيّة، حيث بحثوا المواضيع المدرجة على جدول الأعمال بما في ذلك تقرير الأمانة العامّة حول ما تمّ تنفيذه من قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، والخطوات التي تمّ تحقيقها في التكامل والتعاون في مسيرة العمل الخليجي المشترك، إضافةً إلى التقارير والتوصيات المرفوعة من قبل المجالس المختصّة واللجان الوزاريّة والأمانة العامّة. ورغم غياب أمير قطر فقد اعتبر أن الاستقبال الحار لرئيس الوزراء القطري الذي يرأس وفد بلاده، وعدم التطرق مباشرةً في كلمة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز إلى الأزمة مع قطر دلالةً متقدّمةً في مسار تسوية الخلافات بين دول المجلس بعدما كانت المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات والبحرين ومصر قد قطعت علاقاتها مع قطر في حزيران ٢٠١٧، ووضعت ١٣ شرطاً لإعادة العلاقات معها. والجدير بالذكر أنّ مشاركة السعوديّة والإمارات والبحرين في كأس الخليج لكرة القدم (خليجي ٢٤) في تمّوز الماضي أعطى مؤشّراً على السير قدماً نحو تطبيع العلاقات الخليجيّة والعمل على تطويرها بما يتوافق مع الأهداف المشتركة التي عمل عليها المجلس منذ تأسيسه في ٢٥ أيّار ١٩٨١.

بحثت القمة عدداً من المواضيع السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والدفاعيّة والأمنيّة إلى جانب التطورات السياسيّة الإقليميّة والدوليّة، وانعكاس الأوضاع الأمنيّة في المنطقة على دول المجلس الست. وقد تحدّث الملك السعودي عن التحدّيات التي تمرّ بها المنطقة، وأشار إلى أنّ النظام الإيراني "يمارس الأعمال العدوانيّة والإرهابيّة"، وأكّد على أهميّة تأمين مصادر الطاقة وسلامة الممرّات المائيّة والملاحة البحريّة، كما كرّر موقف المملكة من القضية الفلسطينيّة والحلّ السياسي في اليمن. وقد تمّ التأكيد في البيان الختامي الذي تلاه أمين عام المجلس بعد أقلّ من ساعة واحدة من بدء القمة على أن "يظلّ المجلس كياناً متكاملاً ومتماسكاً ومترابطاً، وقادراً على تجاوز التحدّيات والمخاطر"، والعمل بموجب المبادئ التي تضمّنتها اتفاقيّة الدفاع المشترك التي تمّ إقرارها في ٢١ أيلول ٢٠٠٠ من "أنّ أيّ اعتداء على أيّ من الدول الأعضاء هو اعتداء عليها جميعاً". وممّا يلفت النظر السقف العالي الذي وضعته القمة بما يتعلّق بالجوانب الاقتصادية خاصّةً العمل على تحقيق الاتحاد الجمركي والسوق الخليجيّة المشتركة والتكامل المالي والنقدي وصولاً إلى تحقيق المواطنة الخليجيّة الكاملة والوحدة الاقتصادية بحلول العام ٢٠٢٥. كما اعتبر الأمن الغذائي هدفاً ثابتاً لمجلس التعاون، إضافةً إلى استغلال التكنولوجيا والعلوم في تأمين الماء والطاقة والزراعة، وإيجاد حلول للأمراض المعدية وغير المعدية، وتطوير آليّات الحوكمة الماليّة والإداريّة والشفافيّة والمساءلة.

إنّ عدم إثارة نقاط الخلاف في العلاقة مع قطر خاصّةً علاقاتها مع إيران وتركيا وبعض منظّمات الإسلام السياسي، والوصول إلى إيجاد مقاربات مشتركة حولها تبقي الأزمة كالنّار تحت الرّماد، ممّا يستدعي المتابعة اللازمة وصولاً إلى مخارج تلحظ المصالح الخليجيّة خاصّةً والعربيّة عامّةً، وتقارب المواقف وتطبيقاتها بما له صلة بالعلاقات مع الأطراف الخارجيّة المؤثّرة في ظلّ الاضطرابات والضعف البنيوي والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنيّة التي تشهدها معظم الأقطار العربيّة. كما أنّ عدم ربط ملفّات التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي وباقي الأقطار العربيّة تخفض احتمالات النجاح نظراً إلى التشابه الكبير بين اقتصاديّات دول الخليج وحقيقة تكاملها الطبيعي مع الأقطار العربيّة الأخرى. كما أنّ الأمن الخليجي لا يمكن أن يحقّق مآلاته دون تفعيل اتفاقيّة الدفاع العربي المشترك ودعم انتفاضة العراق ضد الهيمنة والتخريب الذي تمارسه إيران لاستخدام الجغرافية العراقيّة كما اليمنيّة منصّةً لاستهداف دول الخليج باعتبار أنّ الأمن القومي العربي وحدة متكاملة لا تتجزأ. لقد تصاعد التغول الإيراني ودوره التخريبي في الوطن العربي منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وبشكل أوسع بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام ٢٠١١، وسيطرة إيران بتدخلّها المباشر وعبر أذرعها من ميليشيات الحشد الشعبي على مقاليد الأمور، وبالتالي فإنّ أية جهود لمواجهة إيران ووضع حدّ لتدخلّ نظامها العدواني والتدميري لا يستند إلى مساندة انتفاضة العراق وصولاً إلى تحرّره من الاحتلال وعملائه مصيرها الفشل، ولن تؤدّي إلى حفظ الأمن القومي العربي ولا بالطبع أمن الخليج العربي. ولمّا كان مجلس التعاون الخليجي لم يقارب الخطر الإيراني من بوّابة الخاصّ العراقي، فهو بذلك يكون قد قفز فوق الحقائق الموضوعيّة واضفى على بيانه مقاربةً سياسيةً مجتزأةً فيما المطلوب مقاربة سياسية شاملة وفعالة وهذا ما لم يُقرّ في البيان الختامي.

اليمن: لا سلام من دون أمل

د. علي محمد فخرو
الخميس ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩

لم يكن انخراط ملايين شباب وكهول ونساء شعب اليمن في قائمة ثورات وحراكات الربيع العربي سنة ٢٠١١، مفاجئاً لمن يعرفون قدرة شعب هذا القطر العربي على القيام بتغييرات مجتمعية كبرى. فانتفاضته ضدَّ نظام حكم الإمامة المتخلِّف المستبد في منتصف القرن الماضي، ونجاحه النضالي في توحيد شطري الشمال والجنوب من بلاده، ثم انخراطه في حراكات الربيع العربي بسرعة وتميُّز سلمي وخروج على كل خلافات الماضي وعبثياته... كلُّها شواهد على حيوية نضالية متميِّزة. وكان من الممكن أن ينجح شعب اليمن الشقيق في انتفاضته الأخيرة وينتقل من حكم دكتاتوري قبلي إلى نظام ديموقراطي يصهر في مواطنيته الجامعة كل تعدُّديات تكويناته القبلية وولاءاته الايديولوجية، لولا إدخاله في أتون وحرائق ثلاثة انعطافات انتهازية تآمرية، ليصل إلى الجحيم المأساوي التدميري اللاإنساني الذي يعيشه الآن.

المنعطف الأول تمثل في إيقاظ حلم أقلية مذهبية بضرورة الرجوع إلى نظام الحكم الإمامي السابق المستند على ادعاءات تاريخية تخطاها الزمن، وعلى أساطير فقهية تتناقض كلياً مع كل مقومات الدولة الحديثة.

وهو حلم يحصر رئاسة الحكم وخلفائها في أفراد تلك الأقلية المذهبية، وبالتالي يرفض الأسس التي تقوم عليها الديموقراطية.

وبهذا الطلب أراد هؤلاء محو آخر ستين سنة من الحياة السياسية اليمنية الحديثة وإرجاع عقارب الساعة التاريخية إلى الوراء. وبه أيضاً أرادوا تهميش الأكثرية الساحقة من القوى السياسية اليمنية ومن المواطنين اليمنيين، ونسفاً لدستور اليمن الجديد المقترح، وانتكاسة للتوافق الوطني المتوازن الذي ارتضته جميع القوى دون استثناء، بما فيهم ممثلو تلك الأقلية المذهبية وذلك أثناء مناقشات المؤتمر الشعبي الوطني الجامع، الذي كان في طريقه لطرح دستور جديد واقتراح خطوات تنقل اليمن إلى مشارف نظام ديموقراطي فدرالي متوازن.

أما المنعطف الثاني فهو محاولة الاستعمال الانتهازي لأجواء المنعطف الأول ومطالبه المذهبية التعجيزية من قبل الحاكم الدكتاتوري السابق، والذي أجبره الحراك الشعبي الكبير على التنحِّي عن الحكم، ولكن دون مسٍّ لثروته المالية الهائلة ولنفوذه القبلي الكبير. تمثَّلت تلك الانتهازية المجنونة في تسهيل استيلاء ميليشيا تلك الأقلية المذهبية على أسلحة الجيش اليمني الوطني وعلى مجموعة من معسكراته، وذلك في سبيل حصوله في المستقبل على دعم سياسي وأمني من قبل تلك الأقلية ورجوعه إلى الحكم الذي فقده. لكن السِّحر انقلب على السَّاحر وانتهى بموته مقتولاً بدم بارد من قبل من ظنَّ أن باستطاعته استعمالهم لتحقيق طموحاته الشخصية المجنونة.

المنعطف الثالث تمثَّل في تدخلات خارجية، إقليمية وعربية ودولية، لصالح هذه الجماعة أو تلك السلطة، الأمر الذي خلط الأوراق، ونقل الموضوع اليمني من المستوى المحلِّي الوطني إلى المستوى الإقليمي والدولي. وهو المنعطف الذي قاد إلى فواجع التشريد والموت والدَّمار والجوع والمرض والفقر المدقع الذي نراه أمامنا.

ليس الهدف هو سرد تاريخ المشهد اليمني المأساوي خلال أقل من عقد من الزَّمن، فالبكاء على اللَّبن المسكوب لن يفيد. الهدف هو إظهار مقدار تعقيدات المشهد اليمني وفداحة المصير المأساوي الذي وصل إليه شعب اليمن العربي الشقيق بفعل عوامل كانت خارج إرادته وما طرحته ملايينه في سنة ٢٠١١ من شعارات وأهداف الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. اليوم وصلت نسبة الفقر المدقع إلى ثمانين في المائة، والبطالة إلى أكثر من خمسين في المائة. اليوم يوجد بلد عربي شقيق عزيز يعيش بأقل القليل من خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والماء والطرق والمسكن ومن نشاطات الاقتصاد التي تسدُّ الرمق.

في ظلِّ هكذا دمار يجري الحديث عن التوقُّف عن الحل العسكري والانتقال إلى الحلِّ السياسي الذي يراد له أن يعيد السَّلام إلى تلك الأرض العربية المنكوبة. هذا استنتاج معقول ومطلوب.

لكنَّ، وهذا بيت القصيد، السلام وحده لن يكون كافياً مالم تصاحبه جرعة كبيرة من الأمل. السلام في ظلِّ ذلك الدمار البشري والعمراني سيكون قابلا للانتكاس في أية لحظة.

مفتاح جرعة الأمل لن يكون في يد ايران أو أميركا أو دول أوروبا المتباكية، بل في يد مجلس التعاون الخليجي. والأمر يجب أن لا يقتصر على أعادة إعمار ما دمَّرته الحرب، ثم ترك اليمن يعود إلى العيش تحت ظلِّ فقره السابق ومحدودات قدراته التنموية والمعيشية والخدماتية الأساسية.

نحن هنا نأمل بأن تكون دول مجلس التعاون قد تعلمت من دروس ما حدث وتبدأ في التفكير الجدِّي بإدخال اليمن في منظومتها، وهو المطلب الذي نادى به الكثيرون طيلة عمر المجلس. ولن يكون هذا الإدخال منَّة، فاليمن لديه إمكانات هائلة للتنمية لو توفَّرت الاستثمارات الخليجية، ولديه شعب ذكي نشط منتج لو توفّرت فرص العمل. وبالتالي فانه سيكون إضافة للمجلس، وليس عبئاً عليه.

عند ذاك، وعند ذاك فقط، سنكون قد ربطنا مشروع السَّلام المطروح ببناء الأمل، من أجل أن يكون سلاماً دائماً، وليس مؤقَّتا. وسنكون قد استجبنا لالتزامات الأخوة العروبية والاسلامية، وأبعدنا اليمن الشقيق عن أن يكون ورقة في يد قوى إقليمية مجنونة، أو في يد قوى صهيونية استعمارية متآمرة حاقدة.

القيادة القومية:

إدانة المجازر ولوقف حرب التهجير والتدمير في سوريا ولتخرج كافة القوى الأجنبية من أرضها

دانت القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي المجازر التي ترتكب بحق الشعب في سوريا ودعت إلى وقف حرب التهجير والتدمير وإلى إخراج كافة القوى الأجنبية من أرضها واطلاق عملية سياسية وطنية تعيد سوريا إلى موقعها العروبي الأصيل.

جاء ذلك في بيان للقيادة القومية في ما يلي نصه:

تتعرض سوريا هذه الأيام لجولة جديدة من جولات الحرب التي تدور على أرضها منذ تسع سنوات. هذه الحرب التي أفرزت نتائج تدميرية على البنية المجتمعية وأحدثت تغييراً في التركيب الديموغرافي تستحضر مشهدياتها اليوم في المعارك التي تدور رحاها في إدلب ومحيطها مخلفة مآس إنسانية شبيهة بتلك التي شهدتها حمص و حلب والغوطة ودرعا والقلمون وكل الحواضر في الشرق السوري .

إن العمليات العسكرية التي تنفذها قوات النظام بدعم من الجيش الروسي والقوات الإيرانية النظامية والمليشياوية حولت منطقة إدلب إلى منطقة محروقة ودفعت عشرات الألوف من المدنيين إلى النزوح بحثاً عن ملاذات آمنة وهي لم تعد متوفرة بعدما أصبحت المنطقة التي حشر فيها المقاتلون الذين استقدموا إليها نتيجة التفاهمات الأمنية إلى منطقة منكوبة وباتت محرقة للبشر والشجر أسوة بما حل بكل المناطق التي كانت مسرحاً للمواجهات التي اندلعت منذ فرضت العسكرة على الحراك السلمي وحسم النظام لخياره باعتماد الحل الأمني للتعامل مع أزمة سياسية بنيوية.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي إذ تدين بشدة ما تتعرض له إدلب ومحيطها من قصف جوي وبري وتدمير ممنهج للمرافق الحيوية والحياتية والذي تسبب بموجة تهجير جديدة ،ترى ان ما يجري في إدلب ومحيطها له آثار خطيرة على الاستقرار المجتمعي كما على المحاولات الرامية لإنتاج حل سياسي يضع حداً لهذه الجريمة المتمادية بحق شعب سوريا الذي يدفع أثماناً غالية تكاليف سياسات النظام على الصعد الوطنية والقومية والتي أدت إلى جعل سوريا تعيش تحت وطأة انكشاف وطني ،مكن وافسح المجال للقوى الإقليمية وخاصة الإيرانية والتركية منها كما الدولية بطرفيها الأميركي والروسي لان تعبث بالأمن الوطني عبر استباحة الأرض السورية لكل أشكال التدخل والتموضع الأمني والعسكري ومعه تحولت سوريا إلى موقع متلق تفرض عليه الإملاءات وفق مقتضيات مصالح القوى التي باتت أطرافاً أساسية في إدارة الصراع وتوجيهه وخاصة الدور الإيراني المباشر وعبر اذرعه التي استقدمها إلى سوريا كما الدور الروسي الذي وفر مظلة حماية دولية للنظام وضبط تواجده استناداً إلى التفاهم على قواعد الاشتباك مع العدو الصهيوني.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي إذ تدعو إلى وقف المجزرة التي تنفذ بحق شعب سوريا بذريعة ضرب ما يسمى بالقوى الإرهابية وقوى التكفير الديني والتي هي بالأساس منتج أميركي إيراني تم ويتم الاستثمار الدولي والإقليمي به لضرب المكون الوطني السوري ، تؤكد على الحل الذي ينتج تغييراً سياسياً ينهي تسلط المنظومة الأمنية على حكم البلاد والعباد ويفتح الآفاق أمام إنتاج نظام جديد يحاكي مطالب الشعب في إنهاء كل أشكال الاستلاب الاجتماعي والقومي ويعيد سوريا إلى موقعها العروبي الأصيل.

إن القيادة القومية للحزب التي سبق ودعت إلى إخراج كل القوى الأجنبية من سوريا دولية كانت أو إقليمية، تعيد التأكيد على هذا الموقف، لأنه لا يمكن إنتاج حل سياسي بإرادة وطنية في ظل إطباق روسيا وأميركا وإيران وتركيا على هذا القطر العربي الأصيل في عروبته وهم يضعون خارطة سوريا على مشرحة تقاسم النفوذ والذي يندرج ما يجري في إدلب ومحيطها ضمن سياقاته.

وإذا كانت مواقف الأطراف التي ما تزال تغرق سوريا في حمام الدم هي موضع الإدانة الشديدة، فإن الإدانة تطال أيضاً كل الذين يقفون متفرجين -عرباً كانوا أو مجتمع دولي -على حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب في سوريا والتي توازي في فظاعتها وآثارها التدميرية ما تعرض لها وما يزال الشعب العربي في العراق وفلسطين.

فليرتق الموقف العربي شعبياً ورسمياً إلى مستوى المسؤولية التاريخية في الانتصار لقضية الشعب في سوريا باعتبارها قضية وطنية وقومية بامتياز، ولتطلق أوسع حملة شعبية ضد ما تتعرض له جماهير سوريا من قتل وتهجير ولتحل الجرائم التي تركب بحق المدنيين إلى المحكمة الجنائية الدولية لأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

تحية لشعب سوريا وهو يقاوم محتليه وجلاديه والخلود لشهدائه الأبرار والشفاء للجرحى وصبراً شعب سوريا وما النصر إلا صبر ساعة.

في ٢٥/١٢/٢٠١٩

قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي

جيش العراق الوطني مفخرة العراق والأمة ودرعها القوي

لمناسبة العيد الـ ٩٩ لتأسيس جيش العراق الوطني أصدرت قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي البيان التالي:

يستذكر العراقيون في السادس من كانون الثاني من كل عام ذكرى تأسيس جيشهم الوطني الأصيل مستحضرين تاريخاً مجيداً حافلاً بالمفاخر والمنجزات، إنه جيش العراق الأبي الذي لم ينكسر يوماً في سفره الوطني والقومي الحافل بالبسالة والشجاعة في دفاعه ضد الطغاة والغزاة الطامعين بأرض العراق وارض العرب.. فكان بحق جيش العراق.. وجيش الأمة العربية جمعاء. إن من يستعرض تأريخ جيش العراق يقف فخوراً ملؤه الزهو أمام سفره الخالد الغني بالأمجاد وملاحم الإباء التي سطّرها عبر تاريخه الذي كُتب بأحرف من نور. ذلك السجل الناصع من الوفاء لتربة العراق و الدفاع عن حياضه ضد كل أنواع التهديدات الخارجية فكان الحارس الأمين لأمنه والضامن الأساس لسيادة العراق واستقراره وكان وعلى مدى تاريخه سور الوطن العالي وحصن الأمة المنيع.

ورغم تكاثر الخطوب والمحن فلم يسجِّل على هذا الجيش الباسل أي موقف شائن، فظلّ عنواناً لمجد الوطن ودرعاً متيناً لوحدته ووعاءً كبيراً لكل أبنائه، فمثل بذلك كل العراقيين حتى بات مرادفاً للعراق، فلا يذكر اسمه إلا وذُكر معه جيشه الوطني. ولقد استند منذ تأسيسه على عقيدة سَمَت إلى مستوى الخيمة الحاضنة لكل العراق تقوم أعمدتها على الأسس الإيمانية والتاريخية والقومية والوطنية مستلهمة من التاريخ الحضاري لوادي الرافدين مروراً بتراث الجيش العربي الإسلامي ومآثره الخالدة ومنظومة أخلاقه المثالية وصولا إلى تجاربه المتميزة في العصر الحديث. حيث تَجَسّدَ كل ذلك في أدائه ومنظومة عمله وتسميات تشكيلاته التي استنارت بالرموز اللامعة في تراثنا الثرّ، فكان فوج موسى الكاظم أول فوج تشكل فيه عام ١٩٢١لتتوالى فيه أسماء القادة العظام والمعارك الكبرى الفاصلة في تأريخ امتنا العربية.

وكما كان جيش العراق الأبي عاملاً أساسياً في ترسيخ وحدتنا الوطنية فقد كان في نفس الوقت أروع نموذج لها، فلقد جمع عبر تاريخه كل أبناء الوطن في وحدة متلاحمة تستند إلى القيم السامية والأهداف المشتركة، فكان مؤسسة عملاقة انبثقت من الشعب وضمّت في ثناياها كل أبنائه، لتتساوى بينهم الحقوق والواجبات، ويتعزز فيهم الانتماء والولاء فتمكنوا من الحفاظ على شرف الوطن والذود عن كرامته. ولقد استمدت الجندية فيه سمو رسالتها وشرف مكانتها عبر التدريب والضبط العسكري الذي مثّل الأساس الراسخ في بناء القوات المسلحة العراقية ليكون واحداً من أهم مقومات النصر و الضمانة الأكيدة للاقتدار، فنتج عن كل ذلك الولاء الكامل والمطلق للوطن وللمؤسسة العسكرية.

ومن بين المفاخر المميزة في تاريخ جيش العراق الوطني الأصيل أن قادته لم يجعلوا منه أداة للمغامرات السياسية وتصفية الحسابات الشخصية أو الفئوية، فكان بحق جيش كل الوطن وكل الشعب. كما تميز أولئك القادة الميامين، فضلاً عن البسالة والبطولة، بالنزاهة والعفة والحرص على المال العام وتسخيره لبناء مؤسسة شامخة تتميز بأعلى درجات المهنية والرقيّ.

ومن المؤكد أن كل هذا التاريخ الثر لم يكن ليحدث لولا الرعاية التي أولتها قيادة ثورة ١٧ تموز المجيدة للمؤسسة العسكرية، على صعيد التجهيز والتسليح والبناء العقائدي، حيث بذلت القيادة السياسية للثورة جهوداً كبيرة في تأمين الأموال والإمكانيات وامتلاك الأسلحة والمعدات والتجهيزات اللازمة لعمل وتطوير كافة صنوف القوات المسلحة البرية منها والجوية والبحرية. كما وحرصت على أن تحوز المؤسسة العسكرية العراقية على أفضل الخبرات وارقى مستويات التدريب، من أجل النهوض بمتطلبات الأمن الوطني والقومي وصيانة الوحدة الوطنية وحماية حدود العراق في مواجهة كافة المشاريع المعادية.

وإذ يستعيد العراقيون هذا السفر المشرق من مسيرة هذا الجيش العظيم تشمخ أمامهم أروع الملاحم وأعظم المنجزات يتقدمها دفاعه الدائم عن آمال وطموحات الشعب العراقي واصطفافه إلى جانب الحركة الوطنية ونضالها المشروع فكان ظهيراً وسنداً لها في كل المواقف النضالية التي خاضها الشعب العراقي في تاريخه المعاصر. فعلى الرغم من أن هذا الجيش تشكل في ظل الاحتلال البريطاني، إلا أنه لم يرضخ يوماً لإرادة المحتل أو يكون تابعاً له. بل على العكس من ذلك تماماً فقد كان جيش العراق في طليعة أبناء الشعب في قيادة انتفاضاته الوطنية وحركاته المسلحة ضد المحتل البريطاني وعملائه، وقدَّم في سبيل ذلك كوكبة من الشهداء في حركات مايس عام ١٩٤١، كما واصل هذا الجيش كفاحه للتحرر من كل أشكال النفوذ الأجنبي والدكتاتورية والفردية والظلم والاستبداد كما ناضل لتحرير ثروات الوطن وموارده عبر ثورات الجيش والشعب المجيدة.

ولاشك أن معارك الدفاع عن وحدة الوطن التي خاضها هذا الجيش العظيم في شمال العراق وملاحم القادسية المجيدة كانت من أهم محطاته الوطنية، فكان دفاعه الأسطوري ضد الأطماع الإيرانية في القادسية الثانية. ففي الوقت الذي كان يعد فيه الخميني لغزو العراق ودول عربية

أخرى تحت ذريعة تصدير الثورة ، استطاع الجيش العراقي الباسل ان يصد هجمات الجيش الإيراني وما يسمى بحرسه الثوري في حرب ضروس دامت ثمان سنوات، وأجبر نظام الولي الفقيه على تجرع السم وقبول وقف إطلاق النار مرغماً وصاغراً. ولم تقف مساهماته في حدودها الوطنية بل امتلأ تاريخه المجيد بالمآثر القومية فكان جيشاً للأمة العربية جاعلاً من فلسطين قضيته المركزية فارتبط اسمه باسمها وما تزال أرض جنين تحتضن بكل حب ووفاء رفات شهداء جيش العراق، فيما يعبق دم الشهداء بعطره أرض الجولان وجبل الشيخ وسيناء.

ولقد تتوج السفر الوطني الخالد لأبطال الجيش العراقي في مرحلة المقاومة الوطنية التي انطلقت إثر الاحتلال الأمريكي الغاشم للعراق عام ٢٠٠٣. فملاحم أبطال المقاومة المجيدة لم تكن لتحدث لولا الإسهام المباشر لرجال المؤسسة العسكرية الوطنية على كافة الصعد من القيادة والتجهيز وإدارة العمليات وغيرها، فشكلت تلك المرحلة خبرات جديدة أضيفت إلى ما تراكم لدى رجاله عبر تاريخه الطويل. فقاتل المحتل الأمريكي وحلفاءه رافداً المقاومة الوطنية العراقية بعوامل الحياة والصمود والنصر حتى تمكنت من إلحاق الهزيمة الساحقة بأقوى جيوش العالم على الإطلاق وفرضت عليها الهرب من أرض الرافدين عام ٢٠١١.

واليوم إذ يواصل شعب العراق الأبي كفاحه الأسطوري لاستعادة حريته واستقلاله وهويته الوطنية فيقف منتفضاً جباراً ضد النفوذ والهيمنة الإجرامية الإيرانية وضد الفساد المستشري ويواصل نضاله لإسقاط العملية السياسية المهترئة التي فرضها الاحتلال الأمريكي، فلقد بات من المؤكد أن الاستكمال المأمول بإذن الله تعالى لمرحلة التحرر الوطني وإعادة بناء الدولة العراقية لن تتم إلا بإعادة بناء الجيش العراقي وتعزيز قدراته القتالية بخبرات أبنائه الأصلاء الذين سيسخِّرون كل خبراتهم المدّخرة لاستعادة الوطن وتحريره من كل أشكال الاحتلال والنفوذ الأجنبي وتعزيز مؤسسات الدولة التي دمر أسسها الاحتلال المركّب الأميركي الإيراني لتعود القوات المسلحة العراقية الوطنية كما كانت عبر سفرها الخالد الأساس الراسخ الذي تستند عليه قوّة العراق، وتُشَكِّل من جديد سوره الواقي، وخيمته الوارفة. وليكمل الجيش العراقي الوطني ما بدأه منذ تأسيسه عام ١٩٢١ مسيرته الوطنية العملاقة، كقوة ضاربة بيد الشعب لا تأتمر إلا بأمره في ذودها عن حياض الوطن وسيادته وحريته واستقلاله وليبقى جيش العراق كما كان دوماً مدد لكل العراقيين كما هو مدد لكل العرب..

تحية إجلال وإكبار لأبناء ورموز القوات المسلحة العراقية عبر تاريخها المجيد، والمجد والخلود لشهداء الجيش العراقي الأصيل.

تحية تقدير واعتزاز للقائد المجاهد عزة إبراهيم حفظه الله ورعاه وهو يقود ملاحم المقاومة والجهاد لشعبنا العظيم.

٥/كانون الثاني/٢٠٢٠

إضبطوا ساعاتكم على توقيت الثورة في العراق

حسن خليل غريب

للدخول إلى تحليل ما يجري الآن على الساحة العراقية خاصة على وقع التصعيد غير المسبوق في الاشتباك بين الإدارة الأميركية والنظام الإيراني، تجدر الإشارة والتذكير، بمضمون الاتفاق بينهما قبل الاحتلال الأميركي وما بعده، مروراً باتفاقهما الأكثر وضوحاً الذي تمَّ توقيعه بينهما فيما قبل الانسحاب الأميركي في العام ٢٠١١، وصولاً إلى المرحلة الراهنة التي يتصاعد في سمائها أدخنة التصعيد بينهما بما يوحي بالخطورة القصوى على الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

مقدمات لا بُدَّ منها لتحليل وقائع ما يجري في العراق:

لا يمكن تحليل وقائع الاشتباك بين طرفين، أو الحرب بينهما، من دون تحديد أسبابها أولاً، ومستوى العلاقات بينهما اختلافاً وتوافقاً بالدرجة الثانية. ومن أجل ذلك، نجد أن بين النظام الإيراني وإدارة دونالد ترامب، مساحات واسعة من التوافق، ومساحات أقل اتساعاً من الاختلاف. وهذا ما تحدده الوقائع التاريخية التالية:

١-التصريح وليس التلميح هو أكثر إنباء من أي تحليل آخر، كان ما جاء على أكثر من لسان من ألسنة مسؤولين كبار في النظام الإيراني، ونصه المشهور: (لولا طهران لما دخلت أميركا إلى كابول وبغداد). وبناء على هذا الاتفاق، والذي يفوق أهمية كل اتفاقيات إدارة جورج بوش الابن الأخرى مع أربعين دولة، اتَّخذت إدارة جورج بوش الابن قرار احتلال العراق.

٢-تصريحات رامسفيلد، وزير الدفاع في إدارته، التي من أهمها وأخطرها على الإطلاق تصريحان استراتيجيان، وهما:

-الأول: (إن العراق يمثل نقطة الارتكاز في محيطه الجغرافي، وإذا انهارت سينهار بناء المنطقة كله كانهيار أحجار الشطرنج).

-وأما **الثاني**، ردَّاً على سؤاله كيف ستمول أميركا تكاليف الاحتلال، أجاب رامسفيلد قائلاً: (سيتم تمويله من نفط العراق وثرواته).

٣-التصريح وليس التلميح هو أكثر إنباء من أي تحليل آخر، كان ما جاء على لسان دونالد ترامب بأكثر من مناسبة، ونصه المشهور: (لقد دفعت أميركا من مالها وأرواح جنودها الشيء الكثير، ولكن إيران استفادت وحدها من

ثروات العراق دون ن تدفع شيئاً). ولذلك، يستطرد ترامب قائلاً: (يجب استعادة ثروات العراق لمصلحة الشعب الأميركي).

مبدأ غريب في علاقات دولتين قائمة على النهب والسرقة:

إن أقلَّ ما يمكن استنتاجه من هذه المقدِّمات، هو أنها تعبِّر عن صياغة مبدأ عجيب وغريب في أهدافه ومراميه مما يصدم كل القوانين الدولية، هو تحويلها من مستوى سياسي رفيع ومشروع يأمر ببناء علاقات متكافئة بين الدول، وليس علاقات قائمة على نهب دولة لثروات دولة أخرى، واستعباد شعوبها.

وإن أقلَّ ما يمكن استغرابه من تلك المقدمات، وهو ما أدركته قوى الثورة العراقية، هو أن كلاً من الشريكين استخدم شريحة من الشعب العراقي لتنفيذ مبدئه. فكان الشعب العراقي بمعظمه يقوم بدور المنهوب والمقتول، بينما المستفيد الأول كان التحالف القائم بين واشنطن وطهران. هذا علماً أنهما الآن لا يزال كل منهما يقاتل الآخر بواسطة عملائه.

نستنتج من كل ذلك، أن الأزمة التي تلفُّ الآن كل منطقة الشرق الأوسط، منذ العام ٢٠٠٣، مروراً بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد تحت مسمى خادع، أطلق عليه مسمى (الربيع العربي)، وصولاً إلى مشاهد الاشتباك الساخن بين الحليفين، قد ابتدأت في العراق. ولذلك ضبط العالم كله ساعاته، في المرحلة السابقة، على توقيت بغداد.

قواعد تحالفهما لم تتبدَّل حتى الآن:

لم يقنع الحليفان أحداً حتى الآن، على الرغم من الاشتباك الساخن بينهما، أن قواعد هذا الاشتباك قد تغيَّرت. بل على العكس هما مصرَّان على أنهما لن يتركا العراق قبل الاتفاق على تصحيح الخلل في تقسيم الحصص بينهما. وهذا الأمر يطرح السؤال بحدَّة: أين تقع مصلحة العراق في ظل هذا الاشتباك؟

استباقاً، لهذا التساؤل، نستنتج أن الحليفين المشتبكين الآن، لا يأبها بمصلحة الشعب العراقي بأكثر من أن كليهما يستغل عملاءه ليحارب بالنيابة عنه. وعملاؤهما، يجعلون من أنصارهم وقوداً في الاشتباك بين أميركا وإيران.

على العالم أن يضبط ساعاته على توقيت الثورة العراقية:

انطلقت الثورة العراقية بينما الاشتباك بين الحليفين قد سبقها بأكثر من سنتين، ولكن الاشتباك كان على نار هادئة، الأمر الذي أوحى للكثيرين وأغرى آخرين ممن استهواهم شيطنة الثورات الشعبية، أن أميركا تقف وراءها وتغذي أوارها.

لا يعني تزامن اندلاع الثورة مع الاشتباك بين الحليفين أنها موجَّهة ضد أحد الطرفين، وتأييداً للطرف الآخر، بل هي موجَّهة ضد الإثنين معاً. لأن الثوار يعرفون ويدركون أن لائحة الحقوق التي أعلنوها، قد سُرقت من المحتلين الأميركيين، ومن بعدهم المحتلين الإيرانيين. ولعلَّ أهمها انتهاك سيادة العراق.

فإذا أعلنت الثورة العراقية شعارها المرحلي (إيران، برا، برا) فلأن النظام الإيراني مارس أكثر أنواع الاحتلال خطراً، لأنه لا يستهدف الثروات فقط، بل يستهدف أيضاً وطنية العراق وعروبته، ويستهدف زرع الفتنة الدائمة بين أطيافه الدينية، وأطيافه العرقية. وبالتالي ضمَّ العراق كجزء من الإمبراطورية الفارسية، أرضاً وشعباً. وفرض نظام سياسي يمتلك مشروعاً سياسياً قائماً على الغيبية والتخلف. ولكن كل ذلك، لا يعني استثناء الاحتلال الأميركي، لأن مقاومة الشعب العراقي ألحقت الهزيمة المرَّة به، وأرغمته الهروب في أواخر العام ٢٠١١.

وإذا كانت إدارة ترامب الآن تصفي حساباتها مع حليفها الإيراني، ولكن تحت سقف إعادة توزيع الغنائم، وتقاسم الأموال العراقية المنهوبة، بما يتناسب مع حجم التضحيات التي بذلها كل منهما. فهذا يعني، كما أكد ترامب في أكثر من مرة، أنه يريد أن يعوِّض الشعب الأميركي عن الخسائر المادية والبشرية التي دفعها في العراق، ضارباً حقوق الشعب العراقي عرض الحائط.

وإذا كان النظام الإيراني يريد إلحاق العراق بإمبراطورية فارسية.

فإن ثورة الشعب العراقي، ترفض المشروعين معاً.

ولكن لأن هناك تلاقياً جزئياً بين أهداف الثورة في التحرير الكامل والشامل، وفي المقدمة منه تحرير العراق من الاحتلال الإيراني. وبين أهداف إدارة ترامب في تقليص نفوذ هذا الاحتلال، وليس في إنهائه. لن يستطيع أحد أن يحرم تلك الثورة من الاستفادة من كل العوامل التي تخدم أهدافها ابتداء بـ ١٪ وصولاً إلى سقفها الأعلى. ولهذا لا يعني ثورة الشعب العراقي مما يجري بأكثر من أن ما يحصل هو اشتباك بين حليفين احتلا العراق ويقومان بتصفية حساباتهما.

وإذا كانت سخونة الاشتباك الأميركي – الإيراني، ستضع المنطقة والعالم أمام متغيرات كثيرة، وفي المقدمة منها إنهاء الحلم الغيبي المعشِّش في رؤوس آيات اللّه في إيران، أو بإضعافه إلى حدوده الدنيا. فإن هذا يسدد جزءاً يسيراً من أهداف الثورة العراقية. كما أن هذا لا يعني أن تستسلم تلك الثورة للمخطط الأميركي الجديد. بل أن تتابع ثورتها وإمساكها بالساحات والجسور، إلى أن تحقق أهدافها كلها بدءاً من إسقاط العملية السياسية، سواءٌ أكان الأميركي راعيها أم كان غيره، وصولاً إلى بناء نظام وطني قومي مدني مستقل بعيداً عن إملاءات الخارج.

وإننا، أخيراً،

ندعو العالم لسماع صوت الثوار العراقيين الداعي إلى حماية مبادئ حرية الشعوب بحق تقرير مصير أوطانها. وبناء علاقات دولة مع دولة على قواعد التكافؤ بالحقوق والواجبات الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفض العلاقات المبنية على قواعد نهب دولة لدولة، كما هو حاصل في العراق بعد احتلاله في العام ٢٠٠٣، ودفنها إلى الأبد.

كما ندعو العالم إلى ضبط ساعاته ليس على توقيت عملية سياسية أميركية جديدة في العراق، سواءٌ أكانت بالكامل، أم كانت بمشاركة النظام الإيراني فيها حتى ولو من موقع ضعيف لأنها ستكون مرفوضة رفضاً مطلقاً، لأنها ستعيد قضية العراق إلى نقطة الصفر، التي ابتدأت مع الاحتلال الأميركي في العام ٢٠٠٣. ولكننا ندعوه إلى أن يضبطها على توقيت الثورة العراقية بأهدافها الوطنية والقومية، وليس أي توقيت آخر.

بيان القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني
بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لاغتيال
الشهيد القائد صدام حسين رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

لمناسبة الذكرى الثالثة عشر لاستشهاد القائد صدام حسين أصدرت القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي البيان التالي:

يا جماهير شعبنا الأردني العظيم

يا جماهير شعبنا العربي المكافح

يا أحرار العالم في كل مكان

ها هي الأعوام تمر علينا كأنها شهر والشهر كأنه يوم واليوم كأنه ساعة ومشهد الشهادة لسيد شهداء العصر القائد صدام حسين الشجاع لا يغيب عن أفكارنا والألم يعتصر قلوبنا ولا نقول إلا بما يرضى خالقنا جلّ في علاه إنا لله وإنا إليه راجعون.

إن رفاق الشهيد ومحبيه على ساحة الوطن العربي والعالم يستلهمون من هذه الذكرى دروساً في الشجاعة والتضحية والفداء من أجل المحافظة على أمن الوطن وسيادته واستقلاله وحريته وكرامته وتوفير الحياة الكريمة للشعب هكذا يكون الثبات على المبادئ السامية المعاني وهكذا هي وقفة العز والمعالي.

يا جماهير أمتنا العربية: في هذه الظروف الصعبة والمريرة من فرقة واحتراب وتشظي للعديد من أقطار العروبة يتناهشها الأعداء من كل حدب وصوب، يفتقد العراق والأمة العربية القائد الشهيد صدام حسين صمام الأمان لأمن العراق وأقطار العروبة (وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر).

لكن البذور الصالحة من الوطنية والمبدئية والثقافة والوعي والإنجازات في كافة الميادين تؤتي أكلها وثمارها الغضة النافعة في شعبك العراقي الذي لم يصبر على الضيم والظلم طيلة عهود التاريخ وها هو يخوض ملحمة بطولية لكنس الاحتلال الإيراني الصفوي ودحره لخارج الحدود وإلحاق الهزيمة به كما هزم وطرد من قبله الاحتلال الأمريكي الصهيوني وإن غداً لناظره قريب بعون من الله وهمة الثوار المرابطين في ساحة التحرير وأحياء بغداد وساحات المدن في البصرة والناصرية والديوانية وبابل والرمادي وكافة مدن العراق وأريافه وبواديه وهاهم يصدحون بأعلى أصواتهم (إيران برا برا بغداد حرة حرة).

إن تحرير العراق من إيران وعملائها في المنطقة الخضراء مقدمة أساسية لتحرير فلسطين والأحواز وكل أرض عربية محتلة إما بشكل مباشر أو عن طريق الميليشيات العميلة التابعة لملالي طهران الفاسدين المجرمين في سوريا ولبنان واليمن وليبيا وتوفير الأمن والاستقرار في العراق والخليج العربي والجزيرة، والنهوض بأحوال الشعب والأمة نحو التقدم والازدهار.

عاش العراق حراً عربياً، عاشت الأمة العربية

وعاش البعث حامل لواء الوحدة و الحرية والاشتراكية

المجد والخلود لروح الشهيد صدام حسين ورفاقه الميامين وشهداء انتفاضة تشرين وشهداء فلسطين والأمة العربية من المحيط إلى الخليج والله أكبر وليخسأ الخاسئون.

مستقبل الوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد
إعادة رسم خارطة جديدة على أسس عرقية وطائفية

يتجه العالم شيئاً فشيئاً إلى نظام دولي جديد، قد تظهر معالمه بعد سنوات قليلة، ريثما يستقر الوضع الدولي، وتبلور القوى الدولية الجديدة، فيصار إلى صياغة عقد دولي جديد مثلما كان في نهاية الحرب العالمية الثانية، المعروف بوثيقة سان فرانسيسكو يعاد فيه صياغة العلاقات الدولية حسب مصالح القوى الكبرى.

في الوقت الذي تتسابق فيه القوى الدولية لتثبيت مكانتها في الصف الأول، والإقليمية كالهند والبرازيل وتركيا وإيران لرسم مجالها الحيوي، يبقى الوطن العربي خارج التموقع، وأرضه ميداناً لصراع القوى الدولية الجديدة.

أثبتت الأحداث في العقدين الماضيين أن الأنظمة العربية التي جاءت بعد الاستقلال لم تعد قادرة على الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة السيادة، والاستمرار في التنمية، كما أنها لم تخطو أية خطوة نحو الوحدة العربية، الإطار الضامن للاستقلال، وبناء الإنسان القادر على الدفاع عن هويته ومكتسباته، وعن السيادة الوطنية وتسريع وتيرة التنمية.

إن تدمير القدرات العراقية واحتلال العراق كان البداية لتنفيذ مشروع إعادة هيكلة الأقطار العربية حسب متطلبات النظام الدولي الجديد والمشروع الصهيوني العالمي على أسس عرقية ودينية وطائفية تحت مصوغات الفدراليات، وخلق قوى متعددة في كل قطر عربي متصارعة، وولاءات خارجية إقليمية ودولية وطي صفحة فلسطين لصالح الكيان الصهيوني، حسب مشروع ترامب الأخير وإنهاء مشروع الأمة الوحدوي النهضوي المعادي للاستعمار والإمبريالية والصهيونية، وكان مع الأسف لبعض الأنظمة العربية بشكل مباشر وغير مباشر دور في تنفيذ هذا المخطط التدميري وفي مقدمتها دول الخليج العربي وإيران وتركيا، ومعاداة الهوية العربية ثقافة ولغة ورموزها الثقافية والسياسية.

أمام هذا الوضع الخطير الذي تمر به الأمة في صراعها مع هذه القوى الاستعمارية، والقوى المحلية المتعاونة معها يتطلب من أخيار الأمة حكاماً وجماهيراً وقوى سياسية مختلفة اليقظة والتصدي لهذا المشروع الخبيث بالتضامن والتعاون للدفاع عن هوية الأمة العربية الإسلامية ومكتسباتها الوطنية والقومية والدفاع عن مشروع الأمة النهضوي التحرري التقدمي ورموز الأمة الثقافية والسياسية، ونقطة الانطلاق تبدأ من تحرير العراق وحماية تطلعات شعب فلسطين بدعم شعبيهما المكافحين دون تردد أو حسابات سياسية ضيقة.

د. أحمد شوتري

القيادة القطرية
تنعي الرفيق المناضل حسين علي موسى عقل

تنعي القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إلى مناضلي الحزب وجماهير لبنان والأمة الرفيق المناضل حسين على موسى عقل الذي وافته يوم الخميس ٢ كانون الثاني وبوفاته يفقد الحزب واحداً من خيرة مناضليه وهو الذي ترعرع في أسرة بعثية وشارك في كل معارك الحزب النضالية وبقي حتى الرمق الأخير من حياته متقدماً الصفوف حيث اقتضى الواجب النضالي حضوره.

إن القيادة القطرية التي ألمها فقدان رفيق عزيز تتقدم من عائلته وكل رفاقه في فرقة الشهيد سعد الخطيب بالتعازي الرفاقية وتعاهدهم أن تبقى مسيرة الحزب صاعدة لتحقيق الأهداف التي ناضل لأجلها فقيد الحزب والأمة.

أسكنه الله فسيح جنانه وألهم ذويه ورفاقه الصبر والسلوان.

القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

في ٢٠٢٠/١/٢

تدخل تركيا في ليبيا وموقعها في النظام الإقليمي

بقلم المحامي حسن بيان

كثرت التحليلات والتأويلات حول التمدد التركي إلى المغرب العربي وخاصة في ساحتي ليبيا وتونس. ففي العلاقة مع ليبيا، ثمة حدثان يجدر التوقف عندهما. الأول، هو ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين بعد زيارة السراج إلى أنقرة بحيث وُصلت الحدود البحرية بينهما ولم تعد هناك مساحات عازلة بين ما يعتبر مياه إقليمية لكلا الدولتين. والثاني، إبداء تركيا استعدادها لإرسال قوات عسكرية جوية وبرية وربما بحرية لدعم ما يسمى بحكومة الوفاق الوطني التي يرأسها السراج، علماً أن المجموعات العسكرية التابعة لما يسمى حكومة الوفاق تتلقى دعماً عسكرياً تركياً منذ مدة، لكن لم يكن بمستوى ما أعلن عنه مؤخراً.

وفي العلاقة مع تونس، لم يتأخر أردوغان بزيارة العاصمة التونسية بعدما برزت حركة النهضة قوة وازنة في الحياة السياسية بعد الانتخابات التشريعية وانعكاس ذلك على تركيب السلطة التنفيذية بموقفها الرئاسي والحكومي.

بطبيعة الحال أن زيارة أردوغان لتونس، وجدت طريقها السلس نظراً لكون الحزب الحاكم في تركيا والحزب الحاكم في الظل في تونس يرتبطان بحبل سرة واحد، هو التنظيم الدولي لحركة "الإخوان المسلمين". وهذا قد لا يثير كثيراً من الاستغراب حول العلاقة بين الطرفين، لكن ما تثار حوله الشبهة هو التوقيت الذي يرتبط برفع مستوى العلاقة السياسية والعسكرية مع السراج وحكومته، وبهذا تكتسب زيارة أردوغان لتونس دلالة خاصة، لأن الأخيرة هي من دول التخوم لليبيا التي تشهد تطورات سياسية وعسكرية.

وتساؤلاً، إذا اعتبر البعض أن التدخل التركي في سوريا بأشكاله المختلفة السياسية والعسكرية والإغاثية يندرج ضمن ما تعتبره تركيا أمنها الوطني -ونحن ضد هذا التدخل ونديه أياً كانت تبريراته لأنه يشكل تهديداً لأمن مكون وطني عربي - وهي دولة متاخمة لسوريا بالجغرافيا، والى حدٍ كبير بطبيعة التركيب السكاني لجهة تعدديته وخاصة الأثنية منها.

فما هو المبرر لهذا التدخل التركي في ليبيا وهما لا يتجاوران بالجغرافيا .؟ وإذا كان التدخل التركي في سوريا حصل استناداً إلى تفاهمات مع أميركا وروسيا واستطراداً مع إيران ومعه باتت تركيا أحد "الثلاثي" (الإقليمي – الدولي) الذي يدير الصراع في سوريا مباشرة أو بالواسطة، فهل ثمة تفاهم مع قوى دولية تتكئ عليه تركيا لتمارس دوراً في

الأزمة الليبية لتأجيج الصراع استباقاً لإنتاج تسوية سياسية.؟

أن تقفز تركيا إلى ليبيا، فهذا ما كان ليحصل لولا تفاهمات معقودة تحت الطاولة مع بعض الذين يرنون بأنظارهم إلى ليبيا وهي البلد الأغنى في المغرب العربي بالنظر لثرواتها الطبيعية وخاصة النفط والغاز ،ونظراً لعدد سكانها وهو الأقل بالقياس إلى دول التخوم.

لقد سبق لتركيا أن كانت طرفاً في مؤتمر الصخيرات الذي عقد في المغرب والذي أنتج تفاهماً سياسياً حظي باعتراف دولي، لكنه لم يستطع أن يشكل مرجعية وطنية جامعة لكل الشعب الليبي، وتركيا التي تعتبر نفسها طرفاً في إنتاج مخرجات مؤتمر الصخيرات ترى أن هذا التمثيل يعطيها مشروعية التدخل باعتبارها إحدى الروافع الإقليمية للحل الذي تعثر ولم يجد طريقه للتنفيذ رغم تبدل ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة في إدارة الملف.

إن التطورات التي أعقبت مؤتمر الصخيرات لم تدخل الأزمة الليبية مسار الحل، وذلك لثلاثة أسباب أساسية:

السبب الأول، أن الأزمة الليبية بمقدماتها وسياقاتها وترسيم الحلول لها هي أزمة مدولة، وهذا الاهتمام الدولي الذي يرتبط بمخزونها النفطي وغيره من الموارد الطبيعية، والنفط هو أبرز محاور الصراع في الوطن العربي وعليه كما في شرق المتوسط لم توازه حماسة دولية للحل.

السبب الثاني، أن دول التخوم الأساسية لليبيا والفاعلة غيبت عن المؤتمر وخاصة مصر وما تمثله من ثقل وتأثير في الوضع الليبي فضلاً عن السعودية والإمارات وهما يملكان إمكانات مالية تمكنها من حجز مواقع لهما على طاولة الترتيبات. وهذا ما جعل المؤتمر لا يحظى بغطاء عربي وازن وخاصة الغطاء المصري وهو أساسي في إنتاج

حل لأزمة ليبيا.

السبب الثالث: أن الوضع الداخلي المتشظي والصراعات الجهوية وعدم توفر أرضية سياسية داخلية تقف عليها قوى الداخل المتصارعة، جعل الحل يفتقر إلى مرتكزه الداخلي وهذا لا يسقط أهمية إنجاز الوحدات العسكرية التي تقدم نفسها تحت اسم الجيش الوطني والتي استطاعت أن تفرض نفسها قوة أساسية في إدارة الصراع وتحديد مساراته، وتكتسب المشروعية من كونها تشكل استمرارية لمؤسسة الجيش الوطني، والذي تعرقل التدخلات الإقليمية والدولية ومنها التركية دون تمكنه من حسم الوضع لصالح هذه الوحدات . ان معطيات هذا الوضع المعقد تجعل الحل السياسي للأزمة الليبية يتطلب توفر ثلاثة تفاهمات داخلية ومن دول الإقليم والقوى الدولية التي يسيل لعابها على النفط والغاز الليبيين.

ونظراً لكون المنطقة تعيش في مرحلة إعادة تشكل نظامها الإقليمي وهو الذي تسميه أميركا بالشرق الأوسط الجديد، فإن هذا النظام يُعمل لإنتاجه انطلاقاً من إضعاف المكون العربي فيه، باعتبار أن الأمة العربية هي الحوض الأساسي لهذه المنطقة، وأن إضعافها وعبر أضعاف مواقع القوة فيها وخاصة مصر والعراق وسوريا سيفتح المجال أمام إدخال مواقع إقليمية فيه و هي تحديداً إيران وتركيا و"إسرائيل."

وإذا كان الحديث طال كثيراً حول الدور الإيراني وتغوله في العمق القومي العربي وتم توفير تسهيلات دولية له وخاصة الحاملة الأميركية له قبل ان تدخل في اشتباك معه حول حجم النفوذ، كما "إسرائيل" التي يروج لتطبيع العلاقة معها عبر ما يسمى بصفقة القرن، فإن تركيا، وهي الضلع الثالث في هذا المثلث الإقليمي، تريد ويراد لها أن تتموضع في النظام الإقليمي الجديد وهذا لن يتم إلا إذا مُكنت من لعب دورٍ في الأزمات المتفجرة.

لقد حاولت تركيا العبور إلى الداخل العربي في وقت مبكر ومن بوابة العلاقة مع فلسطين خاصة بعدما سيطرت حماس على غزة، محاولة الاستثمار بالقضية الفلسطينية نظراً للموقع الذي تجسده فلسطين في الوجدان الشعبي العربي وهذه حال النظام الإيراني، بحيث أن فلسطين بالنسبة لإيران وتركيا هي مجرد ميدان للاستثمار السياسي ولاكتساب مشروعية التدخل في الواقع العربي.

من هنا، فإن التدخل التركي في الشأن الليبي وإن كان يعبر تسللاً على خط العلاقة مع قطر والتي أقامت تركيا قاعدة على أرضها، فإن هذا العبور لا تستطيع توفيره قطر وبعض القوى التي تمول منها ولا العلاقة الهجينة مع تونس، بل تحتاج إلى رعاية من جهة دولية وازنة، وهذه القناة تريد أن تعطي لتركيا دوراً في إنتاج الحلول كي تأخذ موقعها في النظام الإقليمي الجديد.

إن تركيا التي تندفع للعب دور في الإقليم إنما تستفيد من ثلاثة عوامل. الأول، هي أنها تقع على تماس جغرافي مع دولة قارية كبرى وهي روسيا، وهي ماتزال ترتبط بحلف عسكري مع دولة عظمى وهي أميركا . وهي أن حاولت أن تلعب على حبل التناقضات بين الدولتين، إلا أن وجهتها تبقى نحو الغرب السياسي . وهذا بقدر ما يشكل إرباكاً لها، إلا أنها تجد نفسها مطلوبة لكلا الدولتين، لكنها في خياراتها الاستراتيجية فهي طالبة للعلاقة مع أميركا وأن القفز التركي إلى ليبيا لا يمكنه أن يعبر دون إجازة ضمنية أميركية.

العامل الثاني: أن تركيا تقع ضمن قوس دول شرق المتوسط الذي يحتوي خزاناً هائلاً من النفط والغاز. وأن تحسين مواقعها في الإقليم سوف يعزز من نفوذها في القوس النفطي ،وأن وصلها للحدود البحرية مع ليبيا، إنما يرمي لتقوية موقعها التفاوضي في عمليات استخراج النفط والغاز وتسويقهما ومد خطوط الإمداد إلى دول شمال المتوسط.

العامل الثالث: إن تركيا باتت واحدة من الدول التي ترعى إنتاج حلٍ للأزمة السورية، وهذا الحضور التركي في دائرة التأثير في مسار الأزمة السورية سلماً وحرباً، والسعي لإبراز حضورها في ساحة ليبيا بنفس السياقات ولنفس الأهداف من شأنه أن يقدمها كطرف في ترتيب الحلول للأزمات في دول الإقليم وهذا ما بقدر ما ترى فيه حفظاً لمصالحها فإنه يحفظ مقعدها في النظام الإقليمي الجديد.

من هنا، فإن قراءة الحركة التركية الأخيرة باتجاه ليبيا، لا تستقيم إلا إذا وضعت في سياق مشروع إعادة تشكيل المنطقة وإنشاء نظام إقليمي جديد يستبدل هرمه العربي، بهرم إقليمي غير عربي بحيث يكون الخاسر الأول فيه الأمة العربية. ولذلك فإن ما تقوم به تركيا إنما يكمل بنتائجه الدور الإيراني ويبرره، وهنا تكمن خطورة هذين الدورين اللذين ما كانا لينتفخان ويبلغان هذا المستوى من التدخل في الشؤون العربية لولا الرعاية الدولية لهما وخاصة الأميركية منها . وهذا ما يجب أن يكون واضحاً لجماهير الأمة العربية في المقاربة الوقائعية للتحولات السياسية الكبرى الحاصلة على مستوى المنطقة.

الفجر الأخير

محمد نجيب

على أحد أسطح بغداد، جلس عاشق صوفيّ على سجادة صلاته وراح يراقب آخر بدر لذاك العام...

كانت سماء بغداد متّشحة بوشاح قاتم كأنه نسج من خيوط الموت السوداء...

وضياء القمر جاء يمشي على استحياء كالفتاة التي سقى لها نبي اللّه موسى ذات مرّة، متستّرا بين الخطوة والأخرى بوشاح السماء الأسود الذي كان بدوره يسرع بعيداً عن بغداد...

كان صاحبنا الصوفيّ ينظر إلى تلك الصور المتسارعة وفي قلبه غصّة لا يدرك كنهها.. غصة تعكّر عليه كلّ شيء.. حتى جلسة الذكر الخاصة به..

كان وحيداً يتمتم بتسابيح وأوراد تعلمها من شيخ الطريقة في الحارة، وينتظر صوت المؤذن العذب الذي سيدعوه وإخوانه المؤمنين للقاء الرحمن...

أعتقد أنه قد استوقفتك كلمة وحيداً، ولعلك ترجع سبب تلك الغصّة إلى كون صاحبنا وحيدا..

واقع الأمر ليس كما ظننت.. فهو معتاد أن يجلس على سطح منزله وينتظر صلاة الصبح لينادي على نصفه الآخر أن حيّ على الصلاة...

حتى أن كلمة "وحيدا" لا تصح لوصف حال صاحبنا.. فهو في حضرة اللّه ووصاله.. وقلبه تعلق برجل يترنح الآن بين الحياة والحياة...

جرت العادة على صاحبنا أن يرى مؤذن المسجد يمر من أمام منزله قبل ساعتين أو ثلاث من وقت الصلاة.. يذهب ليضيء المسجد ويتلو بعض الأذكار ويقوم بأعمال أخرى...

كان صاحبنا..

مهلا!

أظنك مللت من كلمة صاحبنا.. وأنا كذلك.. إذاً فلنطلق عليه اسما.. سأسميه بخير الأسماء.. محمّد..

كان محمّد قد جعل لنفسه سنّة جميلة تبعث في قلبه شعوراً بالطمأنينة.. فقد اعتاد أن يزيح بوجهه عن القمر ويرسل بصره إلى طريق المسجد ليسرق نظرة أو نظرتين من وجه المؤذن لحظة مروره، ثم يعود إلى حضرته ومناجاته...

الآن حان الوقت.. أرسل محمّد نظراته خلسة إلى الطريق ليرى المؤذّن..

وصلت نظراته إلى المكان المعهود وظلّت حائرة.. تروح صوب منزل المؤذن تارة، وصوب المسجد تارة أخرى.. ثم تعود إلى مكانها، خالية اليدين...

لم تجد ما تسرقه...

تتالت اللحظات ونظرات محمّد لم تزل حائرة.. لم يمرّ المؤذن.. ولكن شيئا ما سطع في السماء...

لعلّك ظننته برقاً.. أرجو أن تعيد النظر فالغيوم تلاشت عن سماء بغداد...

وقبل أن تعود نظرات محمّد إلى عينيه سمع صوتاً عجيباً.. لم تكن نبرة الصوت بالشيء الغريب عنه.. فقد اعتاد على سماع ذلك الصوت طيلة ثمانية وثلاثين عاماً...

"أشهد أن لا اله إلا اللّه وأشهد أن محمّداً رسول اللّه"

ظنّ محمّد أن قد فاته الآذان...

لكن ما هذا بآذان.. وقبل أن ينبس ببنت شفة، سمع الصوت نفسه يردد

"أشهد أن لا اله إلا اللّه وأشهد أن محمداً"

ثم انقطع الصوت فجأة وسطع في السماء نور عظيم..

قرر محمّد أن ينهض لينظر في أمر هذا الصوت، إلا أن قلبه لم يعنه على ذلك.. فقد أخبرتكم انه صوفيّ عاشق، وقلبه معلق بصاحب ذلك الصوت...

بقيت عيناه تنظران إلى القمر، إلا أن شيئاً ما سطع في السماء...

بينما كان محمّد يرسل آخر نظراته إلى القمر، كانت حبيبته تصعد السلّم بخطوات متسارعة كأحداث ذلك اليوم تماماً...

لم أخبركم بأنها لم تكن نائمة يومها، فذاك الفجر كان فجر الأضحى.. وكانت، كمحمّد، تتمتم ببعض الأذكار التي حفظتها عن والدتها.. كان لها حضرتها أيضاً داخل غرفتها.. وكان كل شيء يسير على ما يرام...

إلا أن ذاك الصوت جعلها تحمل من في الحضرة وتصعد بهم إلى سطح المنزل، حيث حبيبها محمّد.. حبيبها الذي اعتادت أن تجد فيه ملاذاً آمناً من كل الأصوات التي توحي بالمصائب المقبلة...

وما أن وصلت وألقت بطرفها على جسد محمّد حتى أدركت كل شيء.. عرفت ما الذي جرى.. إنها قلوب العشّاق...

ثم ماذا؟

ثم سطع نور ملائكي في سماء بغداد...

لم يزل المؤمنون ينتظرون صوت المؤذن ليقوموا إلى صلاتهم.. والأطفال ينتظرون محمّد بشوق كبير، ليعطيهم "العيدية".. وينتظرون جدتهم لتجزل لهم العطايا التي غالباً ما تكون أصنافاً متعددة من الحلوى التي يحبّون...

أعوام كثيرة مرت والمؤمنون على حالهم.. ينتظرون صوت المؤذن.. مع أنهم يقيمون الصلاة في وقتها.. لكنّهم ينتظرون صوت المؤذن...

والأطفال كبروا.. لكنّهم ما زالوا ينتظرون "العيدية" من محمّد والحلوى من حلا...

حلا.. إنّه اسم الجدة..

لا زال الجميع ينتظر.. ولكن أيّ انتظار؟

أشقى أنواع الانتظار أن تنتظر روحاً وأنت تعلم أنها لن تأتي...

كيف تأتي وقد سطعت في السماء ذات أضحى؟

لم تكن هذه اللحظات حكراً على عائلة محمّد، ولا على حيّه الصغير في بغداد.. فكل عائلة عربية مؤمنة كتبت قصتها الخاصة ذاك اليوم...

منذ ذلك الفجر أمسك كل عاشق بفتات قلمه وراح يدوّن قصته مع صاحب ذلك الصوت.. مع صدّام...

ثلاثة عشر عاماً والأقلام تكتب بلا توقف...

ولعلّك تعجبت من هذه الأقلام كيف تكتب بلا توقف.. وأنا أيضاً كنت أشاطرك هذه الدهشة، فهذا الكلام يصطدم بجدار المحدود، إذ لا مطلق إلا الله...

أصابتني تلك الدهشة منذ اليوم الأول الذي عرفت فيه بقصّة صدّام .. وبقيت على دهشتي تلك إلى اليوم الذي حملت فيه قلمي ومضيت إلى روضة أوراقي...

أمسكت القلم ولم يكن مرادي معرفة سر تلك الأقلام، وإنما لأني أثق بأوراقي أكثر من أي شيء اخر، فحدثتها بما لم يكن بمقدوري إخبار غيرها به...

وما هي إلا صولة أو صولتين في الميدان حتى أدركت أن مداد تلك الأقلام ليس كغيره من الأمدّة.. نعم.. لقد كانت دموع الأرواح مداداً لتلك الأقلام...

والأرواح من الله، وأظنها قد تطيّبت من عطر المطلق قبل أن تحل في أجسادنا...

على أي حال، سأترك هذا النقاش لأهله وسأمضي بقصتي...

بينما كان الناس يستعدون لاستقبال العام الجديد، ومنشغلين بالتكبير والتهليل، كان صدّام ينقش على جدران التاريخ كلمات خالدة...

كان يسطّر على صفحات المجد أقدس الملاحم وأشرف البطولات وأسمى معاني التضحية والوفاء لله وللأمّة...

لن أقول ليت الزمان يعود يوماً.. ليس لأنّي أكره عودته.. كلا.. فروحي وقلبي وعقلي وكلّي مشتاق لصدّام، على الرغم من أنّي لم أره قط.. لكنه العشق...

لن أقول ليت الزمان يعود.. فالزمان توقف حين سطعت تلك الأنوار في سماء بغداد.. لقد كان فجراً لم يعقبه شروق...

لم أصدق أن أحلك ساعات الليل هي التي تسبق الفجر.. هكذا يقول الجميع من حولي، لكنّي لم أعد أصدق هذا المقال.. فلم أزل أعيش احلك ساعات الليل مذ رأيت صدّام يصّعّد في السماء...

لم تكن مسرحية يجتمع كل أبطالها في النهاية، حتى من مات منهم، لأنها مجرّد مسرحية...

لم تكن رواية نستطيع إنهاءها كما يحلو لنا، لأنها مجرّد رواية...

لم تكن أخبارا تكذبها الوكالة الرسمية...

لست قادراً على توصيف ما جرى.. ففي مثل هذه الأحداث أقدر على فهم آهات القلوب ولكنّي أعجز عن تدوينها على الورق...

لعلّ الذي شهد بعض جولاتي السابقة سيلحظ تشابها في كلامي الآن.. تشابها يبلغ حد التكرار...

أعذرني إن كنت منهم ولكن إحدى ضرباتي كانت "لا زال صدّام معي كأنّه لم يرحل"...

لقد اعتدت في كل يوم أن أجلس أنا وصدّام في معبدي، وأحدثه ويحدثني...

ولعل الصدفة شاءت اليوم أن يكون موعد هذه الجولة متزامناً مع جلستي وصدّام...

مهلاً!

في الواقع أنا لا أترك للصدفة منفذاً إلى أوراقي... لم تكن صدفة.. فأنا وصدّام لا نفترق أبداً.. هو معي حيث أكون.. حين أكتب.. حين أقرأ.. حين أعيش.. وسيبقى صدّام في عقلي وقلبي إلى اليوم الذي سأكون فيه حيث يكون صدّام...

وكما هي العادة سيخبرني صدّام بعض الكلمات التي سأطرب لها، وأطير بها لأبلغ أعلى مراتب الهيام.. وحين أعود إلى جسدي سأشرع بتدوين ما يبقى في ذاكرتي من كلام صدّام...

في الواقع سأكتب كل ما يخبرني به صدّام، لأنّي لا أنسى حرفاً من كلامه.. فهو ينقشه في ذاكرتي نقشاً عصياً على النسيان...

والآن سأجعل من كلمات صدّام ألواناً أرسم بها أبهى

اللوحات على ورقي هذا...
سأخبركم بأجمل ما عرفت في صدّام...
لحظة!
ماذا؟
ما بك يا صدّام؟
يا الهي! لقدد غضب صدّام منّي.. لقد أزاح بوجهه عنّي...
يا الهي! أنا أكره أن اغضب الناس، فكيف بصدّام...
لقد كان بجانبي يقرأ هذه الكلمات.. لماذا غضب يا ترى؟
سأترك قلمي وجسدي يكملان هذه الكلمات وسأذهب بروحي إلى صدّام وأسأله عن سبب غضبته...
يا أبا عدي.. باللّه عليك أخبرني ماذا جرى.. أنظر إليّ..
لماذا كتبت ما كتبت؟
وهل فيما كتبت من بأس؟!
اسمعني جيداً.. اسمعني وبلّغ هذا عنّي.. صدّام حسين لم يقدم نفسه قرباناً ليتوقف الزمان عند موته.. الزمن يمضي قدماً، وصدّام حسين قاتل وقاوم واستشهد حتى تبقى أمتنا مجيدة وقوية وقادرة على المضي مع الزمن.. وصدّام حسين يكره أن تتذرعوا بالحب والعشق، وتسوّل لكم أنفسكم أن تفكروا للحظة بأن الحياة تتوقف عند شخص ما، سواء كان صدّام حسين أو غيره.. إن فهمت هذا منّي فاذهب وبلّغ.

اعذرني يا صدّام.. لقد نطقت بالحق.. سأحذف هذه الكلمات من عقلي وسأحرّم على قلمي أن يكتبها مرّة أخرى.
عفية.
ها.. لقد عدّت إلى جسدي الآن وسأخبركم بما جرى بيني وبين صدّام..
آه.. لقد أخبركم قلمي بكل شيء.. حسناً...
لعلّكم الآن تسمعون صوتاً عذباً يدعو إلى الرحمن.. نعم! إنّه المؤذن.. لقد مرّ من أمام منزل محمّد وتمت السرقة بنجاح...
ومحمّد علّق جلسته ونزل إلى الأولاد يقسم عليهم "العيدية"...
وحلا صنعت حلوى العيد وقدمتها للأطفال...
و...
ليتني أستطيع أن أقول بأن صدّام عاد من جديد كالمؤذّن ومحمّد وحلا...
لكنّي أستطيع أن أخبركم بأن شيئاً واحداً لم يتغيّر.. ولن يتغيّر.. وسيبقى خالداً إلى الأبد...
إنها تلك الكلمات.. " يعيش الشعب تعيش الأمّة
يسقط العملاء يسقط الغزاة "
وذاك النور العظيم سيسطع في الأرض كما سطع في السماء ذات أضحى.

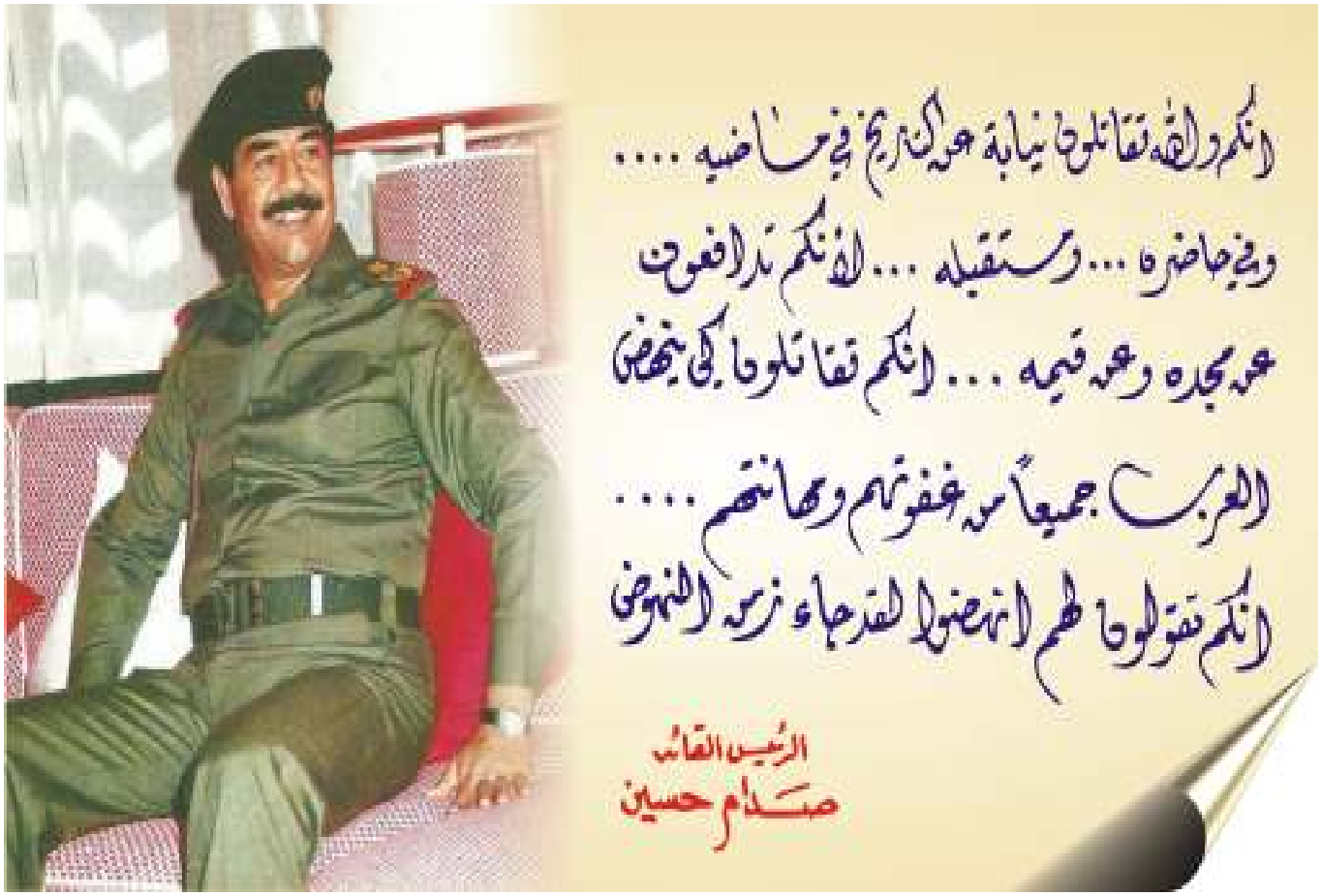

ثورة

ساحة
ثورة ١٧ تشرين

كلكن يعني كلكن ...
أنتم الطائفيون ونحن
العيش المشترك

إلى الشهيد القائد عبد الأمير حلاوي
أبو علي* مناضل قائد...

لا تعجبوا...فالعظماء باقون وإن رحلوا...
لا تعجبوا أن أكتب عن مقاوم بنى للنصر مدماكاً...
لم أقف على عقيدته ولا لونه ولا قبلته، أنه يحمل قضية...
لا تعجبوا...فالرصاص واحد والجوع واحد والعدو واحد...
أبا علي...رأيتك يوماً في طفولتي رحالاً للثورة...
تجول ميادين القرى وعيناك على فلسطين...
تزرع ثواراً على الثغور وعشق الناس إليك...
تروي جيلاً من البنادق والهامات العامرة...
كنت علماً ثورياً وطوداً في الكفاح...
لم تتكئ لترتاح رغم الجراح...
كنت هيبة الرجال في ميادين النزال...
فالرجال الرجال لا يموتون وإن رحلوا...
لم أرك بعثياً أمام فلسطين...
كنت ثورياً مقاوماً إنسانياً مرفوع الجبين...
كنت رقماً صعباً في معادلة العدو والعملاء...
التف الجند ليلاً ومن كل الجهات لاعتقالك ...
لكن ليث الفجر توضأ باسم الله والرصاص...
حملت عليهم حملة علي يوم الخندق...
لم تهبهم رغم عديدهم فقتلت منهم النخبة...
لم تعطهم ظهرك فاراً من الساح...
أفرغت رصاصك في صدورهم وقلوبهم وهم يصرخون...
ارتقيت شهيداً والبندقية في يدك ولم تسقط...
أبا علي... زرعت فأنبت زرعك نصراً مبيناً...
نراك في طلائع أجيال النصر...
الأوفياء ...وإن ماتوا لا يرحلون...
أنت فينا مشعل في قضية...
أنت فينا هامة عاملية...
ستبقى أبا علي رغم السنين...
ستبقى قائداً على درب فلسطين...
كل التحايا إليك وإليك كل الحنين...
في ذكراك ألف تحية والانحناء إليك...

*ولد عبد الأمير حلاوي عام ١٩٣٤ في كفركلا في جنوب لبنان قضاء مرجعيون على حدود لبنان مع فلسطين المحتلة.

آمن بأمته المجيدة، واعتنق البعث طريقاً وناضل من أجل أهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية.

حمل السلاح منذ الطلقة الأولى دفاعاً عن الأرض والقضية.

تعرض للملاحقة والسجن لمدة ستة أشهر عام ١٩٦٤.

شارك وتصدى ببسالة وشجاعة للعدوان الصهيوني المستمر على جنوب لبنان عامي: ١٩٦٩ - ١٩٧٠.

ليل ٢٦- ١١- ١٩٧٥ اجتازت قوة كومندس صهيونية الحدود اللبنانية إلى بلدته كفركلا ، طوق منزله بغية اعتقاله أو قتله ومحاولة نسف البيت بوجود زوجته وأولاده.

لم يكن أبو علي داخل المنزل، حضر وابنه وبدأ اشتباكاً مع القوة المعادية، قتل العديد منهم، بعدها ارتقى شهيداً وبندقيته في يده على تراب الوطن.

د. ناصر عليق